كتاب ميغل مرتين: الاستعمار الاسباني في المغرب -(1860-1956)

عنوان الكتاب الأصلي: El Colonialismo Español en Marruecos (1860-1956)
لمؤلفه Miguel Martin
الصادر عن: Ruedo Iberico Paris 1973

إعداد إلكتروني: جريدة المناضل-ة، أبريل 2012

ميغل مرتين

تقديم الترجمة العربية

يغطي هذا الكتاب حاجة فكرية وتاريخية للكشف عن مختلف مظاهر ووقائع الاحتلال الاستعماري للوطن العربي، خاصة منه ذلك الذي اتخذ شكلا استيطانيا إلحاقيا للمناطق المحتلة بالمركز الاستعماري.

والكتاب هذا –الذي نقدمه للقارئ- يُعتبر أحد أهم المصادر التاريخية التي حللت آليات أشكال السيطرة الاسبانية على منطقة شمال المغرب، ورسمت بدقة ونزاهة مختلف مظاهر المقاومة الشعبية المغربية التي تصدت للتدخل الاستعماري الاسباني. وتحظى الثورة الريفية، بزعامة البطل الوطني محمد بن عبد الكريم الخطابي، باهتمام خاص من طرف الكاتب، اعتبارا لدورها الطلائعي في مقاومة الاستعمار خلال العشرينات، ونظرا للانعكاسات التي كانت لها على مجرى الصراعات الاجتماعية والسياسية في اسبانيا.

كما يستمد كتاب لوبيس أڭودين[1] (LOPEZ AGUDIN) أهميته أيضا من كونه يؤرخ لمرحلة حاسمة من التاريخ الحديث للمغرب، مرحلة غزو واحتلال الاستعمار الاسباني لشمال البلاد وجنوبها... وبذلك يسدّ ثغرة هامة لأن مناطق الحماية الاسبانية لم تحظ بعد، من حيث دراستها التاريخية، بالاهتمام الضروري، إن لم نقل انها مازالت «مهملة» بالمقارنة مع ما حظيت به منطقة الحماية الفرنسية من دراسات وتحاليل تاريخية.

وبعيدا عن الايدولوجيا الاستعمارية، بمختلف تلاوينها، ومن منطلق تقدّمي معادٍ للاستعمار، يُحلل الكاتب العلاقات المغربية الاسبانية على امتداد مرحلة غير قصيرة. وبالرغم من انتمائه للحزب الشيوعي الاسباني، ينتقد الكاتب وبشكل لاذع،[2] مواقف وممارسات اليسار الاسباني عموما والحزب الشيوعي بشكل خاص، إزاء «المسألة المغربية.»

ويحاول الكاتب، من زاوية غير تبريرية، تفسير أسباب انغماس اليسار الاسباني، بعد عقد العشرينات، في سياسة استعمارية وشوفينية لا تختلف في الكثير من جوانبها عن السياسة الامبريالية للبرجوازية الاسبانية. وفي نفس الوقت الذي يُحلل فيه الكاتب بعض الخصائص المميزة للامبريالية الاسبانية «القزمة»، يُحاول ربط ممارسات اليسار –خصوصا في مرحلة «الجبهة الشعبية»- بالأوضاع السياسية وتفسيرها على ضوء تلك الأوضاع، وبارتباط مع السياسة الامبريالية الدول العظمى.

بيد أن ما يزيد من أهمية الكتاب –فضلا عن مادته التاريخية الثرية- هو ظرفية النضال اليومي لسكان سبتة ومليلية المغاربة. ذلك النضال الذي أعاد طرح موضوع احتلال اسبانيا لجزء من المناطق الوطنية بوصفه موضوعا راهنا، وهو الذي حدا بنا إلى نشر هذا الكتاب الذي سبق أن ترجمناه قبل هذا التاريخ بتسع سنوات.

ففي خمسة فصول: التقسيم، الاحتلال، التهدئة، والتهدئة I والجلاء II بالإضافة إلى تقديم وخاتمة، يطرح الكاتب مجموعة من القضايا الهامة، سيما في مجال طبيعة السياسة الاستعمارية في المغرب، لتبيان الآليات التي وظّفتها الامبريالية الاسبانية للسيطرة على المجتمع المغربي.

وبالرغم من بعض الأخطاء التي يتضمنها الكتاب، وهي أخطاء عملنا على تصحيحها، اعتبرنا من المفيد وضع هذه الترجمة بين يدي القارئ العربي مُساهمة في التعريف ببعض جوانب تاريخ بلادنا التي ما زالت، ولأسباب سياسية واضحة، في طي الكتمان. فعسَاه أن يكون مساهمة في تقديم مادة تاريخية عن الاحتلال الاسباني لمناطقنا، وعساه –بما قدم من معلومات عن كفاح الجماهير المغربية ضد الاستعمار- أن يكون إنصافا لأجداد يستمر أحفادهم في مقاومة الاحتلال وسياسة الأسبنة والإلحاق ومصادرة الشخصية الوطنية.

ولقد عمدنا إلى حذف خاتمة الكتاب نظرا لكونها أصبحت متجاوزة تاريخيا، فبالإضافة إلى أنها تُشكل نشازا بالنسبة إلى مجموع المؤلَّف كذّب التطور التاريخي الفعلي لمنطقة المغرب العربي حل التكهنات السياسية للكاتب.

---

[1] ميغل مرتين هو الاسم المستعار للكاتب.

[2] لقد أثار كتاب ميڭل مرتين موجة من الانتقادات في صحافة أحزاب اليسار في اسبانيا لأنه يُعري بالضبط مواقفها وممارستها الاستعمارية.

مقدمة

لم يجد الاستعمار الاسباني مؤرخه بعد، والمدهش هو أن الأبحاث التاريخية تركت جانبا الممارسات الاستعمارية وركزت على الآثار التي خلفتها أحداث المستعمرات -1898 في كوبا و1921 في المغرب- في شبه الجزيرة... ففي أقصى الأحوال تُخصص فقرة أو فصل للإشارة، بشكل عابر لمميزات الامبريالية الاسبانية. والاستثناءات النادرة، التي تثبت قاعدة الصمت، لا تتعدى ملحوظات سريعة حول المشكل الكوبي. ولعل الارتجاج الذي أحدثه فقدان كوبا في أوساط المثقفين يُفسر هذا الاهتمام الضئيل. وبالرغم من أن دوره كان أكثر حسما من البلد الأنتيلي (نسبة إلى جزر الأنتيل les Antilles المترجم)) في التاريخ الحديث لبلادنا، فلا زال المغرب، مع ذلك، في قعر دور الأرشيف.

ليس ثمة دراسة واحدة تتطرق للاستعمار الاسباني في منطقة شمال المغرب. فمن منظور استعماري توجد مواد مطبوعة تفتقر إلى كل دقة، وتنحصر في التغني بـ«المآثر الاستعمارية» وسرد المعارك بشكل يصبح معه أي شبه مع الواقع، من قبيل الصدفة المحض. أما داخل المعسكر الماركسي، فلا يوجد ولو منشور أو مقالة حتى من النوع الرديء. وذلك ما يفسر جزئيا كبح ولُبس اليسار إزاء المسألة الاستعمارية، لأن «ما العمل؟» ظل بدون أساس ولا جواب ما دامت المسألة الاستعمارية غير مُستوعَبة نظريا.

إن الصفحات التالية لا تطمح لأن تكون سوى مسودة، تلخيص وتفكير مقتضب في إشكالية الاستعمار الاسباني في المغرب. ففي خمسة أجزاء: التقسيم، الاحتلال، التهدئة I) و (IIثم الجلاء، نحاول وصف الآلية السياسية والعسكرية التي أبقت بواسطتها اسبانيا على الشعب المغربي تحت نير الاضطهاد الاستعماري.

ويمكن تلخيص المسألة على الشكل التالي: وجدت اسبانيا نفسها في مواجهة مجتمع منظم، له حضارته الخاصة ويمتاز –رغم تخلف مستوى تطوره- بحبه للحرية وتعلقه بالأرض وانسجامه وحسه الوطني، وهي خصال ظلت راسخة على امتداد حرب الاحتلال. وهذا المجتمع الذي تعرضت أطره ونخبته القيمة للتصفية لتستبدل بإقطاعات سلطوية مرتزقة، والذي كان، فضلا عن ذلك، عرضة للتخريب الشامل والتفقير، وعانى منذ الثلاثينات، من محاولات التفتيت، هذا المجتمع قد نجح في استرجاع استقلاله، في خضم موجة تصفية الاستعمار التي أثارتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

وبارتباط مع هذا، يتعلق الأمر ببيان كيف أن الطبقة العاملة الاسبانية التي كانت تعارض الاستعمار بحزم حينما كان آلاف الاسبانيين يسقطون في الريف، لم تعرف كيف تقدر ذلك الحليف القوي الذي كانت تمثله الحركة الوطنية المغربية حق قدره. فعبر هذه الأخيرة كان نضال الطبقة العاملة الاسبانية يرتبط بحركة تحرير الشعوب العربية قاطبة، والشعوب المستعمرة الأخرى. إن سوء الفهم والمواقف الخاطئة التي كانت منتشرة في صفوف الطبقات الكادحة والأحزاب التي تمثلها، بفعل تأثير الايدولوجيا الاستعمارية، أدى إلى عدم إدراك ضرورة وضع حد للمغامرة الاستعمارية، ليس بدافع الواجب الأخلاقي –الأممية البروليتارية- إزاء الشعوب المضطهدة من طرف الدولة الاسبانية، وإنما فوق ذلك، وبالخصوص، لأنه السبيل الوحيد الملائم للمصالح الوطنية الاسبانية ولمصلحة التطور الديمقراطي. ذلك أن الاستعمار ساهم بقسط وافر في توليد القوى الفاشية المعادية للديمقراطية. وبعد سنة من اندلاع حربنا الأهلية، كان السكان الموجودون تحت نظام فرانكو FRANCO أكثر عددا من السكان التابعين لحكومة مدريد مع تساوي عدد الجيوش تقريبا. وكما يعرف ذلك كل احترابي مقهى، فان من يوجد سكان معادون له خلف جيشه لا يمكنه الإبقاء على جيشه في ميدان القتال إلا إذا توفر على جيش آخر، لا يقل عددا عن الأول، يقوم بحراسة المواصلات ويحول دون قيام أعمال التخريب ويقاوم حرب العصابات. ومن الواضح إذن، أنه لم تكن هناك أية حركة جماهيرية فعلية في مؤخرة جيش فرانكو. والحالة الأكثر دلالة في هذا الصدد هي المغرب: لماذا لم يقع أي تمرد في المغرب؟ إن الحقيقة التي لا جدال فيها، هي أنه لم يبذل أدنى مجهود لتحقيقه، لأن ذلك كان يعني تحويل الحرب ثوريا.

إن اقتناع المغاربة كان يقتضي إعلان استقلال المغرب. لكن، وقعت التضحية بأحسن فرصة إستراتيجية في الحرب لفائدة مصالح الدول العظمى وبدافع الأمل الوهمي في إرضاء الامبريالية الانجلو-فرنسية. رُب معترض، يعتقد أنه من سوء الذوق إثارة هذا الجانب من تاريخ البروليتاريا الاسبانية، على أساس الظن أن هناك حقائق يجب أن تبقى، أبدا، في طي الكتمان. لكن، أليس كارل ماركس هو القائل إن الحياء شعور ثوري؟ على كل حال، ليس في الأحكام فظاظة بالنسبة لأحد. والرجال بنجاحاتهم وأخطائهم ماضون، والوقائع باقية، ومنها تغذي الشعوب تجربتها وتَرشُد لمواجهة وحل مشاكلها بصعوبات أقل.

لربما كان من الضروري إضافة بعض الإحصائيات حول ما يسميه المستعمرون «العمل التمديني الاسباني في المغرب»، غير أن ذلك مستحيل لانعدام هذه الإحصائيات. وهي منعدمة لأن اسبانيا لم تفعل شيئا. ففي سنة 1956، عندما طُرد الاستعمار الاسباني، كانت نسبة الأميين أعلى، منها في سنة 1912 حيث فاقت 95% من السكان المسلمين. ولم تتجاوز آخر ميزانية للتعليم سنة 1955 إحدى وعشرين ألفا ومائة وثمان عشرة بسيطة. وكان عدد الدارسين في صف الباكالوريا يبلغ 21 فقط من المغاربة، أبناء الأسياد الإقطاعيين الذين كانوا يتعاملون مع مضطهدي شعبهم. ويكفي القول إنه بعد قرابة نصف قرن من الحماية، لم يكن هناك أكثر من 28 طبيبا مغربيا في المنطقتين وكان بالإمكان عَدُّ المستشفيات في المنطقة الاسبانية على أصابع اليد الواحدة. وكانت تصدر 11 جريدة ثلاث منها في اقل من 10000 نسخة والعشر الباقية لا تبلغ الألف نسخة. وتَجَسد المجهود الأكبر في إقامة 38 ميدانا رياضيا و29 قاعة للعرض السينمائي و60 كنيسة كاثوليكية وأربعين معبدا يهوديا. وحصيلة مجمل هذه الوضعية الاستعمارية، هي وجود 16869 مغربيا، أعمار 4000 منهم دون 18 سنة. من مجموع 17500 سجين يقضون عقوبات في السجون الاسبانية. وأزيد من 5000 عامل عربي كانوا ضحية قرابة 7000 حادثة من حوادث الشغل اليومية. الأمر الذي جعل المنظرين الاستعماريين يطرحون موضوعات عنصرية حول النزعة الإجرامية والعجز الفطري للسكان المحليين.

وكان من المناسب أيضا، القيام بتحليل [الحركة] الوطنية المغربية يتطرق لمختلف مراحل تطورها: انتفاضات فلاحية، تحريض وسط جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن التقليدية العتيقة، وانخراط الطبقة العاملة في النضال، كل هذا تمخض عن استقلال صوري محض ذي مضمون إقطاعي. وذلك لأن المراحل الأخيرة من التحرير تم الوصول إليها بتعاون مع المستعمرين أكثر مما كانت نتيجة الانتصار عليهم. غير أن ذلك [التحليل] يتطلب عملا جديدا مخصصا للتعمق في تناقضات حركة التحرير الوطني المغربية، والمسألة معقدّة بما فيه الكفاية وتكتسي أهمية كبرى بحيث لا يمكن تقديمها في بضعة سطور. من هنا يأتي تفضيلنا في كل لحظة تقديم بعض السمات العامة التي تؤطر النشاط الاستعماري، بدلا من تحليل إشكالية الأحزاب الوطنية.

وليس من قبيل الكلام الزائد، التنبيه إلى أن المحاولة محشوة بالشكوك، وان كثيرا من وجهات النظر قابلة للنقاش بما فيه الكفاية. بعض الصفحات فيها مجازفة، بينما أخرى مفرطة في الوجل: لا يمكن إعادة ملء فراغ تاريخي بين عشية وضحاها، وإن الظرف الحالي الذي تجتازه الحركة العمالية والثورية يتطلب باستعجال تسليط الأضواء على النقط المجهولة مثل الموضوع الذي نحن بصدده، وكذا على المظاهر المعروفة من التاريخ الحديث للبروليتاريا الاسبانية.
عسى أن تكون هذه المساهمة أكثر من خطوة. الخطوة الأولى .

الفصل الأول

التقسيم

في أواسط القرن 19، شرعت اسبانيا في توسعها الاستعماري في افريقيا. فعندما فقدت البرجوازية الاسبانية كل ممتلكاتها الاستعمارية، باستثناء كوبا والفلبين، وجهت أنظارها إلى الحصون الاستعمارية التي كانت بلادنا تملكها منذ عهد الملوك الكاثوليكيين. وفي 1848، بعد 18 سنة من احتلال فرنسا للجزائر، احتلت القوات التي انطلقت من مالقة بقيادة الجنرال سيرانو (SERRANO) الجزر الجعفرية، وأدى ذلك إلى تدهور علاقات اسبانيا مع المغرب، لأن المغرب رد بالضغط على سبتة ومليلية. وحوالي 1851، اقترحت اسبانيا على كل من فرنسا وانجلترا عملا مشتركا ضد سواحل الريف، لكن حرب الشرق حولت اهتمام الامبريالية الانجلو-فرنسية. ومع ذلك، ففي 1859، اتخذ أودونيل (O'DONNEL) مقاومة التعسفات الاسبانية من طرف سكان منطقة أَنْجَرَة المجاورة لسبتة كذريعة لغزو المملكة المغربية. وشكلت الأحداث التي طرأت في الليلة من العاشر إلى الحادي عشر من غشت من سنة 1859، مُبررا لإعلان الحرب من طرف الكورطيس[3] في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وبموافقة كل الأحزاب السياسية. وقبل أيام من ذلك، كان السفير الانجليزي قد كلف بسرم حدود التحرك الاسباني في رسالة موجهة للحكومة الاسبانية، وذلك بالعبارات التالية:

»يشرفني أن أحيط معاليكم علما بأنني توصلت بتعليمات من كاتب الدولة الأول للملكة، عاهلتي، بأن أطلب من حكومة صاحبة الجلالة الكاثوليكية تصريحا مكتوبا مفاده أنه ما أدت الخلافات الحالية إلى الحرب، وإذا ما كان لقوات صاحبة الجلالة الكاثوليكية أن تحتل طنجة نتيجة أعمال الحرب هذه، فإن احتلال الموقع المذكور سيكون مؤقتا ولن يستمر بعد المصادقة على معاهدة السلم بين المغرب واسبانيا. إن حكومة صاحبة الجلالة مُلزمة بالمطالبة بهذا التصريح لأن احتلال طنجة سيكون إذا ما تم، مناقضا لأمن جبل طارق، القلعة البريطانية.«

وبالرغم من تحذير الامبريالية الانجليزية هذا، قرر أودونيل السير قدما إلى الأمام وعلى بينة من أنه لن يُحقق الغايات التي كان يتوخاها. واجتاحت أركان البلاد من أقصاها إلى أقصاها موجة من الدعاية السياسية الشوفينية. وقد قورنت وقتها الملكة إيزابيل الثانية (ISABEL II) بإيزابيل المسماة الكاثوليكية، وقيل إنها ستحقق في افريقيا إرادة الملكة العظيمة إيزابيل الأولى. ودخلت الملكة نفسها في اللعبة حين أهدت جواهرها لفائدة المشروع مذكرة أن إيزابيل الأولى كانت قد أهدت، هي الأخرى، جواهرها من أجل سفر كولمبوس .(COLON) بل نطقت بقولتها «التاريخية»: «لتبع جواهري إن كان ذلك ضروريا لنجاح مشروع بهذا القدر من القداسة. لتنفق ثروتي، وبدون أي حرج سأنقص من ترفي. وإن وشاحا وضيعا سيلمع في عنقي أحسن من عقود الماس إن كانت هذه العقود قادرة على الدفاع عن شرف اسبانيا.«

وكانت الحكومة تصرح بأن وازعها ليس رغبة مسبقة في التوسع الترابي ولا أية روح غزو، وأن الهدف الذي ترمي إليه هو غسل شرف اسبانيا من العار. وأخرجت الصحافة المسألة من نطاقها كلية، وأعطت لهذه المغامرة الاستعمارية طابع حرب صليبية مقدسة. وكانت أناشيد التحميس القومي تقول:

الحرب، الحرب على الافريقي الجَسور

الحرب، الحرب على المغربي الكافر

الذي أهان شرف اسبانيا،

فالحرب، الحرب حتى النصر أو الموت.

وكانت القصائد الاستعمارية تصف المغربي على الشكل التالي:

همجي في منظره

قبيحة وقذرة طلعته

كل شيء فيهم غريب

مرعب ومثير للاشمئزاز معا.

وإن دهش فلا يتردد

يُفزع ولا ينزعج

يُخيّل لنا أن الجندي الاسباني

يصارع شياطين وليس رجالا.

لكن الحقيقة غير ذلك. فبعد احتلال فرنسا للجزائر أصبحت افريقيا اقرب وصارت تبدو، خصوصا لفلاحي الأندلس وشرق اسبانيا، وكأنها جنة. وفي سنة 1859 كان خمسون ألف مهاجر اسباني قد استوطنوا الجزائر. فَلِم لا يتحول المغرب الذي غزاه أودونيل إلى إِلْدُورَادُو في متناول أيدي الفلاحين الاسبانيين

---

[3] الكورطيس هو البرلمان الاسباني. (المترجم).

البؤساء؟ وفي كتابه المتبجح بالنصر والموسوم «يوميات شاهد عيان في حرب افريقيا» حاول بيدرو أنطونيو ألركون (Pedro Antonio de Alarcón) محو هذه التساؤلات من ذهنه حيث يقول: «تحتل فرنسا الجزائر منذ ثلاثين سنة، وتحكم الأرض التي تطأها ولا تحظى بالطاعة إلا حيث تمتشق البنادق وتخدم الأرض وتستغلها وتحافظ هناك على جزء كبير من سكانها المتدفقين حيوية. وتفيدها الجزائر، في الأخير، كمنفذ لوفرة ما لديها من رجال وصناعات وأنشطة معنوية. لكن، هل نحن في نفس الوضع؟ هل لنا فائض من السكان؟ هل نباغ في النشاط؟ هل نحتاج إلى مجالات لتشغيل هذه النشاطات؟ هل تم إنجاز كل شيء في بلادنا؟ أليست سييرا مورينا (Sierra Morena) ولامنشا (La Mancha) ومئات المناطق الأخرى من شبه الجزيرة خالية من سالكان وغير مزروعة؟ أليس في عواصمنا ما ينجز؟ هل لدينا، إلى هذا الحد، فائض من السكك الحديدية والسفن والمعامل وقنوات الري والملاحة والموانئ الصالحة وطرق العربات، بل وحتى السبل الصالحة للمرور؟... لكن، أين سأتوقف؟ مالنا وهذا كله؟ واجبي في هذا الكتاب ليس هو مناقشة الأمور أو إصدار أحكام عليها وإنما تسجيل الانطباعات التي تثيرها في نفسي.«

في أوائل 1860، شرع الجيش الاسباني في مسيرته نحو جنوب سبتة، وبموازاة ذلك تابع الأسطول سيره عبر الأبيض المتوسط مضطلعا بدور قاعدة التموين، ولم تقترب القوات الاسبانية من تطوان إلا في الرابع من شباط/فبراير، واستولت عليها بعد يومين من هذا التاريخ. ومن القرارات الأولى التي اتخذها الغزاة، تحويل المسجد الرئيسي إلى معبد كاثوليكي وضعوه تحت حماية سيدتنا قديسة الانتصارات. وبعد شهر ونصف، وإثر انهزام المغاربة من جديد في واذْراس، احتل أودونيل موقع فندق عين الجديدة الهام. وبعدها أسرع المسلمون للمطالبة بالسلم واتفق على الهدنة يوم 25 آذار/مارس. وتضمنت الاتفاقية التي وقع عليها فيما بعد، توسيع مساحة سبتة ومليلية، وضبط حراسة المناطق المتاخمة لسبتة والصخور، كما تخلى المغرب عن إيفني (مع أن مفوضينا ما كانوا يعلمون علمك اليقين أين توجد) والتزم بدفع تعويض مالي قدره عشرون مليون ريال وظلت مدينة تطوان محتلة كضمانة لأداء التعويض. وجاءت الحصيلة المزرية هذه، نتيجة ضغط انجلترا التي لم تكن ترغب حينئذ، في أن يذهب الجيش الاسباني إلى ابعد مما ذهب، وأتت بها الوحدات العسكرية الاسبانية نفسها حيث بينت الكيفية التي لا يجب إتباعها في الحرب. وفي مقال له بجريدة «نيويورك تايمز تربيون»، عبر انجلس عن عدم فهمه لكون احتلال تطوان كان صعب المنال إلى ذلك الحد من طرف جيش يضم 40000 رجل، ويقول انجلس: «أجل، لم تكن هناك طرق جيدة، لكن كيف تدبر الفرنسيون أمرهم في الجزائر والانجليز في الهند؟ وفضلا عن ذلك، فبغال وخيول الجر الاسبانية لم تتعود على الطرق الجيدة في بلدها نفسها حتى ترفض الدَّب على الأرض المغربية». وفي تعليق صحفي آخر كتب انجلس: «لا يمكننا تكوين فكرة حسنة عن هذا الجيش. وإذا ما استمر أودونيل في النهج الذي سار عليه حتى الآن، فسيسقط شرفه بنفسه، وسيرمي شهرة الجيش الاسباني بالعار رغم اللهجة الرنانة لبلاغاته العسكرية. وثمة أمر أكيد فقط: إذا دافع المغاربة عن أنفسهم خلال سنة، فسيكون على الاسبان تعلم الكثير من الفن العسكري قبل إرغام المغرب على عقد الصلح.«

إن تدخل انجلترا قد حال دون الانكشاف الفوري لقيمة الجيش الاسباني بوضوح، وبذات الوقت أوقف الأهداف الاستعمارية لمدريد. غير أن التاريخ سيأخذ على عاتقه تبيان صحة هذا الحكم بمستعمرينا، خصوصا عندما وقعت، سنة 1895، إحدى حوادث الحدود العديدة في منطقة مليلية. ففي خريف تلك السنة، اصدر الجنرال مركَّاليو(Margallo) ، الحاكم العسكري لقلعة مليلية، الأوامر لتنطلق الأشغال لبناء حصن سيدي عرياش، وفي نفس اليوم حطم الريفيون الأشغال المنجزة وكرروا نفس العملية في اليوم الثاني. وكان هدف الجنرال المذكور يستجيب للصلاحيات المعترف بها لاسبانيا في معاهدات مختلفة، آخرها تلك التي اوقفت بموجبها حرب 1860 والتي عارض الشعب المغربي دوما وضعها حيز التنفيذ. ولم يكن بالإمكان تنفيذ الاتفاقيات المفروضة على المغرب بالقوة ولو بعد 23 سنة. وكانت الحرب الجديدة صورة ساخرة لمأساة 1860 المجانية. وفي أواخر السنة، وبفعل وجود عشرين ألف جندي اسباني اضطر الريفيون إلى إلقاء السلاح، ووقع السلطان، مُرغما، اتفاقية مراكش التي التزم بمقتضاها بمعاقبة مقترفي الاعتداءات ضد الاسبان. وفي نفس الوقت، صدت قبائل ايفني بعنف محاولات استطلاع المنطقة. واشرف القرن 19 على نهايته بينما ظل استعمارنا عاجزا عن تنفيذ الاتفاقيات المفروضة على السلطان. وبدأ القرن الجديد بتعادل المغاربة والاسبان، في حين يطرد الكوبيون والفلبينيون الاستعمار الاسباني. وشهد العقد الأخير من القرن 19 تَزَامُنَ نضالات هذه الشعوب الثلاثة المستعمرة ضد الامبريالية الاسبانية وقد عبر خَوسي مارتيJose Marti ، الزعيم الثوري الكوبي عن تضامنه مع الريفيين في مقال نشر في جريدة الوطن (PATRIA) بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1893: «أبدا لن يذعن جنس مضطَهد، أبدا، لن يستسلم شعب احتل الأجنبي الأرض الممزوجة بعظام أبنائه. لقد عاد الريف إلى الحرب ضد اسبانيا. وستعيش اسبانيا في الحرب مع الريف إلى أن تُخلى بلد الريفيين المقدس.

وبقدر ما كان كل قلب شريف اسباني النبض مع بيلايو (PELAYO) في كوفادونكة (Covadonga) بقدر ما هو اليوم مغربي النبض مع الريف ضد الاحتلال غير العادل من طرف اسبانيا. إن إغراق شعب في بحر من الدماء وإذلاله بالرذائل لا يشكل وثيقة شرعية للمِلكية، لا في الريف ولا في كوبا. هناك تدور رحى الحرب، وليكن النصر حليف صاحب الحق. واسبانيا توجد هناك حيث يدور صراع غير عادل. تخسر كل ما تملك بدون شرف، وتسند العمل الخاص وتوظف في الجيش أبناءها الثواني غير النافعين وأوباشها الخبثاء ومجنديها الأشقياء. هل اسبانيا الجديدة هي تلك التي تُغرق اليوم المغرب في الدم وتدَّعي غدا وإن بدون جدوى هذه المرة، إغراق المطامح والثقافة العليا لكوبا في الدم؟ ما دام للاسبانيين ما يعيشون به من الأكلة الجماعية للجيش ومن رخاء المستعمرات لن يكون هناك رد فعل في اسبانيا. فلنكن مغاربة! هكذا، وكأن الحق بجانب اسبانيا، نحن الذين سنموت هذه المرة على أيدي اسبانيا سنكون اسبانيين. لكن، لنكن مغاربة«!

أدى فقدان آخر ما تبقى من إمبراطوريتنا الاستعمارية الكبرى في أمريكا سنة 1898، إلى وضع القضية المغربية في المقام الأول من التحرك الخارجي الاسباني ومن كل تلك الاتجاهات التي شبهها كَنِيفِيطْ (GANIVET) بدوارة الرياح، ولم يبق سوى الجنوب: التوسع عبر افريقيا. وفضلا عن هذا السبب الداخلي الذي جعل قضية المغرب تتصدر مشاكل الساحة محليا، انضاف الواقع الأوروبي الذي عجل بالأحداث في المغرب ليؤدي إلى وضع حد لنظام الاستقلال وإطلاق العنان لجشع المندفع من أجل تقسيم هذا الشعب. وكما هو منطقي، كانت فرنسا هي صاحبة المصلحة في التعجيل بسير الأحداث وكانت قد احتلت الجزائر وتونس ووصلت من هناك غربا إلى حدود المغرب، وتراءت لها منذئذ الإمبراطورية الشمال-افريقية التي ستصبح بعد مدة واقعا قويا بفضل المجهود الاستعماري المتواصل، ومنذ 1901 أوقفت فرنسا أطماع ايطاليا في اتفاقية تخلت بموجبها فرنسا عن بلاد طرابلس كلية مقابل موقف مماثل لروما بخصوص المغرب. وفي العام التالي، اقترحت فرنسا على اسبانيا اتفاقية تحتفظ بموجبها الأولى لنفسها بالنفوذ على منطقة مراكش، وتخول لاسبانيا السيادة على منطقة فاس وتازة وحوض سبو وشمال البلاد كله. ولم ترد اسبانيا قبول العرض الاستعماري الفرنسي المفيد بالنسبة لها، بسبب تخوفها من الإقدام على التصرف دون علم من انجلترا. وقد أثار توغل انجلترا في مصر اهتمام فرنسا بالسودان وإرسالها بعثة القائد مرشان (MARCHAND) إلى منطقة النيل الأبيض، وقد تحصنت تلك البعثة في فاشودة (FACHODA) غير أن تدخل الجنرال الانجليزي كِتْشِين ْر (KITCHENER) بسرعة أدى إلى انسحاب الفرنسيين. وبعد ست سنوات، عقدت فرنسا وانجلترا اتفاقية سرية، تعلن لندن بموجبها أنها لا ترغب في تغيير الوضع السياسي المصري، وتعترف أن الحفاظ على النظام في بلاد المغرب منوط بفرنسا ذات المستعمرات المتاخمة لهذا البلد على امتداد حدود عريضة، وأعلنت باريس من جهتها أنها لا تسعى لتغيير الوضع السياسي المغربي، وأنها لن تضع عراقيل أمام نشاط انجلترا في القاهرة. ونص البند الأخير على أن البلدين، بدافع الشعور بصداقة مخلصة تجاه اسبانيا، يعيران اهتماما خاصا لمصالح هذا البلد الناتجة عن موقعه الجغرافي وعن ممتلكاته على الساحل المغربي في الأبيض المتوسط، وستتواصل الحكومة الفرنسية إلى اتفاقية بشأنها مع الحكومة الاسبانية.

لم تكن الحكومة البريطانية غير مكترثة بمن هي الدولة التي ستحل مقابل جبل طارق، ومن تم كانت تفضل أن تكون اسبانيا باعتبارها دولة بدون وزن ولا قوة إطلاقا. لكن الاتفاقية الفرنسية-الاسبانية المؤرخة بـ 13 تشرين الأول/أكتوبر 1904، تركت فاس وتازة خارج المنطقة الاسبانية وقلصت بذات الوقت منطقة نفوذ اسبانيا في جنوب المغرب، كما نصت الاتفاقية على أن توضع طنجة ومنطقتها تحت نظام خاص، ونص البند الثالث على أن الدولتين ستتدخلان في حالة عجز النظام السياسي المغربي والحكومة الشريفة عن الاستمرار في البقاء، أو في حالة ضعف هذه الحكومة أو وهنها المستمر عن تثبيت الأمن والنظام السياسي.

لكن لم يحسب لألمانيا القيصر حسابها، في حين أنها كانت تريد نصيبها. وللمطالبة بهذا النصيب قدم غليوم الثاني (GUILLERMO II) شخصيا إلى خليج طنجة على متن الباخرة هوهينزلرن(HOHENZOLLERN) ، وألقى أمام مبعوثي السلطان الخطاب التالي «نأمل أن المغرب، في ظل سيادة صاحب الجلالة الشريفة، سيكون مفتوحا للتعايش السلمي بين جميع الدول دُون أي احتكار أو إلحاق وعلى قدم المساواة التامة [بين الدول]. إن الهدف من زيارتنا هو أن يعلم الجميع أننا مصممون العزم على بذل كل ما أوتيت أيدينا من أجل صيانة مصالح ألمانيا في المغرب. وبما أننا نعتبر السلطان كامل السيادة والاستقلال، فإننا نريد التفاهم معه للحفاظ على هذه المصالح.«

وفي أوروبا سمع الصدى لتوه ولاح شبح الحرب الأوروبية. ولتفادي خطر الحرب استدعى مؤتمر الجزيرة الخضراء. واحتد الجدال بين الامبرياليتين الألمانية والبريطانية من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/ابريل 1902، ولم ترض النتيجة أيا من هاتين القوتين. وكان الحل بين الأطروحتين المتعارضتين المتمثلتين في تدويل المغرب أو تقاسم النفوذ بين اسبانيا وفرنسا، وهو تدويل المسائل التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية العامة، والاعتراف بوضعية امتياز لفرنسا واسبانيا في المسائل المتبقية.

وبالرغم من أوفاق الجزيرة الخضراء هذه، ظلت اسبانيا وفرنسا عازمين على انتهاز كل الفرص المتأتية للاستمرار في التوسع بالمغرب. ففي 1907 احتل الأسبان العرائش والقصر الكبير و[احتل] الفرنسيون الدار البيضاء. ولما شعرت ألمانيا أن تقسيم المغرب يسير على قدم وساق، قررت الإقدام على تظاهرة قوة على غرار ما فعلته سابقا بطنجة. ففي فاتح يوليوز 1911، رست البارجة الألمانية بنثير (PANTHER) في مياه أݣادير، وفي نفس اليوم سلم السفير الألماني في باريس مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يبرر فيها وجود الباخرة الحربية الألمانية في أݣادير بنفس الاعتبارات التي كانت فرنسا قد بررت بها احتلال الدار البيضاء واسبانيا احتلال العرائش. ولكي يحصل الاستعمار الفرنكو-اسباني الذي كان يتأهب لغرس الموسى في بلاد المغرب، على المهادنة من جانب ألمانيا تخلت فرنسا لألمانيا على جزء من الكنغو الفرنسي (275.000 كيلو متر مربع) بموجب اتفاقية 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911، وذلك مقابل حرية التصرف في الأراضي المغربية. وبعد سنة وخمسة شهور بالتحديد، فرضت فرنسا نظام الحماية على سلطان المغرب مولاي حفيظ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1912، وقعت اسبانيا اتفاقية جديدة مع فرنسا وأضفتا بموجبها صبغة الشرعية على عملها الاستعماري تحت اسم الحماية. ومقابل أراضي الكونغو التي اضطرت الامبريالية الفرنسية إلى التخلي عنها لألمانيا، خسر الاستعمار الاسباني الضفة اليسرى لنهر ورغة، وقطعة صغيرة محاذية لنهر ملوية، والأراضي الواقعة جنوب خط العرض 35.

ومنذ نصف قرن مضى، زاوج المغرب بين المقاومة المسلحة والدبلوماسية. وليس هدفنا هنا التأريخ للدبلوماسية المغربية هذه خلال مرحلة امتدت خمسين سنة، بيد أننا سنبرز قدر الإمكان، طابع السياسة المغربية والجهود التي بذلت للدفاع عن الاستقلال. إن السمة التي طبع بها المغاربة سياستهم هي عدم إعطاء الأفضلية لأية دولة في المغرب، وتنظيم الدولة في اتجاه عصري. وبفضل ذلك ظل المغرب بعيدا عن العدوان الأجنبي وعن الثورات الداخلية رغم المحاولات التي قامت بها فرنسا واسبانيا لتثبيت إقدامها في المغرب. وباستثناء إثيوبيا التي تعرضت لحرب احتلال في الثلاثينيات، فإن المغرب من البلدان غير الأوروبية النادرة التي دخلت القرن العشرين وهي تتمتع باستقلال تام. إن السياسة السديدة التي نهجها المغرب، دفعت الأجانب المتنافسين إلى صراع جدارة شديد للفوز برضي الملك وبموافقة على بعض مطامعهم، واضطرت فرنسا، وهي الدولة الأكثر إصرارا على السطو على دولة المغرب وجعله يفقد استقلاله، لبذل مجهودات جبارة لإزاحة العراقيل التي تضعها الدول المنافسة في طريقها. وقد رأينا كيف اتفقت فرنسا، سنة 1902، مع ايطاليا التي تخلت عن كل حقّ في المغرب مقابل تخلي فرنسا عن كل مطلب في طرابلس وليبيا. وبعد ذلك استطاعت فرنسا التوصل إلى اتفاقية 1904 الشهيرة مع انجلترا والتي تطلق بموجبها فرنسا يد بريطانيا في وادي النيل مقابل اعتراف انجلترا بالمغرب كمنطقة نفوذ لفرنسا. وفي الأخير توجت فرنسا دسائسها بتقسيم البلاد مع اسبانيا على أساس أن تستحوذ هذه الأخيرة على شمال المغرب لحماية شواطئها. ولما توفي السلطان مولاي الحسن خلفه مولاي عبد العزيز الذي كان ما يزال صبيا وقتئذ. وتابع الوصي، الوزير باحماد، تلك السياسة لكنه توفي بعد خمس سنوات. وبقي المغرب بين يدي سلطانه الشاب المفتقر إلى إرادة وضع حد لدسائس الانتهازيين الحائمين بالقصر والمتآمرين على الدولة والعاملين لمصلحة الأجانب، لكن رغم كل شيء، ظلت سياسة التوازن الدولي، هي السياسة الخارجية للدولة حتى النهاية.

وكان من الطبيعي أن يتزايد جشع فرنسا بعدما انضمت لصفوفها ثلاث دول طالما نافستها وعارضت مرارا تنفيذ مخططاتها. لكن، هناك دولة رابعة ما انفكت تنتظر نصيبها، وتلك الدولة هي ألمانيا التي حاولت الحكومة المغربية الحصول على مساعدتها. غير أن ألمانيا اتبعت سياسة غامضة لم تكن تهدف من ورائها إلى أكثر من الحصول على جزء من النفوذ الاقتصادي والسياسي في مكان ما، ومن أجل ذلك تخلت في الأخير عن المغرب لصالح فرنسا مقابل جزء من الكونغو. ولم يكتف الشعب المغربي بالأمل في إمكان تقديم العون له من طرف الدول المتنافسة أو المتحالفة، بل بحث عن مخرج يحرره من جراف الاستعماريين ودسائس المتآمرين والخونة. وانطلقت في البلاد حركة وطنية بدأت تحت قيادة ماء العينين وانضمت إلى هذه المجموعة قبائل مختلفة وعدة قواد. وأمّلت هذه الحركة من مولاي عبد العزيز أن يفعل المستحيل لصد كل غزو أجنبي. ووضع مؤتمر الجزيرة الخضراء حدا لكل المعاهدات السرية المبرمة بين فرنسا والدول الأخرى، واعترف باستقلال وحرية المغرب، لكنه وضع اسبانيا وفرنسا في حالة امتياز عند تكليفهما بالقيام بعدد من الإصلاحات في الشرطة. بهذا القدر انتصرت الدبلوماسية المغربية والحركة الشعبية إلى حد ما، في نضالهما ضد المؤامرات الفرنسية، لأن الدول ومن بينها فرنسا واسبانيا وانجلترا وايطاليا التزمت بصيانة وحدة المغرب وضمان استقلاله. ولئن أعلن الامبرياليون موافقتهم على تلك المعاهدة، فإن الشعب المغربي لم يكن راضيا على مضمونها، لأن المعاهدة رغم أنها قضت على خطر داهم، فإنها قد خولت لاسبانيا وفرنسا امتيازا في البلاد، ولم يرد المغاربة الاعتراف لتلك الدولتين بدور متميز عن الدول الأخرى. ولأن السلطان عبد العزيز وافق على ما حدث عن طريق ممثليه في المؤتمر، واتضح عجزه عن مقاومة التوغل الفرنسي والاسباني، فقد اعتبر الشعب أن أفضل وسيلة للتحرر من الالتزامات القديمة والجديدة هي التمرد وتصدر الوطنيون الثورة معلنين خلع عبد العزيز واعتلاء مولاي عبد الحفيظ العرش، وتم الإعلان عن ذلك في فاس من طرف الشيخ ماء العينين والسيد أحمد المواز وهما من مفكري ذلك العهد. وقد اعتبر هذا الإعلان بمثابة ميثاق وطني ودستوري من الدرجة الأولى، فرض على الملك الجديد الشروط التالية:

-1بذل كل الجهود لاسترجاع المناطق المفصولة عن الحدود المغربية.

-2الاستعداد لطرد الغزاة من الأماكن المحتلة.

-3إلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء التي لم يساهم الشعب فيها.

-4العمل على إلغاء امتيازات الأجانب.

5 عدم استشارة الأجانب في قضايا الأمة.

-6عدم إبرام معاهدات سلمية أو تجارية مع الأجانب بدون استشارة الأمة.

وبهذه الطريقة، حوَّلت هذه النقط الست، الملَكية المطلقة إلى ملكية محدودة ودستورية. ومنذ ذلك الحين، لم تعد للملك سلطة عقد أية اتفاقية إلا بعد استشارة وموافقة الشعب. وإن التمييز بين الاتفاقيات المدنية والاقتصادية، التي كان بإمكان الملك توقيعها بعد استشارة مسبقة، كانت له دلالة بالغة، وهي تجريد الملك من حق إبرام أي اتفاق من شأن طبيعته أن يُمس بشؤون الأمة. وفضلا عن ذلك، يحتوي مضمون ذلك التصريح على روح إعلان حقوق الإنسان الذي يُقر أن السيادة للشعب، وأنها غير قابلة للتفويت. وبذات الوقت، تم الإعلان عن ضرورة نهج سياسة دبلوماسية مفتوحة، تلك السياسة التي ستكون الحكومة العمالية-الفلاحية لـ«لينين» أول من سيمارسها بعد ذلك بعشر سنوات.

وبالتالي، شكل الثاني من أيار/مايو المغربي[4] -16آب/أغسطس 1907- أول مشاركة للشعب المغربي في السياسة، وكانت ترمي إلى تحقيق هدفين أساسين:

(1وضع حد للمؤامرات الأجنبية والمحافظة على الاستقلال التام.

(2تحقيق إصلاح يقود الأمة إلى نظام دستوري راسخ. تلك هي الأهداف التي شكلت المحور الذي دارت حوله كل الحركات الاستقلالية إلى يومنا هذا. ولم يمض كثير من الزمن بعد هذه الثورة حتى حرر الوطنيون مشروع دستور تم نشره في جريدتهم «لسان المغرب» التي كانت تصدر بطنجة. وتقول مقدمة المشروع الموجه للسلطان: «بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح، والشبيبة العصرية قد هللت قلوبها وانشرحت صدورها له، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه، فنحن لا نألوا جهدا في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته، وهو يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا واخترناه لإمامتنا، وخطبنا وده رغبة منا طوعا من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال، إلا أملا في أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا، وأن يبرهن للكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه وعلى رغبته في الإصلاح وجدارته بإدارة ما قلدته أمته.

والذي نرجوه منه قبل كل شيء، هو فتح المدارس ونشر المعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا وأن يولي ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية، ويحترس من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه، ويحولون بينهم وبينه. وفي بلاطه الشريف من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير، فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه جراثيم وبيئة معدة. وبما أن يدا واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة السقوط، وعلى إصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا، فيجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل. وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب، ومن إعطائه حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية.«

وكان الدستور يتكون من أربعة أجزاء، يتضمن الأول القانون الأساسي للدولة، والثاني التنظيم الداخلي لمنتدى الشورى (مجلس الشورى)، والثالث قانون الانتخابات العامة، والرابع القانون الجنائي المغربي. وتنقسم الهيأة التي تسمى منتدى الشورى إلى مجلسين: مجلس الأمة ومجلس الشرفاء (الأعيان) ويشكل أعلى سلطة في البلاد، وتُرَجَّحُ وجهة نظره على وجهات النظر الأخرى، وكان له حق مراقبة كل الأدوات والمراكز الحكومية.

وبقي كل هذا حبرا على ورق عندما ضغطت الامبريالية الفرنسية على مولاي عبد الحفيظ، وأرغمته على توقيع معاهدة 30 آذار/مارس 1912 التي أقيمت بموجبها الحماية. وقد ورد في البندين الأولين ما يلي:

(1إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا بالايالة المغربية.

(2جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالايالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية، وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف. كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمل الحارسة برا وكذلك بحرا بالمياه المغربية.

وما كاد الخبر يشيع في فاس حتى انفجر كالرعد. سادَ الذعر في القبائل وفي القصور. وكان الشعور الاجماعي أنها خيانة. ومما يزيد من خطورتها، هو أن مولاي عبد الحفيظ نفسه كان قد خلع أخاه من العرش متهما إياه، وبحق، بخيانة المغرب. وقد كتب الدكتور فيزجربر، وهو ملاحظ أوروبي عايش تلك الأيام، يقول: «إن تباشير العاصفة لم تكن ظاهرة إلا بالنسبة للأوروبيين القلائل المطلعين على سر الحياة الداخلية للعاصمة. لا وجود لوجه باسم في الأزقة. والأهالي يكادون لا يردون على الذين يتوجهون لهم بالكلام، وأصدقاء الأمس يتظاهرون بعدم معرفتنا. لكن مع ذلك، فلا سلوكا عنيفا يخُون الشعور الذي يقلق الخواطر.«

وبعد سبعة عشر يوما من ذلك تمرد الجنود المغاربة وقتلوا ضباطهم الفرنسيين، وامتدت الثورة إلى الشعب الذي تمرد بدوره وهاجم الحي الأوروبي. وخلال 72 ساعة كانت فاس مدينة حرة بين أيدي الوطنيين المغاربة. وفي يوم 20 [نيسان/أبريل] سحق الجنود الفرنسيون التمرد بالمدفعية الثقيلة، وأعلنت حالة الاستثناء وترتب عن ذلك إعدام آلاف الوطنيين، وبعد ذلك بشهر حاصر عشرون ألف مغربي، من القبائل المجاورة للعاصمة، المدينة بقيادة الحجامي، ونجح

---

[4] يشير المؤلف إلى انتفاضة شعب مدريد في 2 أيار/مايو 1808 ضد الوجود الفرنسي في اسبانيا. تعتبر انتفاضة مدريد ضد جيوش نابليون بمثابة انطلاقة للحرب الاستقلالية في اسبانيا 1808-1814-. (المترجم).

المارشال ليوطي، الذي عُين مقيما عاما وقائدا عاما لقوات الاحتلال، في رفع الحصار في بداية حزيران/يونيو. وخلال الصيف قدم مولاي حفيظ استقالته كسلطان احتجاجا على الاستعمار الفرنسي. وقد حاول الفرنسيون حمله على التراجع عنها، غير أن تخوفهم من أن يثير الضغائن بتصريح وطني، ما أدى بهم إلى قبولها وتنصيب مولاي يوسف جد الملك الحالي للمغرب. وبعد أشهر قلائل، كان البلد كله –باستثناء المدن الكبرى والموانئ المراقبة بصرامة من طرف الاستعمار الفرنكو-اسباني- في صراع ضار ضد الاحتلال الأجنبي، وكانت الأقاليم المتمردة تشمل ثلاث مناطق بالإضافة إلى جبالة والريف التي كانت ترتكز نضالها ضد الاستعمار الاسباني.

-1الأطلس المتوسط:

لقد دارت به عدة معارك منذ سنة 1911 حتى سنة 1933، وإذا ما اعتبرناها في كليتها يمكننا أن نقسمها إلى أربع مراحل تكتسي أهمية بالغة:

1-1اقتراب الجيش الغازي ومحاولته الوصول إلى الجبال:

أ-معارك بني مطير سنة 1913.

ب-مقاومة تادلة إلى حين احتلالها سنة 1913.

ج-معارك خنيفرة سنة 1914.

د-عمليات تادلة من سنة 1915 إلى سنة 1917.

-1-2الهجوم على كتلة قبائل الأطلس المتوسط:

أ-اختراق أزرو-ميدلت سنة 1917.

ب-معارك زايان وبني مگيلد في سنوات 1920-1923.

-1-3الهجوم على الضفة الشمالية لوادي العبيد:

أ-مقاومة عربالة في سنة 1926.

ب-الهجوم على وادي العبيد في سنوات 1929 و1930-1931.

1-4الهجوم على الأطلس المتوسط:

أ-مقاومة أيت يحيى في سنوات 1931-1932.

ب-مقاومة أيت إسحاق في سنة 1932

ج-الهجوم على بساط البحيرة في سنة 1932.

د-معارك ملول والأطلس الكبير في سنة 1933.

ه-محاصرة كردوس وبادو في سنة 1933.

ز-معركة الكوسر سنة 1933.

-2الأطلس الكبير بجنوب المغرب:

إن سياسة ليوطي في منطقة القواد الكبار هذه، كانت تتسم بالتسامح وباجتذاب هؤلاء القواد نظرا للنفوذ الذي يحظون به لدى القبائل، لكن الروح الوطنية وضعت حدّا لهذا النفوذ، وأحبطت السياسة الفرنسية. ويعود فضل توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وابنه الهبة الذي شكل حوله حركة وطنية. وقد حاربا الفرنسيين واستولى الهِبَة على مراكش. وبعد هزيمته لاحقا في معركة سيدي عثمان واصل –هو والقبائل التي انضمت اليه- المقاومة في الساقية الحمراء حتى سنة 1935.

-3تافيلالت وأيت عطا بالجنوب المغربي:

لقد دام الكفاح ضد الفرنسيين في هذه المناطق ثلاثا وعشرين سنة. وفي البداية كان الكفاح بقيادة الشريف السملالي الذي هاجمه جيش مكناس بقيادة الجنرال بويميرو، والساعد الأيمن للجنرال ليوطي، مدعوما من طرف جيش آخر، وقد حاربته هذه الجيوش طيلة سنتين. وخلال هذه المعارك قتل الجنرال الفرنسي واستشهد الزعيم المغربي الذي خلفه بلقاسم النگادي الذي واصل الكفاح إلى أن استسلم في سنة 1935.

شكلت الروح الوطنية عامل لَحْمٍ لكل هذه الأعمال التي سحقت سياسة القواد الكبار، التي نهجها الاستعماران الفرنسي والاسباني كوسيلة لكسب المؤيدين وتفرقة المقاتلين. وفي كتابه «البربر المغاربة وتهدئة الأطلس المتوسط» يورد الجنرال غليوم– (GUILLAUME) وهو من الذين شاركوا بنشاط في الغزو الفرنسي- الشهادة التالية: «إن الصيغ المحببة لدى المارشال ليوطي] (LYAUTEY) مثل] «إظهار القوة لتلافي استعمالها» و«إن عملا [صالحا] يساوي كتيبة» لا يمكن تطبيقها بالتمام على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم إلى آخر رمق. إن المفاجأة الكبرى هي أن قبائل وفية للسلطان تمردت ضده عندما أدخل الحماية، وواجهتْنا بمقاومة أقوى، وإصرار أكبر من مقاومة وعناد بعض القبائل التي سبق لها أن تمردت في مناسبات عديدة». ويضيف «إذا كانت مجهودات مديرية الشؤون السياسة محكوما عليها بالفشل، فذلك ناتج عن كون خصومنا ما كانوا يتراجعون أمام قوتنا إلا بعد استنفاذ كل وسائل المقاومة المتوفرة لديهم. وكثيرا ما ترد في ذهني أقوال المارشال بيجو (BUGEAUD) هذه: إنه لمن المحزن والمضحك حقا، ما نسمعه أو نقرؤه لكتابنا وخطبائنا عندما ينصحوننا باستعمال أساليب صالحة كوسائل لاجتذاب خصومنا، وان نجعل العرب يحسون بلطف تقاليدنا ومزايا حضارتنا. هذا جميل وسام بدون شك. ولقد جربته شخصيا أكثر من أي شخص، لكن ما العمل مع شعب يلوذ بالفرار عندما نقترب منه، ولا يترك أمامنا إلا مقاتلين أشداء يردون على كلامنا العاطفي بإطلاق النار؟.«

وفي مؤلفه «المشاكل السياسة والاجتماعية في نهاية القرن «XIX كتب المؤرخ دْرِيُولْ:(DRIAULT)

»خلال السنوات الأخيرة، تم احتلال كل البلدان المستقلة على وجه الأرض من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وبسبب ذلك، وقعت لحد الآن عدة نزاعات وبعض التغييرات في مناطق النفوذ، والتي ليست سوى تباشير انفجارات أكثر فظاعة في المستقبل القريب. يجب الإسراع بالاحتلال إذن، وإن الدول التي لم تتزود معرضة لخطر عدم تسلُّم نصيبها أبدا، وعدم المشاركة في الاستغلال الهائل للعالم والذي سيشكل احد الأحداث الأساسية في القرن القادم. لهذا السبب سيطرت على أوروبا وأمريكا، خلال الآونة الأخيرة، حمى التوسع الاستعماري المميزة للامبريالية التي تشكل السمة المميزة الأكثر بروزا لأواخر القرن .XIX ومع مثل هذا التقسيم للعالم، ومع هذا القنص المسعور للثروات والأسواق الكبرى في العالم، فإن الأهمية النسبية للإمبراطورية التي شُيدت خلال القرن XIX لا تتناسب مع الموقع الذي تحتله في أوروبا الأمم التي شيدتها. وإن الدول السائدة في أوروبا والتي تتحكم في مصيرها، ليست سائدة في العالم كله بنفس الشكل. وبما أن النفوذ الاستعماري، والأمل في الاستيلاء على ثروات ما زالت مجهولة، سيكون لهما بالتأكيد انعكاس على المكانة النسبية للدول الأوروبية، فإن المسألة الاستعمارية –الامبريالية إن شئتم- التي غيرت الآن الظروف السياسية في أوروبا نفسها، سوف تغير هذه الظروف أكثر فأكثر في المستقبل.«

ويضيف لينين، الذي أورد هذه الفقرة في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية...«

»لقد تضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى بشكل هائل بعد 1876، إذ ارتفعت المساحة المستعمرة من 40 إلى 65 مليون كيلو متر مربع. والزيادة تمثل 25 مليون كيلو متر مربع، أي بزيادة واحد ونصف عن مساحة الدول المستعمِرة (16.5 مليون كيلو متر مربع). وفي سنة 1876 لم تكن ثلاث دول تملك أية مستعمرة، أما الدولة الرابعة، وهي فرنسا فلم تكن لها مستعمرات تقريبا. وفي سنة 1914 كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها 14.1 مليون كيلو متر مربع أي مساحات أكبر من مساحة أوروبا بنسبة تقارب النصف، ويبلغ عدد سكانها حوالي 100 مليون نسمة. وإن التفاوت على مستوى توسيع المستعمرات كبير جدا، فإذا قارنا مثلا فرنسا وألمانيا واليابان، وهي دول لا تختلف كثيرا من حيث المساحة وعدد السكان، وجدنا أن فرنسا قد حصلت من المستعمرات (من حيث المساحة) نحو ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه ألمانيا واليابان مجتمعتين. لكن، من حيث مقادير الرأسمال المالي قد تكون فرنسا أيضا، في بداية المرحلة المذكورة، أغنى بعدة أضعاف من ألمانيا واليابان مجتمعتين.«

لم تحصل البرجوازية الاسبانية إلا على بعض الفتات من كل هذه الغنيمة الهائلة، بحيث تسلمت حوالي 300000 كيلو متر مربع، 250000 منها كانت رمالا خالصة و26000 الباقية تمثل الجزء الجبلي والأكثر فقرا من المغرب، من أصل 25 مليون كيلو متر مربع للتوزيع. مما دفع مستعمرينا إلى القول إن نصيب اسبانيا لم يكن سوى «عظم» من «الضلع» المغربي. وهذه الصورة البيانية صادقة بما أن الدور الاسباني كان يقتصر على أن تكون اسبانيا كلب حراسة للامبريالية البريطانية. إن مفتاح سر وجودنا الاستعماري في مرحلة الامبريالية، يقدمه لينين نفسه حين يقول، في المؤلف المذكور، أن أغلبية الدول الصغرى لا تحتفظ بمستعمراتها إلا بفضل وجود احتكاك وتناقض الخ، بين مصالح الدول الكبرى، الأمر الذي يحول دون عقد اتفاقية استعمارية... مع التشديد في حالة اسبانيا، لأن المصلحة الانجليزية في أن تراقب مدريد السواحل الريفية، استندت إلى كون انجلترا ترغب في تلافي استقرار فرنسا على الضفة الأخرى من مضيق جبل طارق. ويعني ذلك قبول [اسبانيا] المشاركة في تجزئة المغرب والقضاء على استقلاله من أجل صيانة أمن مستعمرة بريطانية على التراب الاسباني [جبل طارق]. وباستثناء مناجم الريف، لم يكن في التراب المغربي أي شيء قد يُفيد الرأسمالية الاسبانية. وكان من البديهي أن غزو الريف والبقاء فيه سوف يكون منهكا بالنسبة إلى الاقتصاد الاسباني الهزيل. لقد ألقت لندن وباريس بعظم بدون مخ، وسارع المستعمرون الاسبان إلى جمعه دون أن يتساءلوا عن مردودية عملية من ذلك القبيل. وكاستعمارية، كشفت برجوازيتنا من أنها كارثة. وكان من الممكن أن يُصبح للريف بعض الأهمية السياسية، إذ يمكنه أن يُصبح ارض الميعاد بالنسبة إلى القطاعات الاجتماعية الأكثر انحطاطا على سواحلنا المتوسطية. وبهذا المعنى يمكن القول ان شمال افريقيا لعب منذ القرن XIX، بالنسبة إلى الأندلس وشرق اسبانيا نفس الدور الذي لعبته أمريكا بالنسبة إلى كَالِيسْيَا. وقد ابرز لينين نفسه، في الكتاب المذكور، هذا الجانب من خلال خطاب الاستعماري سيسيل رُودْس«» :(CECIL RHODES) كنت بالأمس في الاستد أند (حي عمالي في لندن) وحضرت اجتماعا للعمال العاطلين. وعندما سمعت في ذلك الاجتماع خطابات متحمسة سمتها الرئيسية كانت هي صرخات: الخبز! الخبز!. والثناء عودتي إلى بيتي كنت أفكر بما سمعت، واقتنعت أكثر من السابق بأهمية الامبريالية... إن الفكرة التي أصبو إليها تمثل حلا للمسألة الاجتماعية، أعني: أنه لكي تنقذ أربعين مليونا متن سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية فتاكة، ينبغي علينا نحن الساسة الاستعماريين أن نستولي على أراضي جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنحصل على أسواق جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها مصانعنا ومناجمنا. فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مرارا، هي مسألة مَعِدَة. فإن كنتم لا ترغبون في قيام حرب أهلية عليكم أن تُصبحوا امبرياليين.«

بالإضافة إلى هذا، فإن الجشع المهدوي لملك، واندفاع بعض العسكريين والرغبة في خلق أوضاع حربية لتزيين سجل خدماتهم أو تسلق سلم الترقية، والاجتذاب الذي كانت الذي كانت تمارسه على الأوليغارشيا الاسبانية السياسية الامبريالية لفرنسا، كل هذه العوامل أدت باسبانيا إلى انتهاك استقلال ووحدة الدولة المغربية. وبهذا أصبحنا نشكل جزءا من القوى الاستعمارية بصفة استعماريين أقزام لأن الثلاث مائة ألف كيلو متر مربع التي سرقتها مدريد، لم تكن تمثل شيئا بالمقارنة مع الثلاثة وثلاثين مليون للندن، والسبعة عشر مليون لموسكو القيصرية والأحد عشر مليون لباريس، والثلاثة ملايين لبرلين والنصف مليون لواشنطن ولطوكيو.

لم تُبدِ أية بروليتاريا لبلد استعماري نفس المعارضة الصارمة التي قاومت بها الطبقة العاملة الاسبانية المغامرات الاستعمارية. إن التحريض المعادي للاستعمار الذي قام به العمال سيبقى، تاريخيا، نموذجا ومثالا عمليا للتضامن والأممية البروليتارية. وإلى حدود السنوات الأخيرة من عقد العشرينات، حيث تمكن التحالف بين الاستعماريين الاسباني والفرنسي من سحق الشعب المغربي عسكريا، تشبثت الأحزاب والنقابات العمالية دائما بمعارضة الغزو الاستعماري، والدفاع عن استقلال الدولة المغربية، مُسجلة بذلك صفحات بطولية في تاريخ الحركة العمالية الاسبانية. وبالرغم من أن سنوات الثلاثينات قد فتحت قوس كبت فيما يتعلق بالسياسة المعادية للاستعمار، هذا القوس الذي لم يُغلق بعد، فإن الحصيلة تضع الحركة العمالية الاسبانية في المواقع الأولى داخل الحركة المناهضة للاستعمار. وقبل أن تتم شرْعنة إلغاء السيادة المغربية سنة 1912، كانت كل من اسبانيا وفرنسا تحاولان ضم الأراضي أينما أمكنهما ذلك، وجَسَّ نبض مقاومة المغاربة. وكانت إحدى عمليات النهب هذه، هي التي أدت إلى حرب 1909 والاحتجاج العمالي ضدها. هذا الاحتجاج الذي بلغ الأوج فيما سُمي بعد ذلك بالأسبوع المأساوي لبرشلونة. وفي بداية حزيران/يونيو من ذلك العام، وبما أنه لم يكن من الممكن الوصول إلى اتفاق مع الريفيين ليسمحوا باستغلال خيراتهم المنجمية في إكْسَانْ، شرع الجيش في حماية الأعمال في المناجم. وأمام استفزاز من هذا القبيل، هاجم المغاربة، في بداية تموز/يوليوز، الجنود الذين اضطروا للجوء إلى مليلية. وبما أن الخمسة ألف وخمس مائة جندي والخمسة وعشرين من القادة والضباط الموجودين هناك لم يكونوا كافيين، فإن الحكومة قد نظمت الإرسال الفوري للواء مختلط من القناصة وتجنيد الاحتياطيين. وتلقى الرأي العام هذه الأنباء باستياء عميق، وما ضاعف هذا الاستياء، استدعاء مجموعات من الرجال كانوا ينتمون للاحتياطي النشيط والذين كانوا يعتبرون أنفسهم متحررين من التزاماتهم العسكرية بعد اندماجهم في الحياة المدينة. وقد فضحت الصحافة والأحزاب العمالية والمعارضة هذه العمليات مُعتبرة أن ليس لها من دافع سوى الدفاع عن المصالح الخاصة للمؤسسات المنجمية، ولعب دور المَرقى للزمرة العسكرية. ووصل جو التحريض المعادي للاستعمار إلى حد أن الجريدة المدريدية «مراسلة اسبانيا»، الملكية الاتجاه، نشرت الافتتاحية التالية: «من المستحيل القتال ضد بلد، واسبانيا لا تريد أن تسمع حتى الحديث عن المغرب. فباستثناء نصف دزينة من السياسيين وبعض سماسرة البورصة المُضاربين وآخرين يصطادون في الماء العكر، لا أحد يرغب في مغامرات أو استفزازات أو احتلالات غير ضرورية ولا في حملات خارج الزمن والمكان». وكتب آخرون أكثر راديكالية، مثل «إلَبَيِيس»: «هناك خطر نشوب حرب عبثية ولا شعبية وغير عادلة ضد المغرب. لقد وصلنا الحضيض، لكن ليس إلى حد أن تُصبح ألعوبة في يد متآمرين من الدول الأجنبية. إنه لمن العبث والإجرام أن نقحم أنفسنا في الصفن المغربي لخدمة مصالح صناعية ليست حتى لنا في غالبيته، مخاطرين بأن تُغرس في أجسادنا وأرواحنا آلاف الإبر المسمومة.«

كل هذا أدى منذ اللحظة الأولى إلى استحالة إبحار الجنود، وأسفر عن أحداث خطيرة في برشلونة في يوم 13 –كتيبتا برشلونة ومريدا -(MERIDA) ويوم 10 –كتائب استيليا (ESTELLA) والفنس (ALFONSO XII) XII ورِؤوس -(REUS) وخلال هذه الأحداث حاولت مجموعة من النساء والأطفال اعتراض عملية الإبحار، وذلك بالتظاهر أو دعوة الجنود إلى إلقاء السلاح ورفض القتال. وحدث نفس الشيء في مدريد حيث أدى احتلال محطات القطار والجلوس فوق السكة إلى استحالة خروج قطارات الجنود من المحطات. وبهذا الانطباع كان الجنود يصلون إلى مليلية ليدخلوا مباشرة إلى المعركة بمعنويات منهارة –حسب الجنرال مولا -(MOLA) من جراء الأحداث التي وقعت في موانئ الإبحار أو خلال نقلهم عبر البلاد.

ومرت الأيام من التاسع إلى السابع عشر من تموز/يوليو، بشكل عادي دون أن يهجم المغاربة. لكنهم هجموا بقوة يومي 18 و20 مما اضطر جيش الاحتلال إلى المزيد من التراجع. وحاولت حكومة مَوْرَا(MAURA) ، التي كانت في وضعية حرجة، أن تعطي انطباعا بأن الأمر يتعلق بعمليات بوليسية بسيطة ودون أهمية كبرى ضد بعض قُطاع الطرق. وبالرغم من أن مورا توقع أن على الجيش الاستعماري مواجهة حرب قاسية، فقد سعى إلى إخفاء ذلك لطمأنة رأي عام هائج للغاية. غير أن المعارك المذكورة فضحت مورا الذي لم يكن له بد سوى إرسال المزيد من الاحتياطيين، من بينهم اللواء الأول المختلط للقناصة حامية مدريد. وانفجر الغضب الشعبي الذي وصل يوم 21 إلى حد معارضة رحيل كتائب لاَسْ نَافَاس (LAS NAVAS) وفِيكِّيرَاسْ (FIGUERAS) بالقوة، وذلك بفصل عربات القطار. وفي يومي 23 و27 وقعت من جديد معارك عنيفة. ووصل الانطباع الذي خلفته الأخبار الجديدة إلى حد أن جريدة «الأبيض والأسود» كتبت �لقد رحل لواء آخر إلى مليلية�، فهل سيكون اللواء الأخير؟ إن هذه التساؤلات نطرحها نحن الذين لا نملك مناجم في الريف ولا أسهما فيها بشبه الجزيرة. كما يطرحها أيضا الذين جالوا بعض الشيء عبر اسبانيا، وشاهدوا الكثير من فراسخ الأرض غير مزروعة ويمكن استعمارها. وإلى حين تصميمنا على استعمار دارنا، نعتبر أن كل نبات الصُبار الريفي لا يساوي حياة جندي واحد. ويظهر إطلاق النار على بعض العمال في الريف كذريعة [الهجوم على الريف] لأن الدافع الحقيقي هو الرغبة في التوسع، في الوقت الذي اختار المغرب سلطانا جديدا معاديا للاستعمار. وفي نفس التاريخ، حذَّر بابلو اكْلسياس (PABLO IGLESIAS)زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، في تجمع عقد بمسرح لوكس إدِنْ قائلا: «لن يكون من الصعب أو الغريب أن يفضل أحد الجنود الاحتياطيين طعن وزير أو أية شخصية سياسية سامية بالخنجر بدل الذهاب لتقتيل أناس يدافعون عن وطنهم بنفس الشجاعة التي دافع بها الاسبانيون عن وطنهم سنة 1808. وفي هذه الحالة، غن الحكومة هي عدوة الشعب الاسباني وليس المغاربة. ويجب محاربة الحكومة باستعمال كل الوسائل. وبدل إطلاق النار على الشعب، يجب أن تطلقوها على المسؤولين وسوف يعلن العمال الإضراب العام إذا كان ذلك ضروريا..«

وفي نفس التاريخ، انعقد مؤتمر الفيدرالية الكطلانية للحزب الاشتراكي الذي صادق على الملتمس التالي: «اعتبارا لكون الحرب نتيجة حتمية لنظام الإنتاج الرأسمالي، واعتبارا أيضا للنظام الاسباني في تجنيد الجيش حيث أن العمال هم وحدهم الذين يخوضون الحرب التي يُعلنها البرجوازيون، فإن التجمع يحتج بصرامة:

-1ضد تصرف الحكومة الاسبانية في المغرب.

-2ضد ممارسات بعض سيدات الارستقراطية اللائي يُهِنَّ آلام الجنود الاحتياطيين وزوجاتهم وأبنائهم وذلك بتسليم أوسمة وأطواقا كتفية عوضا عن تمكينهم من وسائل العيش التي حرمهم منها غياب رب الأسرة.

-3ضد إرسال مواطنين مفيدين للإنتاج إلى الحرب، وهؤلاء المواطنون، على العموم، غير مكترثين بانتصار الصليب على الهلال، في حين يمكن تكوين فرق من الرهبان والكهنة الذين لهم مصلحة مباشرة في انتصار الديانة الكاثوليكية فضلا عن كونهم بدون عائلات ولا منازل ولا ينفعون البلاد في شيء.

-4ضد موقف النواب الجمهوريين الذين لم يستغلوا حصانتهم البرلمانية ليتصدروا احتجاجات الجماهير ضد الحرب.

يلتزم أمام الطبقة بحشد كل قواه إذا ما اضطرت إلى إعلان الإضراب العام الإرغام الحكومة على احترام حقوق المغاربة في الحفاظ على الاستقلال التام لبلادهم.«

وتمت الدعوة للإضراب العام في مجموع اسبانيا خلال شهر آب/أغسطس، غير أن شنه قد تقدم في برشلونة منطلقا من القواعد تحت صيحة: «بينما تنظمون انتم مهرجانات سياسية فغن العسكر يجبرون المواطنين على خوض الحرب». وأدى الإضراب إلى الأحداث الدامية لآخر أسبوع في تموز/يوليو، ذلك

الأسبوع المأساوي، والتي بلغت أوجها باغتيال المفكر الفوضوي فيرير (FERRER) والحكم بالإعدام على 110 مناضلين والاعتقالات الواسعة للعمال: 5000 في برشلونة و1700 في مطارو (MATARO) و1200 في صباديل (SABADELL) و1000 في طراغونة (TARRAGONA) و300 في خيرونة (GERAONA). وفي نفس الوقت مُني جيش الاحتلال بهزيمة كبرى في وهدة الذئب على سفوح جبل الكُروكُو، ولم تتجاوز هذه الهزيمة إلا الانتصارات البطولية للمغاربة في أنوال وجبل أعرويت سنة 1921. لقد أدى قصور القادة العسكريين إلى سقوط فيلق من القناصة بكامله في كمين نصبه المغاربة. وقتلت، تقريبا، كل العناصر المكونة لهذه الوحدة العسكرية بما فيهم القائد العسكري الذي كان يقودهم، الجنرال كِيِّرْمُو بنتوس .(GUILLERMO PINTOS) واعترف وزير الحرب أن حوالي ألف اسباني لقوا حتفهم، بينما لا يعترف بعض الصحفيين الاستعماريين، مثل فيكتور رويس ألبينيس (VICTOR RUIZ ALBENIZ) إلا بزهاء 300 خسارة في الأرواح في الصفوف الاسبانية.

فتحت هذه الهزيمة المدوية قوسا من الهدوء حتى بداية الخريف، واستفادت منه مدريد لإرسال تعزيزات عسكرية. ويمكن تقدير عدد الجنود الموجودين في مليلية في نهاية الصيف بحوالي 40000 جندي. وقررت الحكومة احتلال جبل الكُروكُو لإبعاد المغاربة عن ضواحي المدينة. واستأنفت العمليات يوم 21 أيلول/سبتمبر عندما هوجمت قبلية بني شكّار شمال مليلية، واحتل في اليوم التالي سوق الأحد. وانتقل الجيش بسرعة نحو الجنوب واحتل الناظور يوم 25 وسلوان يوم 27 مما أدى إلى تطويق الجبل الذي تم الاستيلاء عليه يوم 29 أيلول/سبتمبر. إن معالم الكيفية التي تصرف بها الجيش الاسباني، يقدمها لنا داعية من اكبر دعاة الاستعمار الاسباني شهرة حين يكتب أن «هذه العمليات تشكل درسا معبرا، وإن لم يُستفد منه إلا قليلا، لما يجب أن تكون عليه حرب المغرب: معاقبة المتمردين بضربهم في مصالحهم المادية بإحراق القرى وإتلاف أو مصادرة المحصول أو المطامير. والشرط الأول للتباحث في موضوع الخضوع هو تسليم العتاد الحربي واحتجاز رهائن للتأكيد من ذوايا السكان.«

ونشرت أيضا إحدى الجرائد الاستعمارية في ذلك العهد، الافتتاحية التالية: «إن سياسة الترغيب والترهيب هي السياسة الوحيدة والمتيسرة وذات النتائج العملية، والتي يمكنها أن تجعل هؤلاء القوم الجهلاء يدركون أن أمن ديارهم، لا يمكنهم الحصول عليه إلا إذا انصاعوا لقيادة ممثلي اسبانيا المحترمين ووضعوا ثقة عمياء في اسبانيا. إن الجزاء والعقاب كقاعدة: العقاب في البداية وبعده الجزاء، يشكلان وسائل ناجعة لاجتذاب [السكان.«[

لقد سجل بلوغ المرتفعات الواقعة جنوب جبل الكُروكُو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر نهاية هذه الحملة. وإن خطط الاستمرار في الحملة ومشاريع الإنزال في الحسيمة قد تم التخلي عنها أمام المقاومة المغربية الضارية والاحتجاج الشعبي الاسباني والجهل المطلق لتلك الأراضي.

لا اغتسل ولا أمشط شعري ولا أضع رابطتي الزرقاء حتى ينتهي خطيبي من الاستيلاء على الكُروكُو والفتيات اللواتي كن ينشدن هذه الأغنية كن يشرقن فرحا إلا أن فرحهن لن يدوم طويلا.

إن الحس الوطني القوي لدى المغاربة، والاحتجاج الحازم للبروليتاريا الاسبانية وعدم أهلية جيشنا، ستشكل العراقيل الثلاث الرئيسية التي ستتعرض سبيل الاستعمار الاسباني ورغبته في التوسع سنة 1909. لقد كان بوسع الاستعمار الاسباني استخلاص درس مفيد، والانسحاب من هذه المغامرات التي لن تكون سوى مصدر للهزائم، ومع ذلك فضل التمادي محاولا فرض حماية على من هم في غنى عنها. وعلى هذا النحو فإن الفرامل الثلاثة المذكورة سابقا ستتضاعف إلى حد أن ديكتاتورية بريمُودي ريفيرَا(PRIMO de RIVERA) ، الاستعماري البارز، ستفكر بجدية في احترام استقلال الشعب المغربي. إن درس أحداث 1909 كان هو أن ليس استعماريا من يردي بل من يستطيع ذلك. ولسحق الشعب المغربي لا بد من جهاز عسكري اقل تعفنا وفسادا وقصورا من الجهاز العسكري للجيش الاسباني آنذاك. وجريدة «أ.ب.س» التي لا يسوغ اتهامها بمعاداة السكرتارية، أكدت يوم 11 أكتوبر 1911 أنها لا تستطيع أن تفهم كيف أن الجنود غير النظامين «الموروس»[5]، الذين لا يتوفرون على تنظيم عصري والذين يفتقرون للعُدة الملائمة أو لقيادة كفئة، يمكنهم توقيف جيوش أوروبية يُفترض أنها حسنة التدريب، جيدة التنظيم ومجهزة بشكل مناسب. وكان القادة العسكريون يصطدمون بصعوبات لتفسير المأزق الذي آلت إليه الحرب، ولتفسير سبب كون جيوش الاحتلال مازالت دون مستوى المهمة القمعية الضرورية. إنها تساؤلات غير جديدة، كانت قد طُرحت ويطرحها وسيطرحها دائما المضطهِدون من كل نوع. وكان للاحتجاج الشعبي. من البعد والحدة والامتداد ما جعل كونت رومانونيس– (ROMANONES) وهو أحد الذين استثمروا كثيرا من المال في مناجم المغرب، والذي ينفي بإصرار أن تكون الأعمال العسكرية تتم لحماية مصالحه الشخصية- يعترف بأنه وقع تصديق هذه الإشاعة إلى حد أن فلاحي مزارعه الضخمة في كوادالخرا يعتقدون أن الجنود يموتون من أجل حماية أملاك الكونت. إنه من نوع المحاكاة الساخرة الحالية للحظة دعائية في التلفزة: «إن الجبل يحترق، إن شيئا لك يحترق يا سعادة الكونت»، ولكن بجدية.

إن النتيجة المنطقية قد استنتجتها الجريدة المذكورة «مراسلة اسبانيا»، الرجعية والملكية، حينما فضحت وأشارت بأسلوب مستقبلي ونبرة تنبؤية للأخطار التي يمكن أن يحملها للملكية غزو المغرب: «إذا كان البلد يُدرك أننا سنتمكن من حل مشكل ما باحتلال المغرب لتحَمَّلَ سياسة امبريالية، لكن بما أنه يعلم أننا ذاهبون إلى المغرب دون أن نعرف لماذا ومن أجل ماذا فإن البلد لا يتقبلها. لنفترض أن جنودنا خرجوا من مليلية واحتلوا 10 أو 20 أو 30 أو 100 كيلو متر وأن تلك المساحة محتلة الآن. لكن لماذا؟ إذن من أجل لا شيء. قطعا، من أجل لا شيء، إن لم يكن من أجل تبذير نحو مائة مليون نحن في أمس الحاجة إليها هنا بينما لن تصلح لشيء هناك. سيموت بعض الجنود، وسيُرقى آخرون، وسنبين مرة أخرى ارتباكنا، وللمرة المائة سنثير السخرية عندما نسمي إطلاق النار مناوشة، والمناوشة عملية حربية، ولقاء فصائل الاستكشاف قتالا، والقتال معركة مواجهة. سنبعث عددا من الجنرالات يفوق عدد العقداء، وعدد الضباط سيفوق عدد الجنود. إن الوعود أكثر من الحقائق، والمشاريع أكثر من الأفعال. وحصيلة كل هذا أننا سنظفر بشيء واحد: دماء الشعب وأموال المُكلف [بأداء الضريبة.[

لِمَ الكذب إذا كانت الحقيقة هي هذه؟ لماذا نخدع أنفسنا بأوهام مثيرة للسخرية إذا كانت الأمور ما هي عليه وليست ما يُراد أن تكون؟ وعلى الحكومات التي تحكم، وعلى الملوك الذين يملكون أن لا ينسوا ذلك. إن الذهاب إلى المغرب سيكون أخطر ألف مرة من عدم الذهاب إليه. إن الذهاب إلى المغرب يعني الثورة. وعندما أقول ذلك أخدم الوطن والملك أفضل مما لو جعلت الملك والوطن يعتقدان أن الذهاب إلى المغرب يُناسب الأمة والملكية«

---

[5] الموروس: MOROS، وهي تسمية قدحية للمغاربة.

الفصل الثاني

إن الحماية الفرنسية على مجموع التراب المغربي تقريبا -450 ألف كيلومتر مربع مع أزيد من خمسة ملايين من السكان- قد أقيمت رسميا في 30 آذار/مارس 1912. ولم يبق لاسبانيا إلا 5% من الأراضي مع 750 ألفا من السكان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1912 تم إعداد اتفاقية مع السلطان وؤقعت رسميا بمراكش في أيار/مايو 1913. وتحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات اسبانيا بخصوص ما كان يُشكل إلى حد ذلك الوقت منطقة نفوذها والذي تحول إلى منطقة حماية. لقد شكل هذا الاتفاق السند القانوني الذي ارتكز عليه حق والتزامات اسبانيا في حمايتها للمغرب. وفي بنوده الستة والثلاثين، بالإضافة إلى ملحق حول السكة الحديدية طنجة-فاس وخريطتين تفسيريتن، يُحدد الاتفاق أن إدارة وحكم منطقة حمايتنا من اختصاص الخليفة، الذي يمارس نفس الوظائف ويتمتع بنفس الصلاحيات التي يحظى بها السلطان في منطقته. وتعود لاسبانيا مهمة الحفاظ على الأمن ومساعدة الحكومة المغربية في منطقتها من أجل إدخال كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية التي قد تحتجها، ومن أجل سن القوانين الجديدة وتغيير القوانين القائمة. وتقدم اسبانيا المرشحين لمنصب الخليفة الذي لا أن يستمر في مزاولة مهامه، ولا أن تتم إقالته دون موافقة الحكومة الاسبانية. كما أعطي لاسبانيا حق مراقبة قرارات السلطة المغربية وإقامة تنظيم قضائي مستوحى من تشريعها الخاص.

من البديهي، منذ الوهلة الأولى، أن روح اتفاقية الحماية، وروح كل تشريعاتنا التي تضعها حيز التنفيذ، هي انعدام الاحترام المطلق لحكومة البلاد من طرف المغاربة أنفسهم وحصرهم في استقلال ذاتي وهمي، ويضطلع الخليفة بالدور الرئيسي في هذه المهزلة، وهو دور كان يوزعه مدراء الإخراج الاستعماري. ووفقا لهذا العرض [المسرحي] أصبحت اسبانيا ملزمة بالاعتناء بجانبين هما: تنظيم إدارة أهلية تساعد الخليفة في مهمة الإدارة الوهمية داخل المنطقة المحددة بموجب المعاهدة، وتنظيم هيئة إدارية اسبانية مكلفة بالتدخل في قرارات السلطات المغربية المعنية والمساهمة في الحفاظ على النظام والأمن، وإقامة العدالة بالنسبة إلى الرعايا الاسبان والأجانب المحميين والأهليين في ظروف محددة.

لقد كانت المنطقة محكومة، كما قلنا، من طرف خليفة يحمل لقب سمو الأمير كان يمثل السلطان وتساعده في مهامه حكومة هي المخزن الخليفي وحاشية خليفية. أما إدارة المناطق فكانت تتم بواسطة القيادات التي كانت تتحمّل مسؤولية إدارة منطقة محددة قد تتسع إلى هذا الحد أو ذاك وتضم قرية أو عدة قرى أو قبائل مغربية. وعندما كانت توجد مدينة في قضاء قائد فإن تلك السلطة كانت تسمى باشوية وكذلك الأمر بالنسبة لعامل المدينة الذي كان يحمل إذن لقب باشا. وكان القواد أو القضاة يتولون مهمة إقامة العدالة في هذه القرى أو المدن.

أما الواقع، أي فيما يتعلق بالهيئة الإدارية الاسبانية فقد كان يرأسها مفوض سامٍ وهو ممثل اسبانيا في منطقة الحماية وفي نفس الوقت الحاكم العام لمواقع سيادتها، سبتة ومليلية. وكان جهاز المراقبة والإدارة يتضمن، بحصر المعنى، تحريك واستعمال الحكومة الخليفة سواء على مستوى تمثيلها المركزي أو على الصعيد الجهوي والمحلي، كما كان يشمل نشاط التقنيين الاسبانيين في المصالح التي يُؤَهَّلُ المغاربة للعمل بها وإطارا للتنظيم القضائي بموظفين استعماريين.

إن النص الأساسي لتنظيم حمايتنا هو المرسوم الملكي الصادر في 27 شباط/فبراير 1913. وفي ذلك التاريخ لم تكن المصادقة على الاتفاقية الاسبانية-الفرنسية قد تمت بعد، لكن استنادا إلى فكرة أن المصادقة سوف تتم قريبا، اتُّخذت الإجراءات المناسبة للسير قدما في تحضير ممارسة نشاطنا الاستعماري. وقد كان من المنطقي أن يرتكز نشاطنا الاستعماري، الذي لم تكن له سوابق إدارية، على الأفكار العامة التي وجهت إقامة الحماية على المنطقة الفرنسية بالمغرب وعلى تونس. وكانت البنود الأساسية لذلك النص الأساسي هي: جعل منطقة الحماية مؤقتا تابعة للحاكم العام لسبتة الذي يرتبط منصبه بوظيفة المفوض السامي وبكل السلطات القنصلية والعسكرية القائمة في منطقة استعمارنا، والهدف هو إعطاء وحدة للاحتلال. ولمساعدة الحاكم العام أُنْشِئَتْ ثلاث مندوبيات مدنية:

الأولى، هي مندوبية الشؤون الأهلية التي ستتكلف بكل ما يتعلق بالأهليين وبالخصوص بمراقبتهم البوليسية.

الثانية، مندوبية من اجل تنمية المصالح المادية في المنطقة. وتتكلف باختيار أجود الأراضي والثروات للحملة الغازية، والقيام بالحد الأدنى من الأشغال العمومية، وتنظيم مصالح البريد والبرق الضرورية من الناحية الإستراتيجية.

الثالثة، هي مندوبية الاتفاقيات المالية والضريبية والاقتصادية. وكانت مهمتها، كما يدل على ذلك اسمها، إثقال كاهل المغاربة بالضرائب ونهب الثروة القليلة التي يملكونها. ووقع حث الرأسماليين على الاستثمار في المنطقة المحتلة، مع التأكيد لهم على أنهم سيتلقون من الهيئات الجديدة كل التسهيلات الضرورية لأعمالهم. ومن أجل تغطية كل هذه النفقات أحدث الفصل 12 في الميزانية تحت عنوان العمل بالمغرب مع توقع أن استخلاص الضرائب المفروضة سيؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف تدريجيا.

لقد نظمت عدة مراسيم جوانب مختلفة ومكملة للعمل الأولي، وأهمها الأوامر الملكية حول الإدارة والحرب والصادرة في 24 نيسان/ابريل 1913، والتي تتضمن توجيهات ملموسة أكثر تتعلق بمهام المفوضية السامية. وبمقتضى ذلك أصبحت القيادات العامة مماثلة لمناطق عسكرية مع احتفاظ مليلية وسبتة والعرائش بشيء من الاستقلال الذاتي اعتبارا لصعوبة الاتصال. وبالرغم من كون منصب المفوض السامي كان يبدو، كما قلنا، موحدا مع القيادة العامة لسبتة، فإن هذه التوجيهات قد فصلته نهائيا. وفضلا عن ذلك، لم تكن هذه التوجهات تتضمن ما يتعارض مع أن يكون المفوض السامي، الذي يتركز بين يديه النشاط العسكري والسياسي، مدنيا. وأول من عُين في هذا المنصب هو الجنرال أَلْفَاوْ.(ALFAU)

وسيشكل وجود القيادات واستقلالها الذاتي، عاجلا أم آجلا، عرقلة كبيرة في وجه احتلال المناطق المتمردة، وذلك لأن سلطة المفوض السامي كانت، في الحقيقة صورية، حيث إن جنرالات كل منطقة كانوا يقومون بعمليات قمع دون تنسيقها. وبالإضافة إلى ذلك كانت التبعية المزدوجة تجاه حكومة مدريد تشكل عنصرا مريبا: التبعية لوزارة الخارجية ولوزارة الحرب في القضايا التي كانت تتعلق بكل واحدة من الوزارتين، مع خاصية كون منطقة العرائش كانت مرتبطة بعلاقات مع وزارة الخارجية من خلال مفوضية اسبانيا في طنجة. وبالرغم من العيوب الكبيرة لهذا النظام، والتي تشكل عائقا في وجه الغزو العسكري، وبالرغم من إدراك ضرورة مركزة العمل في يد هيئة واحدة منذ اللحظة الأولى، لم يقع أدنى تغيير إلا بعد انتصارات عبد الكريم في أنوال وجبل أعرويت. وأدت هذه الكوارث الاستعمارية إلى بروز فكرة خلق جهاز إداري يتفرغ للشؤون المغربية فقط يتمثل في مديرية عامة للمغرب والمستعمرات.

بيد أن كل هذا بقي حبرا على ورق. إذ يجب أولا حيازة الأراضي للتمكن من فرض الحماية الاستعمارية. وبما أن مُسْتَعْمَرِي المستقبل [المغاربة] لا يبدو أنهم موافقون، أصبح من اللازم فرض السلم الاسبانية بقوة السلاح. وعلى هذا النحو بدأ التدخل المباشر للاستعمار الاسباني بالمغرب. وبما أن سكان الريف وجبالة رفضوا التمثيل في مهزلة الحماية فلم يبق بُدّ من وضع المؤثرات المسرحية جانبا وامتشاق البندقية. وخاض المغاربة حربا جديدة دفاعا عن استقلالهم الوطني ضد عمل من أكثر الأعمال الاستعمارية عبثية وإجرامية في التاريخ العالمي للاضطهاد الشعوب. إن تصور الحماية بطريقة إجرامية، مع تقسيم البلاد إلى مناطق ستُسلَّم لدول تختلف جذريا من حيث اللغة والتطور الاقتصادي والمستوى الثقافي، كان يقتضي مضاعفة تقسيم البلد المحتل. وإذا كانت انتفاضة فاس، كما رأينا، قد اندلعت فور معرفة القرار الذي فرضته القوى الاستعمارية، فإن رد فعل الشعب الريفي في المنطقة الاسبانية، قد سبق التوقيع الرسمي على التقسيم. ففي صيف 1911 دعا محمد أمزيان، وهو مغربي له نفوذ، إلى الجهاد أو الحرب المقدسة ضد الغزاة. وفي الرابع والعشرين من آب/أغسطس هاجم أتباعه أعضاء اللجنة الطوبوغرافية التابعة لقيادة الأركان والذين كانوا يقومون برسم مخططات. وأدى تكرار الهجوم إلى نشوب معركة، وكانت الشُعَل في قمم الجبال الريفية تُعزز وتُكبّر صدى النداء للحرب المقدسة في تلك الليلة. وفي نهاية آب/أغسطس وبداية أيلول/سبتمبر دارت معارك ضارية على ضفاف نهر الكرث. وإن خبر هذه الحرب الجديدة، في الوقت الذي لم تمض إلا بضعة شهور على انتهاء الحرب الأخيرة، قد أدى في اسبانيا، إلى تصعيد الحملات ضد الحكومة وضد الحرب، وتمت محاولة جديدة لشن إضراب عام تضامنا مع الوطنيين الريفيين. وأمام هذا الوضع، كان رد كَنَالِيخَاسْ هو تعليق العمل بالضمانات الدستورية. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر قطعت قوات الاحتلال نهر الكرث، الذي يجري نحو الشمال باتجاه الأبيض المتوسط، واصطدمت مع حَرْكَة (وحدات قتال) أمزيان التي أرغمتها على التراجع وعبور النهر من جديد، في الاتجاه المعاكس، وأصبحت قوات الاحتلال معاصرة في مليلية من

جديد. وبعد تعزيز وحداته، استطاع الجيش الاستعماري فك الحصار بعد معركة دامت خمسة أيام في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وبالرغم من ذلك، فمع بداية 1912 كان وضع اسبانيا حول مليلية خطيرا بشكل لم يسبق له مثيل. لقد كانت خطوط [الجبهة] ممتدة أكثر من اللازم، وكانت صعوبات كبرى تعترض وصول وحدات الإمداد لتموين المواقع الأمامية عبر مناطق معادية. لكن الحظ قد ساعد الاسبانيين حيث أن الزعيم أمزيان نفسه لقي مصرعه يوم 15 أيار/مايو في إحدى المعارك. ولا بد أن نبرز أنه خلال هذه الحملة تمت، ولأول مرة، محاولة الإنزال في الحسيمة يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر، غير أنها فشلت أمام المقاومة الضارية التي واجهتها بها قبائل بني ورياغل وبقّيوة والقبائل الساحلية الأخرى التي حصنت الساحل. وأدى فقدان هذا القائد إلى توجيه كل الأنظار إلى أحمد الريسوني عامل المنطقة الأطلنطية، الذي سبق له أنه أعطى دلائل واضحة عن معارضته للتدخل الاستعماري في بلاده في العقد الأخير.

وكان الريسوني معارضا للسلطان عبد العزيز ومؤيدا للمولى عبد الحفيظ، واحتجز العملاء الامبرياليين هاريس (HARRIS) الانجليزي، ماك لين (MAC LEAN)الاسكوتلاندي، وبيرديكاريس (PERDICARIS) الأمريكي، مُرغما حكومتي انجلترا والولايات المتحدة على التدخل في مساعي الإنقاذ وأداء مبالغ هامة من اجلهم. لقد كان الريسوني سياسيا متيقظ الذكاء، شديد التبصر وعلى معرفة عميقة بشعبه، واطلاع على السياسة الدولية، وكان يدافع عن مغرب حر ومستقل بدون أية وصاية أجنبية. بيد أنه كان يعتبر أن من الصعب التصدي للغزاة بمقاومة عسكرية محض، ولذلك يجب على المغاربة الجمع بين الضغط السياسي والضغط العسكري. وكانت هزيمته وموت أمزيان في ازغنغان تزيد حججه وزنا لأنها كانت تبين أن التفوق الاستعماري ساحق على صعيد الإمكانيات العسكرية. ويوجَد في عمق هذا التحليل، خوف من مساهمة الشعب المغربي في الصراع بالإضافة إلى مبالغة في تقدير [قوى] الاستعمار. وإن الثورة السياسية التي أطاحت بعبد العزيز قد بينت للسادة الإقطاعيين الكبار –والريسوني واحد منهم- أن الفلاحين المغاربة عندما يصبحون واعين سياسيا لا يكتفون بإدانة الامبرياليين فقط، ببل يُشهّرون أيضا بالنظام الاجتماعي-السياسي الذي يُبقي المغرب في ركود تام. وكان الريسوني يخشى أن تؤدي الهزة التي أحدثها الغزو الاسباني-الفرنسي، عاجلا أم آجلا، إلى سقوط سلطته نفسها. لقد كان هذا الوطني يدافع فقط على استقلال البلاد التي يجب أن تبقى عند حصولها على الاستقلال، في نفس الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الذي كان سائدا قبل وصول جيوش الاحتلال. كل هذه العوامل أدت إلى أن الريسوني كان، بموازاة المعارك، يلعب مع ممثلي اسبانيا لعبة القط والفأر، رافضا بيده اليمنى ما سلمت به يسراه. وكملاحظ يقظ للواقع الاسباني، كان يعرف بالبداهة ضعف سياستنا الاستعمارية والاحتجاجات الشعبية ضد حرب النهب وضعف استعداد وقتالية جيشنا، وانعدام التنسيق فيما يخص السياسة التي يجب نهجها. ولقد قرر ربط علاقات مع الاسبانيين، ووضع خطة للاستنزاف وحرب الأعصاب والفوضى التي ستدفع مدريد، في القريب أو الآجل، إلى إركاب جنودها من جديد أو تسمح بانتظار الفرصة المناسبة للإلقاء بهم إلى البحر. ويمكن القول، إنه نجح إلى حدود العشرينات، في جعل كل الحماية مجرد سديم مطلق ومستنقع يلتهم الرجال والمال الاسباني. وكما كان يتمنى، فقد تغيرت الظروف، غير أن هذا التغيير لم يتم لصالح جيش الاحتلال. ولا لفائدة الريسوني أيضا بل لمصلحة الشعب المغربي: إنها الانتفاضة الوطنية لعبد الكريم. إن سنواته الثماني من الكفاح المستمر ومن الحفاظ على وضعية إن لم تكن حربية فإنها لم تكن سليمة كذلك، ومن شحب جرائم ونهب القوات الاستعمارية ومن الدعوة للفكر الوطني بالمغرب، كل ذلك أعطى ثمارا مُرة لم يذق مرارتها الاستعمار الذي كان الريسوني يقاومه فحسب، بل أيضا الإقطاع الذي كان الريسوني ممثلا له.

بعد فترة وجيزة من بداية الاحتلال، استقبل الريسوني الجنرال سيلفستري (SILVESTRE) بودٍّ وأعطاه اكبر الوعود وأخلصها للتعامل معه. وبعد ذلك بثلاثة اشهر أمر باعتقال زهاء مائة عميل مغربي مما أدى إلى استياء عميق في الأوساط الاستعمارية. وفي مارس 1912، أي بعد ستة أشهر، رخص لفرقة من القوات الاسبانية باحتلال أصيلا وسوق أحد الغربية. وفي شهر آب/أغسطس من نفس السنة، اشتكت بعض القبائل من الغرامات الكبيرة التي تفرض عليها كضرائب جديدة من لدن إدارة العامل وذلك بسبب موقفها الموالي لاسبانيا. وأدت حماية القوات الاستعمارية لهذه القبائل إلى حادث أولاد بومعيزة حيث وقع صدام مع رجال الريسوني، وبمهارة سافر إلى طنجة للاحتجاج بصرامة لدى سفيرنا [وقال]: كيف يسوغ لاسبانيا، حامية المغرب، أن تهاجم جيوش الحكومة المحمية؟ وبعد أن تلقى اعتذارات رسمية عاد إلى أصيلا حيث استمر في حبس وتشويه ومتابعة العرب الذين يشتغلون مع جيوش الاحتلال.

وفي يناير 1913، وقع حادث اكثر خطورة بالخالديين ببني عروس عندما طالب الريسوني 5000 دورو لإطلاق سراح بعض المعتقلين منهم، وطلبت قرية الخالديين حماية سيلفستري. وبعد ذلك بأيام، وقع احتلال قصر الريسوني وإطلاق سراح كل المعتقلين ومصادرة أسلحة وذخيرة حرس الريسوني. وعندما أيقن هذا الأخير أن الحكومة الاسبانية لم تمنع تعسفا من هذا القبيل، وضع حدا لآخر محادثاته مع السلطات الاسبانية ودعا إلى حمل السلاح في تازروت. وبأسلوب بليغ حذر الريسوني في أحد الاجتماعات سيلفستري ممثل الاستعمار الاسباني من نوع القتال الذي ينتظره: «أنت وأنا نشكل الزوبعة، أنت تمثل الريح الغاضب وأنا البحر الهادئ، تأتي وتهب غاضبا، وأهيج وأثور وانفجر زبدا. وعندئذ تهب العاصفة. لكن، هناك فارق بيني وبينك: فبينما لا أغادر مكاني أبدا، مثل البحر، أنت مثل الريح لا توجد في مكانك أبداً« .

وأدى احتلال تطوان، في 19 فبراير 1913، إلى أن يكون لنداء الريسوني صدى اكبر من الذي كان سيكون له في ظروف أخرى. وبدأ التمرد ينتشر، وتصاعد الغليان في البوادي باستمرار، وكانت الشُعل تظهر في قمم الجبال ليلا كما أن الاجتماعات والاتفاقات والدعوة إلى الحرب المقدسة اجتاحت كل المنطقة. وكان يُقال أن اسبانيا جاءت إلى المغرب لغزو البلد وإفساد الدين والتقاليد والعدالة والعائلة. وبدأت الهجومات المعزولة وإطلاق النار على تطوان ليلا وأصبحت الطرق غير مأمونة كما أن وقع عين الجديدة الهام وقع تحريره من طرف المغاربة. وبدأت مدريد تتخوف لما رأت كيف ينتشر أنصار الريسوني، وأمرت مفوضها السامي الفاو بربط الاتصال مع القائد الوطني من جديد قصد تلافي الحرب. وكان الريسوني يعلم أن من بين الاسبانيين الذين يزاولون القيادة في المغرب توجد ثلاثة آراء مختلفة. فبينما كان سيلفستري يريد الحرب بأي ثمن لأنه يعتبرها الحل الوحيد الممكن، كان ألفاو يرغب في السلم، في حين أن السفارة بطنجة كانت غير مكترثة بالاتجاهين معا، وكانت تعمل من اجل إعداد مقابلة لقائد الثائر مع ألفونسو.XIII

لقد تجاهل الريسوني كل هذه الاقتراحات وواصل مهاجمة جيوش الاحتلال، التي استولت في حزيران/يونيو 1913 على اللوزيين وفقدت في نفس اليوم في ساحل الريف الزورق المسلّح «الجنرال كونشا (CONCHA) «الذي هاجمه الريفيون واستولى عليه مما أدى إلى 16 قتيلا و17 جريحا و11 أسيرا في صفوف البحارة الاسبان. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أنه كان مسلحا بأربعة مدافع من عيار 42 ميليمتر وثلاثة مدافع رشاشة. ويتكون طاقمه من 95 رجلا. وفي 6 حزيران/يونيو هاجمت قبيلة بني كُرفط بناحية العرائش موقع كدية فريشكات ومعسكر الاثنين، وبعد أيام هاجمت أصيلا والقصر الكبير وقطعت بذلك المواصلات بين سبتة وتطوان، وأدى ذلك بألفاو إلى اقتراح هدنة من جديد. وشرط الريسوني عقد الهدنة بإعادة تطوان. وأمام فشله الواضح قدم الفاو استقالته تاركا ولاية المفوض السامي شاغرة. إن تعيين الجنرال مارينا» (MARINA) البطل»، سفاك سنة 1909 لن يفرض اي تغيير، فالمعارك ستستمر.

وفي إحدى المعارك، بالقرب من تطوان سيُسقط المغاربة أول طائرة اسبانية من نوع «م.ف.1». يوم 19 نوفمبر 1918. ومنذ 1911، كان الطيارون يتدخلون في العمليات العسكرية بتنسيق مع المشاة، وكانوا يقصفون الخنادق والأسواق والطرق والمحاصيل والممتلكات والمستشفيات والمدارس والأحياء المدينة والسكان المدنيين. كما أنهم كانوا يضربون المقاتلين بالمدافع الرشاشة ويأخذون الصور والرسوم الطوبوغرافية الخ. واستُعملت السفن الهوائية أيضا منذ 1909. وفي نفس التاريخ، اقترحت مجموعة من الرأسماليين الألمان عرضا غير مألوف على الحكومة الاسبانية. وحسب صحيفة «الامبرسيال» ليوم 9 كانون الأول/ديسمبر 1913، فقد عرضوا مساعدة الاسبان للوصول إلى اتفاق مربح مع الريسوني مقابل تنازل اسبانيا عن كل حقوق الاستغلال داخل المنطقة لفائدتهم. وبعد الوصول إلى هذه الاتفاقية يجب على الاسبان سحب جيوشهم من المدن الساحلية التي كانوا يحتلونها قبل إقامة الحماية. وقد رُفض هذا الاقتراح.

وجاء العام الجديد، 1914، بالحرب الأوروبية الأولى ومعها تقلص النشاط الذي كان يجري في المغرب. ومع انخفاض عدد الجيوش الفرنسية التي كانت بدورها «تُنظف» منطقتها من العناصر غير المرغوب فيها، اعتبرت مدريد أن عليها أن لا تذهب أبعد مما يجب، وأصدرت التعليمات للتفاوض مع الريسوني مرة أخرى. واغتالت مجموعة من العسكريين، الذين كانوا لا يرغبون في نهج سياسة أخرى غير سياسية إبادة الريفيين، مبعوثا مغربيا هو علي أقلعي يوم 8 أيار/مايو 1915. وأدت جريمة وقحة إلى هذا الحد إلى خلع مارينا وسيلفستري وعودتهما إلى مدريد. لكن بعد عودتهما إلى العاصمة تم توشيحهما بالحمالة الكبرى للقديس فِرْنَانْدُو والحمالة الكبرى لماريا كريستينا اعتبارا للخدمات التي قدماها. وبتعيين غوميس خوردانة (GOMEZ JORDANA) كمفوض سام

جديد، يتعزز موقع الذين يرغبون في الوصول إلى اتفاق مع قائد جبالة. وخلال تسلمه لمهامه تجلى موقفه بوضوح: «إن نهجي يرتكز على عدم خلق هوة بيننا وبين المغاربة، وعلى عدم المغامرة في أعمال حربية دون التقين مسبقا من نجاح بدون سفك الدماء يتم التحضير له بالعمل السياسي الضروري. إني مقتنع بهذه الفكرة ومبشر بها متحمس لها. وإني متأكد من أن عدم التخلي عنها، والارتباط بالأهليين بتلك الروابط المادية والمعنوية التي تولدها المعاملة الحسنة، والعلاقات الضرورية بين شعوب متجاورة تتعايش فوق نفس الأرض، سيمكننا من الوصول إلى جميع جهات منطقة نفوذنا دون إلزام الوطن بتضحيات كبرى، ولربما دون النطق بكلمة الحرب التي يجب أن نعمل على انقراضها من القاموس الذي نستعمله في المغرب، بالرغم من أننا قد نضطر إلى القيام بعمليات بوليسية، من حين لآخر، للقضاء على مقاومات منظمة. بيد أن هذه العمليات لا تدخل أبدا في إطار الحرب بالمفهوم الواسع الذي نعطيه، نحن الاسبان، لتلك الكلمة.«

وبعد شهرين، توصل خوردانة إلى اتفاق سري مع الريسوني يجعل حدا للحرب التي كانت قائمة منذ 1912. وبموجب هذا الاتفاق تم تعيين القائد الوطني عاملا، باسم المخزن، على القبائل التي يراقبها أو التي يُخضعها. وبدأ هذا الاتفاق يعطي نتائج بسرعة وتمثلت في اخضاعات عدة سواء في ناحية العرائش أو ناحية سبتة-تطوان. وفي نيسان/ابريل، أنجزت عدة عمليات مشتركة ضد القبائل التي أصبحت غير متفقة مع سياسة الحرباء التي ينهجها مولاي أحمد [الريسوني]. واستعاد الاستعماريون، في 24 أيار/مايو، فندق عين الجديدة وهو نقطة إستراتيجية كانت تسمح بالاتصال بين العرائش وسبتة فضلا عن أنه يعزل في الشمال قبيلة أنجرة والحوز جزءا هاما من قبيلة واد راس. وفي 29 حزيران/يونيو هوجمت ذروة البيوت، وهي قمة تقع على بعد 9.5 كيلومتر غرب سبتة، وخلال هذه المعركة أوشك النقيب فرنسيسكو فرانكو على الموت بعد أن أصيب بجرح خطير في بطنه. لكن الرصاصة لم تمس أي عضو حيوي بعد اختراقها لجلد بطنه. ولو أن الرصاصة دخلت بعد ذلك بجزء ثانية أو من زاوية مختلفة بعض الشيء لأضيف فرانكو إلى العدد الهائل من القتلى الاسبان الذين سقطوا في مغامرة نهب شعب. وشرع الريسوني بسرعة من جديد، في متابعة العرب الذين يتعاملون مع جيش الاحتلال، ومنع الاتصال بمكاتب الشرطة الاسبانية، كما قام بحملة قوية ضد الاستعمار. وفي نفس الوقت ربط الاتصال بعملاء ألمانيين كانوا يحاولون خلق متاعب لفرنسا في منطقتها الاستعمارية. وبسبب ذلك، فإن غوميس خوردانة ذاته، الذي كان يعتبر أن معاهداته تشكل درب صليب حقيقية، احتج عدة مرات لكن بدون جدوى. وكانت للريسوني السلطة التي يريدها، وبالرغم من حرصه الشديد على عدم صدم [الاستعماريين] صراحة، فإنه كان لا يقبل أدنى تدخل في المناطق التي كانت توجد في قضائه.

وهكذا، فبعد سبع سنوات نُوجَد في نفس الوضعية التي كنا فيها في البداية. ففي الشرق لا نتجاوز نهر الكرث وفي الغرب يحكم من كان يقوم بذلك عندما كان المغرب ما يزال مستقلا، ومن 1909 إلى 1915 بلغت النفقات العسكرية، لهذه الحرب التي لا تنتهي، رقم 700000000 من بسيطة ذلك العهد، مصدرها بلد فقير، له دولة فقيرة. وتعيش فيه البروليتاريا وضعية اقتصادية مأساوية. وفي أيار/مايو 1918، أصدر المؤتمر العاشر للاتحاد العام للشغالين مقررا من خمس نقط، وتطالب أولى هذه النقط بـ«مطالبة البرلمان والحكومة، مرة أخرى، بتخفيض ثمن وسائل النقل وتشجيع الأشغال العمومية، وتنظيم تبادل المواد بكيفية تضمن تلبية كل حاجيات البلاد بنجاعة، وحذف الامتيازات الصناعية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الوطنية الراهنة، ووضع حد للنفقات غير المنتجة وخصوصا الحرب الإجرامية في المغرب.«

وانتشرت الفكرة إلى حد أن الجنرال بريمودي ريبيرا نفسه، والذي سيُصبح ديكتاتورا بعد ست سنوات، رددها وأعلن عنها بمناسبة استقباله رسميا في الأكاديمية الملكية الاسبانية-الأمريكية بقاديس (CADIZ) حيث ألقى يوم 25 آذار/مارس 1917 خطابه الشهير حول استرجاع جبل طارق، والذي طالب فيه استبدال صخرتنا بالأراضي التي نراقبها نظريا في المغرب: «ليس المغرب ولا أية جهة في افريقيا اسبانيا عينها. إن الدماء السخية والغزيرة التي أريقت في افريقيا، لا يمكن أبدا أن تستثمر بشكل أشرف ولا انفع من كونها تجعلنا في موقع نملك فيه شيئا يصلح لاسترجاع جبل طارق. ولئن كانت في اسبانيا، ذات مرة، سياسة افريقية مجيدة، فلقد كانت هناك سياسة التخلي عن افريقيا التي لا تقل مجدا. وإذا كانت إيزابيل الكاثوليكية قد طرحت فكرا مؤيدا لتوسعنا الافريقي، فإنها أكدت أيضا في توصية جازمة أننا لن نتخلى عن حبل طارق، ولو افترضنا أن الاختيار طرح على إيزابيل لكنا نَميلُ إلى الاعتقاد أن فكرها الموهوب سيحسم الأمر لصالح الطرف الثاني.«

ومن المفهوم، أن الأثر الذي خلفه هذا التصريح، من طرف شخصية عسكرتارية ورجعية إلى هذا الحد والتي كانت تتحمَّل أيضا مسؤولية القيادة في العمالة العسكرية لقاديس، كان هائلا وأدى إلى تصاعد الاحتجاج الشعبي. وإن الإضراب العام، الذي دعت إليه الكنفدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين يوم 13 آب/أغطس 1971، طالب صراحة وبشكل يائس بالزيادة الفورية في الأجور، وبالتخفيض من ثمن المواد الأكثر استهلاكا. وبوضع حد لحرب افريقيا.

إن وفاة الجنرال غوميس خوردانة التي صادفت نهاية الحرب الأوروبية وتركيز اهتمام فرنسا من جديد على مشاكلها الاستعمارية، ستؤدي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى سحق الشعب المغربي. وقبل التحاقه بمقر عمله، شرع المفوض السامي الجديد الجنرال داماسو بيرنكُِر DAMOSO BERENGUER في إصدار أوامره لاتخاذ إجراءات تنسف سلطة الريسوني. وبعد أشهر، وفي رسالة موجهة للعقيد غوميس سوسا GOMEZ SOUSA قائد الأركان العليا للحرب، بتاريخ 21 شباط/فبراير 1919، يفضح الريسوني هذه الأحداث «إن القادة العسكريين للمواقع التي توجد تحت قيادتكم، لا يمر يوم دون أن يقترفوا أعمالا ضد الناس تستلزم العقاب، منتهزين كل الفرص لاعتقال الأهليين في المدن والأسواق والطرق، مسببين لهم أضرارا في محاصيلهم وأراضيهم المزروعة ونازعين منهم أموالهم وأملاكهم، كما أنهم لا يكفون عن زرع الموت وإحداث الجروح والتبرع بالضربات وأشكال أخرى من التعذيب العسكري. وإن الشكاوي ضد كل هذا تصلني بدون انقطاع، وقد أصبح الوضع يستوجب الاستعجال. وإني مقتنع تمام الاقتناع أن هذه الأعمال يتم القيام بها بنية مسبقة لإشعال نار الثورة والتمرد، وذلك بتوليد عناصر لإثارتها، وإذا كان معالي المفوض السامي يتطلع إلى إرهابنا وإفزاعنا بنهج هذه السياسة، فليكن في علمكم أننا لا ننتمي إلى فصيلة الأشجار التي تترك فاكهتها تتساقط تحت وقع الهزات العنيفة. إننا من معين تلك الصخرة التي لا ينال من طبيعتها، لا الضغط المنخفض للبرد القارس، ولا تأجُّج النار الشديدة المسلطة عليها.«

وفي رسالة أخرى موجهة إلى المفوض السامي يعود إلى استعمال تشبيه البحر والريح، وبلغة عربية قرآنية ومليئة بالصور الشعرية، يعلن له عن حرب جديدة: «أنت جنرال عندك قوة وتملك البنادق والمدافع، إنك كبير مثل البحر. لكنني، أنا الشريف مثل الريح، وعندما تكون الريح هادئة يكون البحر ساكنا، ولما تهب الريح يهيج البحر ويتموج، فلا تدفعني إلى الهبوب.«

وحاول الريسوني، كما فعل سنة 1913، إثارة سخط قبائل جبالة وعزل الإدارة الاسبانية عن خليفتها بقطع الطرق المؤدية إلى تطوان وسبتة والعرائش وطنجة، مما دفع الجنرال بيرنكُِر إلى القيام بعمليات للتخفيف من الضغط وتقوية حصن فندق عين الجديدة. ولما وصلت أخبار هذه المعارك إلى اسبانيا، أدانت المعارضة حرب المغرب، وأكدت جريدة جمهورية أنه «مازلنا نقاتل في المغرب خلافا لوعود الحكومة. لقد قتل المغاربة الكثير من جنودنا وتستمر الحرب، إن الشعب لا يرد الذهاب إلى المغرب ولا يريد تبذير قرش آخر هناك. وقد ضجرت اسبانيا من التضحية بأبنائها في غزو أرض لا تعود عليها إلا بالإحزان. ولماذا يجب على اسبانيا المخاطرة من أجل غزو منطقة لا يمكن لاسبانيا أن تصدر إليها حضارتنا و«مثلها العليا في الحياة؟».«

وعبر الوطنيون الكطلانيون عن تعاطفهم مع المقاومة المغربية ضد الامبريالية القشتالية. ووصلت النفقات العسكرية رقما قياسا جديدا سنة 1920 حيث أنها بلغت 581000000 بسيطة. وازداد عدد الجيش ليصل إلى حد 226 ألف رجل. وبالرغم من ذلك لم يتحسن التنظيم: أسلحة غير ملائمة، ضباط كسلاء، مجندون أميون وجنود ذوو تكوين ضعيف. وكانت ثقة القادة في «فحولتهم» أكبر من ثقتهم في معارفهم الهزيلة في الفن العسكري، وكان عليهم أن يواجهوا رجالا يعرفون الأرض شبرا شبرا ومقتنعين بعدالة كفاحهم. وكانت إدارة جميع المناطق تتم بشكل سيء للغاية، وكان الغش والرشوة والمحسوبية والظلم والانتهاكات عاديا على كل المستويات. وكان كل ذلك منشرا إلى حد أن وزير الحرب لم يكن واثقا من تقارير إدارة الإمدادات والتموين ولا من البيانات حول الذخيرة، ولم يكن يعلم علم اليقين، الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الفرقة أو تلك في لحظة معنية. وكانت معنويات الجنود في الحضيض، وكان لعب القمار والإدمان على الخمر والدعارة مع نساء اسبانيات ومغربيات ويهوديات وفرنسيات قوتنا اليومي، ويُعطي مثال الكثيرين الذين كانوا يعملون على إصابتهم عنوة بمرض الزهري أو التعقيبة ليصبحوا في تعداد المرضى. وحتى الجنرال مُولا كتب: «ان الجنود واطر القيادة لا يعرفون بعضهم البعض نتيجة الطريقة التي

تم بها تكوين وحدات الحملة. ولم يمارس الجنود إلا رماية التدريب، أما الميدان فلا يعرفونها قط. إن البنادق، في غالبيتها، غير مضبوطة العيار، وكانت الرشاشات من نوع «كولط» تتعطل منذ الطلقات الأولى، ونفس الشيء كان يقع لمسدسات «كامبوخيرو»، ولم يكن هناك احتياطي من الذخيرة ولا قدرة على صنعها بما يكفي. ولم تكن حيوانات الجر مروضة، كما أن سائقيها المرتجلين، كانوا بدون تجربة. ولم يكن عتاد الجيش ملائما لحرب الجبال.«

وفي مثل هذه الوضعية كان الهروب من الجندية منهجيا، ويكفي إلقاء نظرة على إحصائيات التجنيد للوقف على تصاعده المستمر. وبالمقارنة مع مجموع القادرين على أداء الخدمة العسكرية، كانت نسبة الهاربين من التجنيد ما بين سنة 1895 و1914 كالتالي:

1895 : 2.68%
1896: 3.56%
1897: 4.09%
1898: 4.62%
1899: 5.58%
1901: 7.75%
1902: 7.21%
1903: 7.23%
1904: 11.92%
1905: 10.48%
1907: 9.74%
1908: 10.47%
1909: 10.31%
1910: 11.46%
1911: 12.75%
1912: 18.92%
1913: 20.76%
1914: 22.09%

هذا مع أن قوانين 1911 و1912 حددت القامة الدنيا في 1.50 متر والوزن الأدنى في 48 كيلومتر ودائرة الصدر في 75 سنتميتر، وحذف قانون 1913 الحد الأدنى فيما يتعلق بالوزن. ولإعداد وحدات ممتازة وإسكات الاحتجاجات، كون في بداية 1920 فيلق محترف جديد على غرار اللفيف الأجنبي الفرنسي.

ومنذ 1911، ومع إنشاء وحدات مرتزقة من الجنود النظامين (ريكولاريس) المغاربة بقيادة الضباط الاسبانيين تمت محاولة تعويض الجنود الاحتياطيين في الجيش، غير أن عدم الثقة فيهم كان كبيرا. وكان يرتاب في أنهم سيتصلون بالعدو لتزويده بالمعلومات والأسلحة والذخائر الحربية كلما أمكنهم ذلك. وخلال الفترات الأولى، كان القادة الاستعماريون يقيمون حراسة خاصة فيما بينهم لمراقبة جنودهم. وخلال المعارك كانوا يحرصون على أن تُراقب فرق اسبانية في نفس الوقت سلوك الجنود النظاميين. وكان من الأوثق تنظيم كتائب من جنود الصدام مكونة من متطوعين اسبانيين ومن دول أخرى وصولا إلى تكوين نوع من اللفيف الأجنبي الاسباني. ومؤسسه هو مليان أستراي(MILAN ASTRAY) ، وكان قائد أول سرية هو فرانكو الذي عمل قبل ذلك في فيلق الجيش النظامي أيضا. ومن هاتين الوحدتين المرتزقتين سيخرج الضباط الافريقاويون[6] الذين سيُقبرون الحرية والديمقراطية في اسبانيا. ونشرت «مجلة المشاة» مقالا تطلب فيع صراحة أن يبقي الجيش الاستعماري –بما أنه يظهر عاجزا عن القضاء على الجرح الافريقي- على الشكل التالي: جيش مرتزق يقوم بمهام البوليس في افريقيا ويجب أن تُرفض له الترقية بالاستحقاق. ورد فرانكو بمقال آخر بعنوان: «جدارة الميدان» يقول فيه: «إن حملة افريقيا هي أفضل مدرسة عملية، إن لم نقل المدرسة الوحيدة، لجيشنا، وفيها تبرز القيم والفضائل الايجابية. ولكي لا نُدمر هذا الحماس ونقتل هذه الروح التي يجب أن نصونها كجوهرة ثمينة، من الضروري ومن اللازم أن يُعطى الجزاء الملائم للجدارة في الميدان. ولولا ذلك سيُدمر وللأبد هذا الحافز على الحماسات التي ستموت مخنوقة بثقل نظام الدرجات في الحياة الكسلى للحاميات». والاعترافات التي ستكون أكثر وقاحة من هذه قليلة. وحرب المغرب لا يمكنها أن تنقل الثقافة والحضارة والسلم للمغاربة لأننا نفتقر إليها. ولم يكن بإمكاننا إعطاء الحرية لأنها كانت تنقصنا، ولم يكن بوسعنا تعليم التعايش لأننا كنا مفرقين ومقسمين حتى الموت، وحتى السلب لم يكن ممكنا إذ لا يوجد هناك ما يُسلب في منطقتنا. إذن ماذا كان مبرر [عملنا الاستعماري]؟ في ذلك الاعتراف يوجد أحد المبررات: ضرورة إعادة الاعتبار لجيش فقد الاعتبار، وتشغيل سلك وافر من الضباط الذين يختنقون دون أية مهمة، والذين يسلبون من قادتهم الأعمال التي يحتاجونها والمتدفقين حيوية دون أن يكون لهم مستقبل مباشر. وبإشعال حرب حقيقية تكتسب فيها قيمة حقيقة، سيُفتح نظام الدرجات الأكثر دموية، الذي يمكن لحرفة ما أن ترغب فيه وتحافظ عليه مفتوحا. لقد كان العسكريون يعتبرون المغرب مجرد سوق للترقية والمكافآت والميداليات والأوسمة، دون الالتفاتات لبؤس وجوع وحزن وأمية جنودهم، وتشرد حامياتهم ووقاحة تعسفاتهم ضد الأهليين وكراهية المغاربة لهم.

وفي سنة 1920 تم أيضا توحيد القيادة العسكرية في شخص بيرنكَوِر، بينما سيلفستري قائدا عسكريا لمليلية. وكانت العلاقات بين الرجلين سيئة للغاية، لأن الأول كان قليل الثقة في القدرة العسكرية لسيلفستري الذي يعود نجاحه في مهنته إلى كونه سمير ألفونسو .XIII وفي أكتوبر استولى العقيد كاسترو خيرونة GASTRO GIRONAعلى الشاون، وهي مدينة مقدسة ذات سمعة دينية كبرى، وكان دخولها ممنوعا على الأوروبيين دائما. وبعد ذلك بأيام تم احتلال قبائل بني يسف وبني شكّار، ووقع الاتصال مع الجيوش الفرنسية لجنرال بويميرو (POEYMERAU) التي كانت تسير على الضفة اليسرى لنهر لوكوس بعد الانتهاء من الدخول إلى وزان. وانتهت السنة بمحاصرة الشاون من طرف رجال الريسوني، وبأن اقترح بيرنكَوِر على وزير الحرب توسيع رقعة العمليات من الشرق إلى الغرب في الريف خلال الشتاء والربيع: إذن لم يقع أي تقدم بتاتا منذ 1912، ولم يكن غريبا عن هذا الطلب كون مناجم اكسان قد أصبحت مربحة، وتبين الإحصائيات أن الصادرات من ميناء مليلية كانت تفوق الصادرات من ميناء الدار البيضاء وأن قيمتها كانت اكبر. إذن كان من المستعجَل اقتصاديا نقل جبهة القتال إلى المنطقة الشرقية وتجميد الجبهة الغربية. فبينما أصبحت منطقة جبالة، بالرغم من تردد الريسوني، «مُطهرة» شيئا فشيئا، لم يعرف الريف منذ مدة أية عملية عقاب. إن الضرورات الاقتصادية كانت تُملي أن الساعة قد حانت لكي يُرحب الريفيون، أحبوا أم كرهوا، بحمايتنا.

وحينئذ تبرز شخصية عبد الكريم، وسيجد فيه الشعب المغربي القائد السياسي الذي كان يحتاج إليه. وسيبلغ الكفاح من أجل الدفاع الوطني ذروته معه، عندما سينجح في إلحاق هزيمة تامة بالاستعمار الاسباني الذي سينقذه، في الدقائق الأخيرة من احتضاره، تدخل الاستعمار الفرنسي. سبع سنوات من المعارك الضارية –ضد فرنسا اسبانيا معا خلال المعارك الأخيرة- ونصف مليون من الجنود واستعمال الطيران بشكل مكثف والمدفعية والغازات السامة. كل ذلك كان ضروريا لسحق دولة الريف المستقلة، فضلا عن ضرورة الحصار أولا ثم الإنزال في خليج الحسيمة بعد ذلك. وفي غمرة مرحلة التوسع الاستعماري، عندما كانت الشعوب تنهزم الواحدة تلو الأخرى، كان عبد الكريم متقدما على عصره، وكان رائدا لحركات التحرير الوطني التي ستكون بطلة جزء كبير من تاريخ

---

[6] الافريقانيون: AFRICANISTAS (المترجم)

عصرنا. لكن، ما هي الأسباب التي تضافرت في الريف لكي تتحول حركة المقاومة المناهضة للاستعمار ومن اجل الدفاع عن وحدة واستقلال المغرب إلى حركة قوية الإغارة والهجوم قضت على جيوش الاحتلال الاسبانية؟
في البداية، لا بد من إبراز الكفاح الطويل الذي خاضه الريفيون ضد التدخل الأجنبي والذي سجلوا خلاله صفحات مليئة بالبطولات في وهدة الذئب والكرث، وفي أعمال مثل الاستيلاء على الزورق المسلح «الجنرال كونشا»، والروح الوطنية التي رسختها بشكل قوي حملات أمزيان والريسوني ثانيا، ومن جهة ثالثة ينبغي إبراز التعسفات والجرائم التي كان الجيش الاستعماري يقترفها في المناطق القليلة التي كان يحتلها والتي كانت تعطي فكرة عما ستكون عليه الحماية. ومن جهة رابعة التضامن المثالي والشامل للشعب الاسباني الذي كان يُبين للريفيين، أن غزو الريف لا يحظى بالإجماع في اسبانيا، وأخيرا وليس آخرا، الضعف الفظيع للاستعمار الاسباني الذي كان يخسر في اليوم التالي الأمتار القليلة التي ربحها بعد قتال شاق. وهكذا كانت الوضعية في سنة 1920 لا تختلف إلا قليلا عما كانت عليه في 1912، وبالإضافة إلى هذه الأسباب، ثمة أسباب أخرى ذات طبيعة دولية غيرت الوضعية كلية.
لقد تمت ثورة تشرين الأول/أكتوبر في 1917، وأعلنت السلطة الجديدة العمالية-الفلاحية تضامنها مع جميع المضطهدين، وفضحت الامبريالية والاستعمار، وأطاحت بالرأسمالية، وأعطت الحرية للشعبين البولوني والفيلاندي اللذين كان خاضعين للنظام القيصري بالقوة. إنه من الصعب وصف معنى ذلك بالنسبة إلى المستعمرين، ولذلك نترك الكلمة لهوشي منه (HOCHI MINH) ليقوم بذلك: «في الآونة، كانت تجري نقاشات حادة داخل مختلف فروع الحزب الاشتراكي حول الاتجاه الذي يجب السير فيه: الاستمرار في الأممية الثانية، تأسيس الأممية الثانية والنصف أو الانخراط في الأممية الثالثة، أممية لينين. وكنت أواضب على حضور التجمعات مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع وأصغي غلى النقاشات بانتباه. وفي البداية لم أكن أدرك جيدا لماذا كانت النقاشات حادة إلى هذه الدرجة. هل يمكن مع الأممية الثانية أو مع الثانية والنصف أو مع الثالثة القيام بالثورة؟ ولماذا النقاش؟ وفيما يتعلق بالأممية الأولى ماذا كان مصيرها؟
إن أهم ما كنت أريد معرفته –وذلك بالضبط ما لم يكن يناقش في التجمعات.- وهو ما هي الأممية التي كانت لصالح الشعوب والبلدان المستعمرة. وطرحت هذا السؤال، وهو أهم سؤال في اعتقادي، في إحدى التجمعات فأجابني بعض الرفاق: إنها الأممية الثالثة. وأعطاني أحد الرفاق أطروحات لينين حول المسائل الوطنية والاستعمارية لقراءتها. وكانت هذه الأطروحات تتضمن بعض الألفاظ السياسية التي تستعصي على الفهم، لكن من فرط ما قرأت استعطت، في النهاية، فهمها جميعها تقريبا. وما أشد الثقة والوضوح والحماس والانفعال الذي زرعته في نفسي! لقد بكيت من شدة الفرح! وعلى انفراد في غرفتي صرخت، وكأني أتوجه لحشود من الجماهير: أعزائي المواطنين الشهداء، هذا هو ما نحتاجه، إنه طريق تحررنا!
وبعد كل هذا، وضعت ثقة كاملة في لينين وفي الأممية الثالثة. ومنذئذ ساهمت أيضا في المداولات وناقشت بحرارة. وبالرغم من اني كنت ما أزال افتقر لبعض الكلمات الفرنسية للتعبير عن مشاعري، فقد فندت بقوة الادعاءات التي كانت تهاجم لينين وكانت حجتي الوحيدة هي: إذا كنتم لا تدينون الاستعمار ولا تساندون الشعب المستَعمَر، فما هو نوع الثورة التي تنوون الإقدام عليها؟.«
وعلى صعيد آخر، كان من نتائج نهاية الحرب الأوروبية انهيار الملكية في تركيا وتولي الحكم من طرف الوطني كمال أتاتورك، وتحطيم الإمبراطورية النمساوية المجرية، والاعتراف بالكيان الوطني لعدد من الشعوب المضطهدة والمحاولات الثورية الشيوعية في ألمانيا والمجر. وأدت الحرب بين القوى الامبريالية إلى قيام الألمان بالتحريض السياسي في المناطق المستعمرة من طرف التحالف الوُدّي. وخلال هذه المرحلة، عقد كل من الريسوني وأب الزعيم الريفي اتصالات بمصالح المخابرات الألمانية. كل هذا، بالإضافة إلى وجود رجل ذي نظرة عصرية للنضال، يُسلح شعبه وينظم جيشا ويوحد القبائل ويؤسس دولة مستقلة ويطالب بانتسابه إلى عصبة الأمم، ويُنشئ إدارة ويعين حكومة ويبعث أخاه للسفر عبر أوروبا لنيل دعم ومساندة البروليتاريا الأوروبية، يجعل المأثرة الريفية من أهم صفحات تاريخ حركة التحرير الوطني للشعوب المستغلة من طرف الامبريالية.
لقد كان أب عبد الكريم مناهضا للاحتلال المباشر للريف من طرف الجيوش الأوروبية. وبالرغم من ذلك، دفعه إدراكه للتفوق التقني للقوى الاستعمارية إلى إرسال أولاده إلى مدارس اسبانية. وبعد أن أنهى عبد الكريم تكوينه بعثه أبوه إلى فاس لاستكمال دراسته. ولما عاد إلى مليلية عُين مساعدا لمندوبية الشؤون الأهلية، وفي سنة 1914 أسندت إليه مهمة رئاسة القضاء العربي في منطقة مليلية، وبعد سنة، كان أول أستاذ للغة البربرية في الأكاديمية العربية الجديدة التي أسسها غوميس خوردانة في مليلية. ومنذ 1918، كان يعمل كصحفي ويدير القسم العربي للجريدة الاستعمارية لمليلة «تلغراما ديل ريف». وحصل على لقب فراس إزابيل الكاثوليكية سنة 1912، وقُلد وسام التقدير العسكري بالعلامة البيضاء وتوصل بنفس الوسام بالعلامة الحمراء ومنحه معاشا بقيمة 50 بسيطة بعد ذلك بسنة. وفي سنة 1915 تم اعتقاله واتهامه بالإدلاء بـ«تصريحات خطيرة وغير لائقة لرئيس مكتب الأهليين في الحسيمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي: إنه يكره فرنسا وانه معجب بألمانيا، ويتمنى أن يؤدي انتصار هذه الأخيرة إلى تغيير وجه المغرب وإعطاء الاستقلال للريف غير المحتل. وان حزب الشباب التركي يعمل من اجل ثورة الإسلام ضد الحلفاء وانه يتبنى هذه الأفكار هو وأبوه». (مصالح استعلامات المراقبة الاسبانية). وفي المحاكمة، يوم 12 آب/أغسطس 1917، أدلى بتصريح شديد اللهجة ضد الامبريالية الأوروبية. وعبر صراحة انه سيعارض كل محاولة اسبانية ترمي إلى توسيع رقعة الأراضي المحتلة، وأشار إلى أن أباه، قائد بني ورياغل، يعمل منذ الآن على خلق جو من الوحدة ومقاومة الأجانب بين قبائل الريف. وبعد أدنته بتهمة التحريض على قلب النظام سُجن عبد الكريم. وأدت محاولة فاشلة للهروب إلى إصابته بكسر في الرجل وبجمع دائم على اثر وثبة من إحدى نوافذ السجن. وبعد إطلاق سراحه سنة 1918، وخشية من تسليمه للفرنسيين رحل عن مليلية إلى قرية أبيه أجدير في وسط الريف بالقرب من خليج الحسيمة. وبعث برسالة لأخيه الأصغر أمحمد، الذي كان يدرس في مدرسة المعادن بمدريد، يطلب منه العودة لمساعدته في تنظيم الثورة. وبعد وفاة أبيه، في أيلول/سبتمبر 1920، عُين قائدا على بني ورياغل.
وفي أواسط حزيران/يونيو 1921، كان التدخل الاسباني قد وصل إلى حد اغربين. وكانت جبهة الجيوش الاستعمارية الأكثر تقدما تتكون من المواقع التالية: سيدي ادريس في الساحل، وبوي ميان وأنوال إزومار وجبل أودية وتزايو ضيطز وبوحافورة وأزرو وإيسن وغريب ميضار وشايف وعين الكرث وميضار وحاف وأراين الكوراو وسوق الثلاثة. ويعني ذلك [وجود] خط يمتد على طول 55 كيلومتر ويدافع عنه حوالي 4000 جندي. وكان مجموع 19923 رجلا يراقبون الـ 5037 كلم مربع من الأراضي المغربية المحتلة. وحتى ذلك الحين لم تقع إلا محنة واحدة غير منتظرة في الموقع الأمامي في دهر ابران حيث تمرد 200 رجل –طابور من الجنود النظاميين بكامله- وأعدموا القادة الاسبانيين للوحدة. وما عدا ذلك، كانت القبائل تبدو –ظاهريا- مسالمة. وفي بدايات حزيران-يونيو تم عبور نهر أمقران بالرغم من الإنذار الذي وجهه عبد الكريم والذي أعلن أن القيام بتلك الخطوة يفرض الحرب. وكان سيلفستري يعتقد أنه سيصل بسرعة إلى الحسيمة. ولعب الحسد الذي أثارته انتصارات بيرنكُور النسبية في جبالة حيث ضيق الخناق على الريسوني، وكذا الرسالة التي بعث بها الملك والتي كانت تقول: «مرحى يا أيها الرجال! إنني في انتظارك يوم 25». أعياد القديس يعقوب. –كل ذلك لعب دورا في رغبة سيلفستري هذه.
لقد كان سيلفستري متلهفا لتقديم الدليل على «فحولة» جنرال سمير الملك الفونسو XIII وفور اجتياز نهر امقران صرّح: «إن هذا الرجل، عبد الكريم، بليد ولن آخذ مأخذ الجد تهديدات قائد بربري صغير لم يمر زمن طويل على عفوي عنه. إن وقاحة تستحق عقابا جديدا.«
وفي 16 تموز/يوليو، لم تتمكن كتيبة للتموين قادمة من أنوال من فتح طريقها إلى إغربين، ومرت في اليوم التالي غير أنها لم تعد لأنها حوصرت من طرف الريفيين. وأرسلت كتيبة للنجدة من أنوال يوم 19 إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الموقع المحاصر. ويحكي أحد الذين نجوا، أن الجنود المحاصَرين في اغربين استنفذوا كل مدخراتهم وان نقصان الماء أدى بهم إلى لَعْق الأطراف المبتلة من الحجارة وإلى شرب البول بالسكر. ولما انتهى اليوم، قاموا بمحاولة يائسة للإفلات من المصيدة القاتلة التي وقعوا فيها، ولم ينجح في الالتحاق بجنود سيلفستري إلا 11 رجلا ولم يبق منهم على قيد الحياة إلا رجلين بعد هذه المحنة.
وعاد الجنود إلى أنوال حيث لم يكن الـ 4000 مدافع اسباني قادرين إلا على وقف زحف المغاربة. وصوَّت مجلس الضباط، الذي استُدعي باستعجال ليلة 21 تموز/يوليو، لصالح الانسحاب العام. ولم توضع مخططات للقيام بتراجع منظم، وكان على القوات الاسبانية أن تخرج، بكل بساطة، بشكل مباغت وتخلت أغلبية الضباط عن القيام بواجبها في حين أطلق سيلفستري رصاصة على صدغه. وتحول كل ذلك إلى سديم. وعندما انتشرت أنباء النكبة الاسبانية في أنوال،

سارع آلاف الريفيين إلى الالتحام بعبد الكريم. وبسرعة فائقة، حمل الريف كله السلاح ضد الغزاة، كما أن أغلبية الجنود النظاميين المنتمين إلى المنطقة بدأوا يفرون من الجندية مما زاد من ارتباك وخوف الاسبانيين. أما الجنود الذين سبق معاملة الريفيين بطغيان فقد غمرهم الرعب من السقوط بين أيدي المقاتلين الريفيين لأنهم كانوا يعرفون قساوتهم. إنهم كانوا يقطعون خِصي الجنود ويضعونها في أفواههم لكي يختنقوا ويُستنزف دمهم تحت الشمس. وأدى انتحار سيلفستري، وجبن الضباط الذين كانوا ينزعون شاراتهم، وانعدام أية أوامر ملموسة ومضبوطة إلى الشروع في هروب عام دون قتال وفي مسيرة طائشة. وكان الرعب يسري إلى المواقع التي يمرون بها فكانت، على العموم، تلتحق بهم. وتم أسر عدة مئات من الجنود، لكن عددا أكبر قطع رأسه أو ضُرب بالسكين حق الموت أو اعدم رميا بالرصاص ببساطة. وحاول الجنرال نافارو، وهو القائد الثاني بعد سيلفستري، خلال سبعة أيام إيقاف الاندحار، وأخيرا جمع في 29 تموز/يوليو 3000 من الهاربين للدفاع عن جبل أعرويت على بعد 70 كيلومتر من أنوال و30 كيلومتر من مليلية. وفي الثاني من آب/أغسطس تم تحرير الناضور من طرف الريفيين وفي الثالث من نفس الشهر فتحوا سلوان. وبعد ذلك بأيام حاصروا جبل أعرويت وعرضوا الاستسلام على المحاصَرين، غير أن المبعوثين الريفيين للتفاوض مع الاسبانيين تم اغتيالهم مما أدى إلى دك الموقع بنيران المدفعية والبنادق يوم 9 آب/أغسطس، وفي نفس اليوم استسلم الموقع واعدم العديدين من المدافعين. وبعد تحرير كل الريف وصل الريفيون إلى حدود أبواب مليلية نفسها.
كان الرعب يسيطر على المدينة. وكان دخول عبد الكريم منتظرا من حين لآخر. ويصف خوان بيرنكُور (JUAN BARENGUER) في قصته «مليلية المبتغاة» الجو [السائد في المدينة] قائلا: «في صباح 23 تموز/يوليو من سنة 1921، كالمعتاد كان أحياء الشعائر الدينية يجري في كنيسة القلب المقدس للمسيح. وأدى الخوف، أكثر من الحياء والرجولة، بالبعض إلى نشر خبر مفاده أن المغاربة يزحفون على المدينة وأنهم يستعدون للدخول إليها. وكانت بعض الدقائق بعد ذلك كافية لينتشر الخبر في كل أرجاء المدينة مما أدى غلى حركة لا تُنسى: في الأزقة جرى الناس طائشين طالبين ملجأ في القلعة القديمة، ووقع الهجوم على صحن الثكنات، وكان الناس يهربون ويصرخون في الشوارع وكأن المتمردين قد جاؤوا وفي غمرة هبوط الهمة كانت تشاهد مناظر فظيعة.«
وفي 24 تموز/يوليو، وصل 4500 جندي، قادمين من سبتة، بقيادة سان خورخو (SAN JURJO) وغونساليس طبلس (GONZALEZ TABLAS) وفرانكو. وكتب هذا الأخير في «بوميات سرية»: «لم يتبق من القيادة العامة لمليلية أي شيء. الجيش مهزوم والمدينة مفتوحة وطائشة وحبيسة الرعب، ولم تكن هناك أخبار عن كتيبته نافارو. فمن الضروري رفع معنويات الشعب وإعطاؤه الثقة التي يفتقر إليها. ومن أجل هذا الغرض فإن كل الخيالات ستكون غير كافية.«
غير أن عبد الكريم لم يحاول الدخول إلى المدينة. ولو فعل ذلك، فمن المؤكد أنه كان سيُحرر مليلية أيضا. فلماذا لم يفعل ذلك؟ نعتقد أنه استهان بقواته وبالغ في تقدير القوات الاسبانية. لقد كانت المدينة تحت رحمته عسكريا لأنه يسيطر على الكروكو. وعلى الصعيد المعنوي كان رجاله على استعداد للقيام بذلك في حين أن الاسبان كانوا يبحثون عن الباخرة التي ستنقلهم إلى مالقة، وفضلا عن ذلك كان متفوقا على المستوى العددي بعد انتصاره الباهر. لكن، لربما اعتقد أن احتلال مليلية سيكون له صدى دولي كبير قد يدفع الدول الأوروبية إلى التحالف ضده. بيد أن هذا التخوف ليس له من معنى. لاسيما أن ما قام به من اجبار الاسبان على التراجع إلى حدود شاطئ البحر كان يكتسي نفس المدلول. وعلى كل حال، بقيت مليلية في يد الاستعماريين بسبب انعدام القرار الريفي وليس نتيجة بسالة جيش مهزوم. وحصل الريفيون على أكثر من 20 ألف بندقية و400 رشاشة و129 مدفعا وعلى مستودعات الذخيرة والمؤن وعلى مليون رصاصة وعلى عدد كبير من السيارات والشاحنات والقاطرات وذلك نتيجة استيلائهم على أزيد من مائة موقع عسكري. وكانت هذه الهزيمة هي الأداة التي أعطت لعبد الكريم الإمكانيات لتنظيم الجيش بعتاد حربي لم يكن بإمكانه اقتناؤه، فضلا عن ارتفاع معنويات أنصاره بعد هذا الانتصار والثقة في الظفر مجددا.
وبدأ الهجوم الاسباني المضاد في أيلول/سبتمبر، ووصل إلى جبل أعرويت في نهاية نفس الشهر. وحسب شهود عيان، كانت الانقاض تشبه مجزرة مغطاة بالدم الجاف والجثث والبقايا المتعفنة للجنود الاسبان. وخلال الشتاء والربيع تم حشد الجنود في مليلية وسبتة وانطلاقا منها تم الهجوم، في منتصف أيار/مايو 1922، على مقر قيادة الريسوني في تازروت لأن الانتصارات الريفية أدت إلى انتشار التحريض الوطني في منطقة جبالة حيث أصبح المركز السياسي للريسوني يضعف أمام نفوذ عبد الكريم. وفي نفس الوقت قصفت بواخر حربية أجدير، وهاجمت الباخرة الوحيدة التي يملكها الريفيون هذه البواخر ونجحت في إغراق عدد منها. وبعد ذلك بأيام، أغرق الريفيون باخرة «خوان دي خوانيس» في خليج الحسيمة. وفي 19 تموز/يوليو، وافق المجلس الأعلى للقضاء العسكري على التقرير المؤقت الذي قدمته لجنة بيكاسو (PICASO) والمتعلق بتحديد المسؤوليات عن الكارثة، وتبنى المجلس توصياتها والتي مفادها تقديم بيرنكُور وسيلفستري للمحاكمة –إذا كانا ما يزالان على قيد الحياة- ونافارو أيضا إذا تم انتقاده. واستقال المفوض السامي نتيجة لذلك.
وتقلد الجنرال بركُويطي (BURGUETE) مسؤولية القيادة في المغرب، ومنذ اللحظة الأولى أعلن عن برنامجه: 1) تقوية نفوذ المخزن والسلطات الأهلية، 2) إقامة نظام الحماية بكل معناها الخالص، 3) التفاوض مع الريسوني لتهدئة المنطقة الغربية، 4) التخفيض من النفقات وذلك بإرجاع الجنود إلى الوطن بالقدر المناسب وتحويل الجيش من جيش إجباري إلى جيش متطوع والتقليل من القوات العسكرية القارة، 5) تهدئة المنطقة الريفية، وإنقاذ الأسرى، 6) تنمية المصالح المادية والمعنوية في المنطقة إلى الحد الأقصى.
وكان همه الأول، فور وصوله إلى تطوان، هو التفاوض مع الريسوني، وكان هذا الهدف –كما نعلم- نظريا أكثر منه واقعيا، وذلك نظرا للوضعية الصعبة التي يوجد فيها الريسوني نتيجة انتشار أفكار عبد الكريم في محيطه. ولا شك أن الريسوني اعتبر الاتفاقية المقترحة عليه مِنَّةً من السماء، وبعد شهرين من المباحثات وقع اتفاقا في أيلول/سبتمبر 1922. وتبعا للسياسة الجديدة، أعيد تنظيم الحماية بناء على المرسوم الملكي الصادر في 16 أيلول/سبتمبر، وأحدثت لناحية مليلية عمالة الريف التي عُرضت على القائد الريفي، وكان ذلك يعني إعطاء الاستقلال الذاتي لعبد الكريم، غير أنه رفض ذلك وطالب بالاستقلال التام.
استؤنفت المعارك وأسفرت معركة تيزي عزة عن سقوط عدد كبير من القتلى، وأمام المقاومة الباسلة للمغاربة تم توقيف العمليات. وفي كانون الأول/ديسمبر سقطت حكومة سانشيس كُيرة (SHANCHEZ GUERA) مما أدى إلى انصراف بركُويطي. وعين بيانوبيا (VILLANUERA) كمفوض سامٍ. إلا أنه لم يتسلم مقاليد الأمور. وتم تعيين لويس سيلبيلا (LUIS SILVERA) في 17 شباط/فبراير 1923. وفي نفس الوقت وصل إلى مليلية، على متن الباخرة «أنطونيو لوبيز»، الأسرى الاسبانيون الذين أطلق سراحهم عبد الكريم بعدما قبلت الحكومة الاسبانية بالشروط الثلاثة التي فرضها [عبد الكريم] على المليونير الباسكي هراسيو إشيباريطا (HORACIO ECHEVARRIETA): 1) إطلاق سراح كل الريفيين المعتقلين، 2) أداء مليون بسيطة ثمنا للأضرار التي سببها الجنود، 3) أداء ثلاثة ملايين بسيطة كفدية. وفي الحقيقة، كان الريسوني وعبد الكريم هما اللذان يحكمان كل شمال المغرب.
وبما أن عجز المغاربة عن حكم أنفسهم بأنفسهم كان هو التبرير النظري لإقامة الحماية الأوربية، فإن تأسيس عبد الكريم لجمهورية الريف قد مرغ في الوحل الحجج الاستعمارية. وفي رسالة موجهة إلى الحكومة الاسبانية بتاريخ 24 تموز/يوليو 1923، يقول محمد أزرقان، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الريفية: «إن الحكومة الريفية التي أُسست على قواعد عصرية وقوانين مدنية، تعتبر نفسها مستقلة سياسيا واقتصاديا آملة أن تعيش حرة كما عاشت قرونا وكما تعيش جميع الشعوب. وترى لنفسها أحقية امتلاك ترابها قبل كل دولة، وتُعد الحزب الاستعماري متعدِّيا غاصبا لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على الريف، والحالة أن الريف لم يعترف بها ولن يعترف بها ويرفضها رفضا ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ويسعى في نوال حقوقه الشرعية التي لا نزاع فيها، ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية« .
ويحتج أمام الأمة الاسبانية وعقلائها الذين يعتقد فيهم أنهم يعرفون بأحقية مطالبنا المعقولة الشرعية قبل أن يجازف الحزب الاستعماري الاسباني بدماء أبناء في سبيل مطامع شخصية وأداء حقوق موهومة.
طالما أن الحزب الاستعماري الاسباني يخدم مصالح الغير ولو أنه يحاسب نفسه وضميره لوجد نفسه غالطا وأنه عما قريب يرى أنه قد تسبب لأمته في الخسارة بسبب تطاوله إلى الاستعمار والاستعمار لا يوافق مصلحته، فالواجب يقضي عليه أن يتلافى الأمر قبل أن يعسر استدراكه.
وتحتج الحكومة الريفية على كل عمل عدائي يصدر عن الحزب الاستعماري الاسباني أمام العالم المتمدن وأمام الإنسانية وتتبَّرأ من كل مسؤولية وعهدة فيما عساه أن يقع من إتلاف الأموال والأرواح.

هذا وإننا نتعجب أيضا كيف أنكم تجاهلتم أن من مصالح اسبانيا نفسها مسالمة الريف والاعتراف بحقوقه واستقلاله والمحافظة على حسن علائق الجوار وتمتين عرى الاتحاد مع الشعب الريفي عوضا عن التعدي عليه واهانته وهضم حقوقه الإنسانية والشرعية طبقا لناموس العمران، ووفقا لمعاهدة (فرساي) الواقعة بعد الحرب العظمى العالمية.
تلك المعاهدة التي خططها رؤساء دول عظيمة خاضت غمار الحرب وذاقت كأس الوبال فلم يسعها في آخر الأمر إلا الاعتراف بالحق ومنح الشعوب حقوقها مهما كانت صغيرة.
رغما عن أن الساسة يقولون إن المعاهدات حبر على ورق وأن الحق للسيف فالحق انه لا بد من انجاز هذا المشروع وإلا فلا يزال العالم في الارتباك والحيرة والاضطراب الذي يهدد السلم العالمي.
إذ كل شعب يناضل عن حقه ويطالب بحريته. ولا عار على اسبانيا إذا عاشت في وئام تام مع الريف بعد الاعتراف بحقوقه واستقلاله ومبادلة المصالح المشتركة، بل يكون لها حينئذ الافتخار والشرف ويكون في تاريخها نقطة بيضاء.
ومن جهتنا فإن الحكومة الريفية مستعدة بأن تتلقى بكل مسرة تغير خطة الحزب الاستعماري العدائية وترتجي بكل رغبة زوال سوء التفاهم الذي كان منشوءه الخروج عن نقطة الاعتدال والتعصب المذموم وعدم التبصر والتأني والنظر في عواقب الأمور في وقت كانت الانفعالات النفسانية الخبيثة متحكمة.
كما أن الحكومة الريفية تتأسف كل الأسف إذا تمادى الحزب الاستعماري الاسباني في التعدي والتعاظم والتحكم. تصوروا أنكم انتم المهاجَمون في دياركم من أجنبي يريد السيطرة عليكم وامتلاك رقابكم، هل تكونوا من الخاضعين لذلك الفاتح ولو أدعى من الحقوق ما ادعى وزعم، لا أخال أنكم تدافعون حتى بنسائكم وكل قواتكم ولا تضرون بذل الاستعباد والتاريخ يشهد لكم أنفسكم بذلك.
تصوروا كذلك الريف وكل رجاله يعتقدون اعتقادا متينا ولا يرجعون عن هذا الاعتقاد حتى يرجع الحزب الاستعماري الاسباني عن سوء نيته أو حتى يموتون عن آخرهم.
لا يسعني إلا أن أصرح لكم تصريحا نهائيا أن الريف لا يُبدل ولا يغير خطته التي صار عليها الوفد، وهو أنه لا يفتح أي مخابرة في شأن الصلح إلا على أساس اعتراف اسبانيا باستقلال الريف.«
بعد الانتصارات التي حققها خلال صيف 1921 مباشرة، فكر عبد الكريم غي عقد مؤتمر يُستدعى له ممثلو القبائل تدرس فيه الوضعية وكذا إقامة نظام دستوري لقيادة حكومة المقاومة. واستقبلت الفكرة بحماس، وعقد أول اجتماع في خريف 1921. وفي الخطاب الافتتاحي، قدم عبد الكريم عرضا عن العلاقات التاريخية بين المغرب واسبانيا وفضح فيه جرائم الاستعمار وكشف القناع عن الأغراض التي يستهدفها من وراء مهزلة الحماية. وأول قرار اتخذه الاجتماع، هو إعلان استقلال البلاد وتكوين جمهورية يرأسها محمد بن عبد الكريم باعتباره قائد حرب التحرير. وأنشئ مجلس عام، يحمل اسم الجمعية الوطنية، يتكون من ممثلي الجماعات والقبائل والشيوخ والقواد ويعتبر أعلى سلطة. واتفق على تحديد يوم 15 محرم 1340 موافق 1921.9.18 يوما للاستقلال.
وعقدت الجمعية الوطنية عدة اجتماعات، وصادقت على دستور للبلاد أساسه مبدأ سيادة الشعب بحيث لم يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بل خولها للجمعية وجعل من رئيس الجمعية رئيسا للجمهورية. وكان أعضاء الحكومة مسؤولين أمام الرئيس الذي كان وحده يُحاسب عن قيامه بمهامه من طرف الجمعية الوطنية.
وفيما بعد، حُرِّرَ الميثاق الوطني التالي: 1) عدم الاعتراف بأية معاهدة تمس حقوق البلاد وبالخصوص معاهدة 1912، 2) جلاء الاسبانيين عن المنطقة الريفية، 3)الاعتراف بالاستقلال التام لدولة الجمهورية الريفية، 4) أداء اسبانيا تعويضا للريفيين عن الخسائر التي تكبدوها من جراء الاحتلال خلال الإحدى عشرة سنة الماضية، وأداء فدية الأسرى الذين سقطوا بين أيديهم، 5) إقامة علاقات صداقة مع كل الدول دون تمييز، 6) المطالبة بالانضمام إلى عصبة الأمم.
وكانت الحكومة الريفية الأولى والوحيدة، مكونة على الشكل التالي:
الرئيس : عبد الكريم الخطابي.
نائب الرئيس : السي امْحمد الخطابي
وزير الخارجية والبحرية: محمد أزرقان
وزير الحرب : السي عبد السلام بن الحاج محمد البوعياشي
وزير الاقتصاد : السي عبد السلام الخطابي
وزير الداخلية : اليزيد بن الحاج حمو
وزير العدل : بن علي بولحية
وزير الأحباس : أحمد اكرود
السكرتارية : عبد الهادي بن محمد، ومحمد البوفراحي.
ديوان الصحافة : حنان بن عبد العزيز، عبد القادر الفاسي.
السفير في باريس : حدو بن حمو.
وإن هزيمة الجيش الاسباني المدهشة (8000 جندي اسباني قتيل حسب بيانات رسمية أدلى بها فيكونت إيزا في تدخله أمام الكورطيس يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 1921، (وفي الحقيقة فقد كان عدد القتلى يتجاوز ذلك بعدة آلاف) أدت إلى بلوغ الاضطرابات المعادية للاستعمار ذروتها. وكان رد فعل اسبانيا هو عدم تصديق النبأ. وفي البداية، كانت الصحافة تجد صعوبات لمتابعة سير المعارك وتقدير مدى الفاجعة. وكان الجميع يتساءل: من أين خرج هذا العدد المسلح من البربر؟ [لقد خرجوا] من القديس يعقوب الرسول. وفي محاولة يائسة لتوقيف موجة الاحتجاجات التي تنهال عليها، فرضت الحكومة رقابة صارمة. وقورنت محاصرة جبل أعرويت بمعركة نومانسيا ثانية، لكن بعد سقوط [الجبل بيد الريفيين] في 9 آب/أغسطس، لم يكن بإمكان أي شيء ولا أي أحد إخفاء ضخامة النكبة.
وأصبحت صرخات السخط مُصِمَّة. وبعد اثنتي عشرة سنة من الحرب ضد عدو من الجلي أنه اضعف من جيوش الاحتلال، اتضح أن هذه الأخيرة لا تملك من الجيش إلا البذلة العسكرية. وبدأت تفاصيل «المآثر» العسكرية تُعرف شيئا فشيئا. كن سيلفستري لا يشاور أركان حربه لأنه كان يعتبر أن «فحولته» تعوض كل تخطيط. وطائرات القاعدة الجوية بسلوان لم تُقلع لأن الطيارين يقضون عادة النهار في مليلية. وفي 1920 قدم أحد عشر نقيبا استقالتهم لتفادي اكتشاف اختلاساتهم حيث سبق لهم القيام بمهمة أُمناء صندوق وحداتهم. لقد اختفى مليون من البسيطة بين أيدي هؤلاء الضباط بإدارة التموين والإمداد بالعرائش. كما أن المائة مدفع التي سقطت بيد عبد الكريم تم التخلي عنها دون استعمالها. وميزانية خليفة تطوان تبلغ ثمانية مليون ونصف من البسيطة، إنها لا تقل عن ميزانية العائلة الملكية الاسبانية إلا بنصف مليون. ونتيجة لا مبالاة القيادة، تم إرسال وحدات نظامية لتحارب ضد قبائلها الأصلية. ولإحراز نجاحات لامعة إلى هذا الحد، يقول لنا الدليل العسكري السنوي أن الجيش يضم 446 جنرالا عاملا وأن الميزانية العسكرية تلتهم 51% من اعتمادات الدولة، وأن باب النفقات المخصصة للمغرب تضاعف ثلاث مرات ونصف بين 1913 و1921 إذ ارتفع من 63500000 إلى أكثر من 211000000 بسيطة. وعلى ما يبدو قد أسيء استعمال كل هذا المال.
وفي شهر آب/أغسطس بالذات، كونت لجنة يرأسها الجنرال بيكاسو، هدفها القيام بتحقيق شامل ورسمي حول أسباب النكبة وحول المسؤولين عنها. وعاد بيرنڭوِر –الذي كان قد استقال- إلى قبول منصبه شريطة أن تُضمن له الحصانة التامة ضد كل التحقيقات بما فيها تحريات لجنة بيكاسو. وأمر ألفونسو XIII بعدم تفتيش الأوراق الخاصة بالمفوض السامي، وعدم نقد الكيفية التي مارس بها قيادته. واستأنف الكورطيس جلساته يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر، وخلال عدة أيام كان مسرحا لمحاكمة صارمة للاستعمار الاسباني. وتنافس نواب جميع الأحزاب تقريبا في فضح الاستعمار، بل إن الملكيين المحافظين اتفقوا في

أحكامهم مع الاشتراكيين. وأشار الجميع غلى أن فرنسا تراقب 95% من الأراضي المغربية، وعدد السكان الذين تراقبهم يفوق خمس مرات عدد السكان الذين تراقبهم اسبانيا، وتحل مشاكلها بخمسين ألف جندي فرنسي، في حين أن اسبانيا، وبأكثر من مائة ألف جندي، تحصد الهزيمة تلو الهزيمة. وكان الاستعماريون أنفسهم يقومون بتشبيه، خاص بمختلف الممارسات الاستعمارية، مفاده أن «انجلترا تصيب الهدف وتؤدي الثمن وفرنسا تصيب الهدف ولا تؤدي الثمن في حين أن اسبانيا تؤدي الثمن ولا تصيب لا الهدف.»

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أشار النائب الاشتراكي إنداليسيو بربيطو إلى المسؤولية المباشرة والشخصية لألفونسو XIII. وبدأ يجري ذكر البرقية الشهيرة، وبسرعة تُدُووِلت عدة صيغ لتلك البرقية، وقيل إن النص الأصلي هو «فلتعش فحولتك!» بدل «مرحى يا أيها الرجال!». وكان يُشاع أن أول رد فعل للملك حال تعرفه على العدد الهائل للقتلى كان هو التعليق، أن «لحم الدجاج رخيص.»

ودعا الحزب الشيوعي، الحديث العهد بالتأسيس، إلى شن إضراب عام تضامنا مع استقلال المغرب. ونظمت الكنفدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين مظاهرات ومهرجانات ضد الحرب. وبعثت الأحزاب الكطلانية، «العمل الكطلاني» و«الوطن الكطلاني»، برسائل رسمية للتضامن مع عبد الكريم: «أمام عزمكم الصارم للدفاع عن الوطن المغربي المهدد من طرف اسبانيا، فإن أبناء كطالونيا يبعثون لكم بتحية عطف. وليست هذه هي المرة الأولى التي عربت فيها الأرض الكطلانية عن تنديدها بغزو المغرب: تذكروا ثورة تموز/يوليو 1909. اليوم فإن كطالونيا تندد أيضا بالأساليب الحربية البربرية التي يستعملها الجيش الاسباني.» لكم منا تحية وتشجيعا». ووجهت لجنة من أرباب العائلات نداءا إلى الحكومة تُطالب فيه بعدم إرسال أبنائها إلى الموت. وطالبت لجنة من النساء الاسبانيات بالتخلي عن المغرب. ونظم أتينيو مدريد سلسلة من المحاضرات حول المسؤوليات. وأكد برگامين(BERGAMIN) ، وزير الاقتصاد، أن خزينة الدولة لا يمكنها أن تتحمل نفقات المغرب. ونشر كامبو (CAMBO) مقالة في «لابيو» يقول فيها إنه من اللازم التخلي عن تلك الأراضي.

وحتى الجنرال ميكّل بريمودي ريبيرا نفسه عاد للتأكيد على أطروحاته، تلك التي عرضها في 19717 أمام الأكاديمية الاسبانية الأمريكية لقاديس عندما تحدث في مجلس الشيوخ، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1921، وأكد «من وجهة إستراتيجية، أعتبر أن إرسال جندي اسباني آخر إلى ما وراء المضيق سيكون مُضرا لاسبانيا.»

أنهت لجنة بيكاسو تحرياتها العسكرية يوم 18 نيسان/ابريل 1922. واكتفت اللجنة بدراسة العمليات العسكرية التي أدت إلى النكسة من الناحية التقنية متفادية الجوانب السياسية للمشكل. والخلاصة الرئيسية التي خرجت بها، هي أن ضباط الجيش كانوا عاجزين عن مواجهة الصعوبات التي طرحتها حملة المغرب. واشارت إلى ضرورة محاكمة 39 ضابطا من ضمنهم بيرنكّوِر نفسه. وبما أن هذا التقرير لم يُنشر، فمن المفيد التوقف عنده بعض الشيء:

يبدأ التقرير بالإشارة إلى الضغوطات التي تعرضت لها اللجنة قائلا: «إن أول حدث غريب، ولكونه ليس من صلاحيات السلطة التنفيذية، -والتي يجب التسليم بها- يثير الدهشة هو القيود التي فُرضت على قاضي التحقيق بمقتضى الأوامر الملكية الصادرة في 21 آب/أغسطس 1921. وهذه القيود لم تحل فقط دون استخلاص كل النتائج التي تقود إليها الأحداث، بل أدت قسرا إلى تقليل متانة وقوة الملخص الدقيق الذي أنجزه القاضي المذكور حول وضعية الأحداث. ولما وُجد القاضي في الوضع الصعب الذي تخلقه الأوامر الملكية، كان يَحُلُّ المشاكل عسكريا وبجرأة مُمتثلا للأوامر التي يتلقاها. غير أنه كان يُدون هذه الأوامر ويضيفها إلى تحقيقه لتبرير تصرفه ولتبيان أن الخلاصات التي قد ينتهي إليها، لا يمكنها أن تكون هي الخلاصات التي يمكنها استنتاجها لو أمكن الإدلاء بكل المعلومات التي تُفيد التحقيق، والتي هي ضرورية لإصدار حكم كامل على الأحداث«.

ويواصل التقرير مشيرا إلى نتائج «إستراتيجية» الجنرال سيلفستري: «إن القائد العام للمنطقة تجاوز الحد المعقول لإمكانيات نشاطه. ودون التقدير الدقيق للظروف السياسية الإقليمية، ابتعد، على ما يبدو، عن أهداف القيادة العليا التي لم يكن تكثيف العمليات في ناحية مليلية يندرج ضمن مشاريعها آنذاك، وغامر في الاحتياج الخطر لقبيلة تمسان على الضفة اليسرى لنهر أمقران، وهو الحد التقديري للمنطقة الخاضعة لنفوذها آنذاك، مع النية الحازمة لبلوغ نهر النكور وخليج الحسيمة. وتمخض عن ذلك، في المرحلة الأولى، الاحتلال السريع الزوال لجبل أبران بدون تهيئ وبدون وسائل ملائمة، وشكّل ذلك مقدمة الكارثة التي ستحدُث في تلك المنطقة.«

ويواصل التقرير متسائلا عن السياسة التي نهجها جيش الاحتلال: «يبدو أن المهمة السياسية كان لا بد لها أن تعتمد على الاجتذاب والحماية والعدل والنظام والاستبدال التدريجي للسلطات الأوروبية ذات الطابع العسكري بسلطات أهلية ذات طابع مدني. هل تمت مزاولة هذه المهمة كما يجب؟ يمكن التأكيد أن ذلك لم يتم. إن اختيار ضباط الشرطة كان وما يزال ضعيفا في الواقع، وغير مناسب لمثل هذا الهدف. إنه لا يكفي للقيام بهذه الوظائف الصعبة التماسها واثبات القدرة المادية على مزاولتها، بل من الضروري معرفة لغة وسوسيولوجيا البلد، والتوفر على معلومات تاريخية وقانونية«.

وبعد ذلك، يفضح التقرير الوضعية المادية للجيش: «إن قطعا من المدفعية توجد في وضع غير مناسب، ومواقعها تتنافى مع ابسط مبادئ استعمال هذا السلاح [...] قطع مدافع الجبال استعملت طيلة أكثر من 11 سنة [...] وكان تصميم رسم الطرق والسبل يتم في أسوأ ظروف الرسم [...] والحالة المادية لمصلحة السيارات سيئة [...] ومصلحة القيادة العليا تكاد تكون منعدمة [...] ووضعية الطيران مزرية حقا.«

ويُثير التقرير الانتباه، بعد ذلك، إلى تمركز القيادة: «لقد نتج عن ذلك أن العناصر ذات الرتب الدنيا بدءا برؤساء الوحدات والمصالح، ووصولا إلى رؤساء اصغر الوحدات فقدوا عادة حل المشاكل بأنفسهم. لقد تعودوا على الاستشارة في كل شاذة وفاذة وعلى عدم القيام بأي عمل إلا بناء على الأوامر التي يتلقونها دون أن يؤخذ شرفهم وهمتهم بعين الاعتبار. ولما دعت ضرورة الحالة الخطرة مواجهة الظروف وانعدام الأوامر، فإن الذين استطاعوا ذلك قليلون وقليلون جدا.«

ويختتم التقرير بالخلاصات التالية: «إن مجموع هذه الأخطاء السياسية العسكرية الوطنية، ولربما الأخلاقية، قلل بدون شك من قوة القيادة وكان يُضعف أواصر الانضباط بشكل أدى إلى أنها [القيادة] لم تستطع امتلاك القوة اللازمة في الوقت المناسب لتلافي التشتت والفزع والنتيجة المترتبة عن ذاك والتي سُميت، بشكل مبتذل غير أنه دال، انهيار قيادة مليلية.

لم يكن بإمكان القيادة أن تضع الثقة في المرؤوسين ولا هؤلاء في القيادة. وإن البلبلة والخلاف بين كلا السلطتين، بين بيرنكّوِر وسيلفستري، واضح إذن، وإن جهل كليهما للوضعية الحقيقية مطلق.

إن القائد العام، الذي كان يخبط خبط عشواء في البداية، قد فتح عينه على الواقع في الأخير، غير أنه لم يفتحها بما فيه الكفاية بما انه لم يقف على تفاصيل الأمور، ويمكن افتراض أنه لم يتصور حتى على مستوى تفكيره، مقدار وملاءمة التعزيزات التي يطلبها. أما المفوض السامي فقد تمادى في تخبطه حتى النهاية كما تدل على ذلك آخر برقية مدوَّنة. هذه البرقية التي بلغت درجة من الفظاظة، إلى حد أنه لا يمكن القول هل يتعلق الأمر بوسواس استحوذ على القيادة أو بعدم إدراك مطلق للوضعية.

لقد تشوش فكر القيادة إلى حد أن ذلك كان هو السبب في كل ما وقع منذئذ، أكثر مما كانت مجهودات العدو. ونعتقد أنه تشتت لم يسبق له مثيل، بل أكثر من ذلك لا يمكنه أن يتكرر في التاريخ العسكري.

وعلى عجل، يقع التخلي عن الموقع بكل عناصره بدون توجيهات، ودون معرفة لا بالخطة ولا الاتجاه، وبدون رؤساء يضطرب الجنود ويرتبكون. وعندما يهاجمهم العدو، لا تكون لهم أية فكرة واضحة إلا النجاة فرديا بالهروب المخزي من طرف البعض، وغير المفسر من طرف البعض الآخر، والمحزن من طرفهم جميعا. وأصبحت المجهودات التي قام بها البعض لايقاف هذا الانهيار الجليدي الذي طغى إلى هذا الحد، بشكل لم يسبق تصميمه، غير مجدية.«

وفي ملتمس ملحق بالتقرير،ة تطلب لجنة بيكاسو أن يتم التحقيق «في الشكل والكيفية التي تمّ بها نزع المزلاج عن مكتب رئيس إدارة التموين والإمداد هرنانديس (HERNANDEZ) السكرتير الخاص للجنرال سيلفستري وتحديد، إذا أمكن، تاريخ وقوع ذلك، والشخص الذي يمكنه القيام بمثل هذا العمل.«

وفي 9 تموز/يوليو، صادق المجلس الأعلى للقضاء العسكري على التقرير المؤقت وتبنى توصياته مما أدى ببيرنُكّوِر إلى تقديم استقالته كمفوض سام. وفي 21 تموز/يوليو، تم تعيين لجنة خاصة من الكورطيس، تتكون من 11 من المحافظين و10 من الليبراليين، لدراسة تقرير بيكاسو ولتتكلف بالتحقيق في تورط

المسؤولين السياسيين في كارثة أنوال. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 1922 كانت التهم قد وجهت لسبع وسبعين ضابطا –من بينهم تسعة فقط يحتلون مناصب مسؤولية- لعدم قيامهم بواجبهم. إلا أن هذه المحاولة للبحث عن أكباش ضحية لم ترض الرأي العام. وطالبت أحزاب اليسار بإجراء تحقيق شامل حول تدخل الملك.

وكان جواب ألفونسو XIII على ذلك، غير ما مرة، أن على ضباط الجيش الاسباني أن يقلدوا روح الوحدة التي يتحلى بها الجيش الألماني الذي حافظ على انسحابه بعد هزيمة خطرة. وذكّر بقسم الإخلاص للعاهل، وأكد أن ليس لهم ما يخشونه ماداموا ملتفين حول العرش.

وفي صيف 1923، رفضت مجموعة من المجندين الجدد الإبحار من ميناء مالقة (MALAGA) وتمردوا واغتالوا رقيبهم. وبسرعة تم الحكم على متزعم هذا التمرد الصغير، ورتبته عريف، بالإعدام، غير أن تنفيذ الحكم لم يتم بسبب الحملة الشعبية المساندة لموقفه. ولم يكن للحكومة بد من توقيف كل عمليات إرسال الجنود إلى المغرب، لأن التحريض المعادي للاستعمار يؤثر على الجنود. ولم يكن بإمكان الجنود تلافي محاولة فهم لماذا يجب عليهم في العشرين إلى افريقيا، ولماذا عليهم أن يخاطروا بحياتهم. لقد جعلوا منهم جنودا في العشرين لأن سنهم عشرين سنة، ويريدون إرسالهم إلى افريقيا لقتل المغاربة. لماذا يجب علينا «تمدينهم» إن كانوا لا يرغبون في التمدن؟ هل نثقفهم نحن؟ إننا لا نعرف لا القراءة ولا الكتابة. قُرانا ليست فيها مدارس، ننام بثيابنا ملبوسة ونأكل البصلة وكسرة من الخبز الجاف.

نشتغل من شروق الشمس إلى غروبها ونموت جوعا وفقرا. رب العمل ينهبنا وإذا اشتكينا فإن الحرس المدني ينهكنا ضربا. ماذا سنُعلّم للريفيين ونحن بؤساء مثلهم؟

إن الانقلاب الذي قام به بريمودي ريبيرا في أيلول/سبتمبر 1923 وضع حدا لهذه التعليلات ولسنتين من الاحتجاج الشعبي، كما أنه حال دون نشر ومناقشة تقرير بيكاسو في البرلمان، وكذلك الخلاصات السياسية التي وصلت إليها اللجنة البرلمانية الخاصة. هذه الخلاصات التي لا تَكتشف فقط المدى الحقيقي للكارثة، وإنما أيضا المسؤولية الواضحة والملموسة للملك ألفونسو.XIII

كان لنضال عبد الكريم ضد الاستعمار الاسباني صدى عالمي هائل. وكتبت الجريدة البريطانية «مورنين بوسط» «ليست هناك حجج تثبت أن وراء الصراع القائم حاليا بين المغاربة والقوات الفرنسية-الاسبانية دافع ديني. إن الشعور بالكرامة الوطنية هو الذي يَخْفُقُ به قلب عبد الكريم. وهذا النضال ليس إلا أحد مظاهر مبدأ تقرير مصير الشعوب الذي أحسن وصفه السيد لنسين عندما قال إن ذلك المبدأ جملة مشحونة بالديناميت.«

وفي باريس طالب جاك دوريو(JACQUES DORIOT) ، أحد قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، في مجلس النواب بالاعتراف باستقلال المغرب وبتخلي الفرنسيين عن المغرب. وتوالت الإضرابات والمظاهرات والمهرجانات ضد القمع وضد «حرب المصرفيين والرأسماليين» ومن اجل «الاعتراف بجمهورية الريف المستقلة» و«الجلاء عن المغرب وعن كل المستعمرات». ولم تتوقع لومانيتي عن التنديد بـ«تقتيل شعب يكافح من أجل استقلاله» وعن حث الجنود على «التآخي» مع المقاتلين الريفيين. وكانت النداءات التي تقول: «يا أيها البروليتاريون الفرنسيون والريفيون اتحدوا ضد الرأسماليين» و«تآخوا مع الثوار المغاربة لطرد الامبرياليين» دائمة على صفحات لومانيتي. وتقول إحدى افتتاحيات شباط/فبراير 1925: «:إن ما يقوم به جيشنا لَهُوَ سلب واغتيال، وإن الجهاز العسكري في المغرب من أفظع أنظمة الديكتاتوريات والقهر الموجودة في العالم.«

»ويصرح نائب شيوعي آخر. إننا، نقولها عاليا وبافتخار، نناضل ضد احتلال المغرب لأنه ضد مصالح العمال الفرنسيين، ولأن الفلاح الفرنسي لا يرغب في العيش من استغلال إخوانه العرب. إن عبد الكريم يناضل اليوم من أجل السلم، إنه يريد السلم. وأعلن باسم الحزب الشيوعي أن نحن الذين نعترف بحق العمال الفرنسيين في الانتفاض، نعترف أيضا للأهليين بالحق في الثورة ضد مستعمريهم.«

وحوالي تشرين الثاني/نوفمبر 1925 تم اعتقال 105 مناضلين شيوعيين لمعارضتهم لحرب المغرب. وفي حزيران/يونيو من نفس السنة حرر باربيس نداءا للعمال الفكريين وطرح فيه هذا الخيار: هل تعارض الحرب، نعم أم لا؟ ووقع النداء من طرف محرري «كلارتي» والمجموعة السريالية ومجموعة الفلسفة المكونة من الفلاسفة الماركسيين ومن طرف مجموع 106 كُتّاب يوجد من بينهم رولان وديهاميل ولوفيير وبوليتزر وأراگون وإلوار وسادول وفايان كوتيري وفريدمان الخ. وكتب لويس أراگون في «الجبهة الحمراء» يقول:

اسمعوا أنين المغاربة المقتولين من طرف طياري الجمهورية الثالثة

وخصص نگويان نأي كوك، الذي سيصبح هوشي منه في المستقبل، عدة مقالات لنضال الوطنيين الريفيين في مجلة «المنبوذ .LE PARIA» -منبر شعوب المستعمرات. التي كان يديرها.

وبعث مؤتمر العمال الوطنيين المغاربة والتونسيين والجزائريين المنعقد في باريس في سنة 1924 إلى عبد الكريم بالبرقية التالية: «إن العمال الشمال افريقيين، لناحية باريس، المجتمعين في مؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي، يوم 7 كانون الأول/ديسمبر 1924، يهنئون إخوانهم المغاربة وقائدهم البطل عبد الكريم على انتصارهم على الاستعمار الاسباني ويعلنون عن تضامنهم معهم في كل ما يمكن أن يقود إلى تحرير بلادهم ويهتفون معهم: عاش استقلال الشعوب المضطهدة، والموت للاستعمار العالمي.«

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة نشرت الجريدة الانجليزية «إلسترد لندن نيو» صورا للطائرات الاسبانية وهي تطير على علو منخفض – الطيران على الطريقة الاسبانية على حد تعبير الريفيين- وتلقي بقنابل البنزين على القرى.

وفي كانون الأول/ديسمبر، وجوابا على استدعاء، وجهته له مجموعة من الطلبة الجامعيين من بوينوس إيرس تطلب منه القدوم إلى الأرجنتين، رد عبد الكريم برسالة موجهة لكل جمهوريات أمريكا اللاتينية مذكرا بالذكرى المأوية لمعركة أياكوشو التي هَزم فيها الجنرال سوگر الاسبانيين في البيرو: «إن شعب المغرب البطل يكافح الآن من أجل نفس المثل العليا التي طالب بها ميراندا وبوليفار وسان مرتين. إن الخصال التي نتحلى بها تمنعنا من قبول أية تبعية لأية دولة أوروبية. إننا نقدم حياتنا اليوم على مذبح حريتنا الوطنية.«

وفي نفس التاريخ، بعث للوطنيين الصينيين برسالة تقول: «أنتم في الشرق الأقصى ونحن في الغرب الأقصى نكافح معا ضد امبريالية تستعبد شعوبنا». عندما استولى برميدو ريبيرا على السلطة، وعد بحل المسألة المغربية بسرعة، وبشكل معقول ، وعين كمفوض سامٍ جديد الجنرال أيزبورو الذي عقد كأغلبية سابقيه –مؤتمرا مع الريسوني في شهر تشرين الأول/أكتوبر بسيدي موسى، ووصل إلى اتفاق يسمح بنقل الجنود إلى القطاع الشرقي، وبتَحمّل الريسوني مسؤولية الحفاظ على النظام والهدوء في جبالة. غير أن ذلك لم يكن إلا وهما خادعا. أولا، لأن الريسوني فقد جزءا كبيرا من سلطته وقد انضم أحمد اخريرو وهو من أحسن مقاتليه، إلى صفوف عبد الكريم، وفضلا عن ذلك كان الريسوني ما يزال مخلصا لسياسته القائمة على مراوغة الاسبانيين.

في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، شرع بريمودي ريبيرا في حشد وحدات [الجيش] الاحتياطي في المدن الساحلية أليكنط وألميريا. وفي الأيام الأولى من شهر آذار/مارس 1924 تصاعد الضغط الريفي على قطاع مليلية وهوجم الموقع الأمامي في تيزي عَزَّا. وفي نفس الوقت انضمت القبائل، الواقعة في المربع ما بين نهر تطوان وعياشة ووادلو والطريق بين تطوان والشاون، إلى الكفاح وأبادت القوات الاسبانية عن آخرها في كل تلك المنطقة. وقبائل جبالة وغمارة هذه، هي القبائل التي كانت توافق دائما على قيادة الريسوني لها، انضمت دفعة واحدة على رأسها اخريرو إلى عبد الكريم. وجاء ذلك ليُعطي مداً ووضوحا أكبر لحركة التحرير الوطني، التي لم يعُد من الممكن حصرها على الريف. وفي نفس الوقت أعطى للحرب [التحررية] قوة مادية ومعنوية أدت إلى الهزيمة على جميع الجبهات الاسبانية، وبسط المغاربة نفوذهم من الفَنْدَق إلى العرائش وقطعوا الطريق بين طنجة وتطوان وحاصروا الشاون. وفي بداية تموز/يوليو، بلغ الهجوم أبعادا خطيرة إذ كانت تقريبا جميع المواقع الاسبانية الموجودة في الجبال التي تحيط بالمدينة محاصرة. وكانت قوات الاحتلال عاجزة عن استعادة المبادرة بالرغم من أن القوة الجوية كانت تنتقم بقصف ورش مجموعة من القرى، وتقتل مئات النساء والأطفال العرب، في المناطق التي يسيطر عليها الوطنيون.

وعقد الديكتاتور مباحثات سرية مع الزعيم الريفي، واقترح هرسيو اشِيبَارْيَاطًا على السي محمد بن محمادي معاهدة سلام تمنح بموجبها اسبانيا الاستقلال الذاتي للريفيين في المنطقة التي يراقبونها. ورفض عبد الكريم مثل هذا العرض «السخي» واقترح من جهته إقرار السلام مقابل خمسة شروط هي: 1) الاعتراف باستقلال الريف. 2) أداء اسبانيا لتعويض قدره 20 مليون بسيطة. 3) أن تسلم اسبانيا لحكومة الريف 15 طائرة و120 سرية مدفعية للجبال. 4) أن يتم جلاء الاسبانيين عن المغرب. 5) عند قبول اسبانيا لهذه النقط ستتم دراسة مسألة السلم وتبادل الأسرى.

وفي نفس التاريخ أدلى بريمودي ريبيرا للصحفي الانجليزي ويب ميلر بهذه الأسرار: «لقد هَزَمَنَا عبد الكريم. إنه يحظى بالفوائد الكبرى لأرض [المعركة] ويستفيد من تعصب أنصاره. في حين أن جنودنا منهكون بحرب دامت عدة سنوات. إنهم لا يدركون سبب ضرورة الكفاح والموت من اجل بقعة من الأرض ليست لها أية قيمة. وأنا شخصيا من مؤيدي الانسحاب التام من افريقيا، والسماح لعبد الكريم بوضع اليد على ممتلكاته. لقد صرفنا ملايين لا تُحصى من البسيطة في هذا المشروع، دون أن نتسلم أبدا سنتيما واحدا. مات عشرات آلاف الرجال من اجل أرض غير صالحة ولا فائدة من حيازتها. غير أنه لا يمكننا الانسحاب نهائيا لأن البريطانيين لن يسمحوا لنا بذلك. إن بريطانيا العظمى تمارس تأثيرا كبيرا على الملك والملكة أميرة انجليزية كما تعلمون. وتخشى بريطانيا العظمى أن يؤدي انسحابنا إلى احتلال المنطقة من طرف فرنسا مما سيُلغي سيطرة البريطانيين على مضيق جبل طارق. وبالنسبة إلى المصالح الإمبراطورية لانجلترا، من الحيوي أن توجد دولة ضعيفة مثل اسبانيا في الطرف الآخر لجبل طارق إنها لا ترغب في وجود دولة قوية مثل فرنسا هناك».

إن بريمودي ريبير أدى بذلك إلى تزايد الحقد والقلق في صفوف الطائفة الافريقاوية من الجيش، وهي نتاج 16 سنة من الحروب الاستعمارية غير المنقطعة. وفي بداية 1924 أسس الجنرال كيببودي ليانو بسبتة نشرة تحمل اسم «مجلة الجيوش الاستعمارية». ولم تكن المجلة متخصصة في قضايا الإستراتيجية بقدر ما كانت الناطق باسم الذين كانوا يريدون الاستمرار في المغرب مهما كلف ذلك من ثمن. وتم منعها بعد صدور العدد الثاني الذي أثار نقاشات كبرى بسبب مقال المقدم فرانسيسكو فرانكو بعنوان «الجمود والخمول» والذي ينتقد أساسا السياسة الدفاعية التي تنهجها اسبانيا والتي تسمح لعبد الكريم بفرض مبادرته.

في أواسط تموز/يوليو قام الديكتاتور بزيارة مليلية. وفي يوم 19 دُعي من طرف ضباط اللفيف والجيش النظامي إلى حضور وليمة في المعسكرات الأمامية في بن الطيب. وحتى ذلك الحين كان بريمودي ريبيرا ما يزال متشبثا بفكرته حول شبه التخلي الكلي عن المغرب. وخوفا من حدوث أسوأ الشرور قرر الضباط التعبير عن سخطهم. وكانت جدران قاعة الأكل مطلية بشعارات مثل: «ان عقلية اللفيف عمياء وعدوانية بإباء». أما وجبة الطعام فقد كانت مكونة كلها تقريبا من ألوان من الطعام مُعدة بالبيض فقط. وتحمل بيرمودي ريبيرا الإهانة، لاسيما عندما قيل له إن الذين يريدون التخلي عن المغرب لا يحتاجون إلى «خِصِّي»، غير أن الضباط الحاضرين هناك لهم فائض من «الخصي» وأنهم مصممون على الكفاح. ووقع إغناء الاستفزاز بالنَّخْب الذي رفعه فرانكو «كنا نود، وهذه المرة الأولى التي يزور فيها رئيس الحكومة اللفيفَ، أن تكون قلوبنا مفعمة بالفرح. لكن، ولسوء الحظ، ليس الأمر كذلك، لأن حيرة مريعة تسيطر على نفوسنا». وواصل القول بأن سياسة الجيش يجب أن تكون سياسة تلافي كوارث كبرى، وان سبيل الوحيد بالنسبة إلى الوحدات الصدامية هو التقدم. واختتم حديثه على الشكل التالي: «سيدي الرئيس، إن هذه الأرض التي نطأها هي ارض اسبانية، لأن اكتسابها قد كلف أغلى ثمن ودفعنا أغلى العملات لتسديده ألا وهو الدم الاسباني الذي أريق.«

وعندما انتهى كانت هتافات عاش اللفيف! ليسقط الديكتاتور! قد غطت كل المكان المسور. وبعد ذلك تحدث بريمودي ريبريا وبدأ بالإشارة إلى أن الطاعة العمياء، للقيادة يجب أن تكون أيضا من شعارات اللفيف. وشرع في شرح أفكاره حول المغرب قائلا: إن مشاريعه لن تُدنس لا الشرف العسكري ولا الشرف الوطني. وعندما وصل إلى هذه النقطة قُوطع بالتصفيرات وصيحات الاستنكار. وأمام رد فعل مثل هذا، غير بريمودي ريبيرا اتجاه عرضه مؤكدا للضباط أن الحرب ستواصل حتى تُكلل بالنجاح وأن ما يقترحه هو تراجع استراتيجي. وانتهى بهذا التحذير: «أخاطبكم هكذا الآن. لكن يوم تصدُر لكم الأوامر، لن يكون لكم أي حق إلا حق الطاعة.«

وبالرغم من التعديل الواضح لموقف الديكتاتور، قدم فرانكو استقالته بعد الوليمة بقليل، الأمر الذي جعل الديكتاتورية في وضعية حرجة لأن المستقيل من أشهر الضباط في جيش افريقيا. وقد تضامن معه ضباط اللفيف الآخرون وضباط افريقاويون من فيالق أخرى. وفي مدريد أيضا تم الإدلاء ببعض التصريحات المؤيدة لفرانكو.

غير أن بريمودي ريبيرا رفض قبول الاستقالة، بل أكثر من ذلك، أمام العداء المتزايد قرر إيقاف التراجع العام نحو مليلية مما دفع فرانكو إلى سحب استقالته. ووصلت حدة التوتر إلى درجة أن مقدَّمين تحدثا مع كيببودي ليانو، في 21 أيلول/سبتمبر، عن الضرورة العاجلة لحل أزمة الثقة الموجود في صفوف الضباط. وقام مقدم ثالث، هو فرنسيسكو فرانكو، بنفس الشيء. وحكى كيببودي ليانو هذه الزيارة على الشكل التالي: «إن فرانكو، وبحزم أكبر من سابقيه، بعدما عبر لي عن الاستياء الذي يسود في صفوف الضباط، خاطبني بصراحة قائلا: إن قادة القوات الصدامية وبعض قادة كتائب جنود شبه الجزيرة الموجودين في تطوان، قد اجتمعوا واتفقوا على اعتقال الجنرال بريمودي ريبيرا وجنرالات حكومة المديرين الموجودين في منطقة الهاتشو، وبهدف إيجاد قائد من رتبة عليا يوحد الحركة جاء ليلتمس مِنّي قبول قيادة الجميع لتنفيذ الخطة المتفق عليها. وأضاف أن سرية معدة رهن إشارته وأنه سيذهب لاعتقال الجنرالات في الوقت الذي آمر بذلك.«

إن خطورة الوضع وضراوة هجوم عبد الكريم وسخط القادة العسكريين المتزايد، كل ذلك أدى إلى أنه عين نفسه مفوضا ساميا يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر. وأدت الهجومات الريفية في عز الخريف إلى طبعة مزيدة وغير منقحة لهروب أنوال. وبعد ثلاث سنوات من التشتت الأول، مُني جيش الاحتلال بنكبته الكبرى، الثانية واضطر إلى التراجع من جديد. وتقول الجريدة الأسبوعية «اسبانيا الجديدة» معلقة على الكارثة: «خلال ستين يوم حصدنا ستين هزيمة. إننا نُخلي جميع المواقع الواحد تلو الآخر أكثر من 200 –التي حصلنا عليها خلال 16 سنة من المعارك الدامية. إن 210000 جندي غير كاف و«المطلوب باستعجال زيادة 60000». وإن مشاعر الجنود تعكسها بصدق نكتة قالها مجند مطرود في نهاية 1924 عندما نزل بميناء مالقة وصرخ «عاش البحر»، ولما سُئل عن سبب هتافه بالبحر أجاب: «لأنه لولا البحر لكان الريفيون الآن في خليج بيسكايا!». كما يعكس ذلك أيضا خطاب بريمودي ريبيرا يوم 13 كانون الأول/ديسمبر عند استقباله للبقايا القليلة لجيش منكسر ومهزوم: «ادخلوا منتصرين إلى تطوان! أحسنتم أيها السادة الجنرالات والقادة والضباط والجنود». وبالرغم من أن هذه الجملة قيلت بجدية فإن القهقهة [التي أثارت] قد سُمعت في بيكُو.

وبدأت سنة 1925 بسيطرة عبد الكريم التامة على شمال المغرب باستثناء الحصون العسكرية الصغيرة في سبتة ومليلية والعرائش وطنجة وخارج هذه القواعد العسكرية كان علَم جمهورية الريف (وهو أحمر اللون وسطه معين أبيض وداخل المعين هلال أخضر ونجمة سداسية من نفس اللون) يرفرف في كل القبائل. وخلعت الدولة الجديدة الريسوني من منصبه كقائد على جبالة. إن هزيمة الاستعمار الاسباني هزيمة تامة. كيف يُفسر أن جيشا من الغوار، غير نظامي وشعبا متخلفا وصحفيا هزموا جيشا نظاميا وشعبا أوروبيا ومحترفي الحرب من الجنرالات والعقداء الخ؟ ليس تفسير ذلك صعبا بعدما اطلعنا على الخصال الإستراتيجية التي يتميز بها القادة العسكريون، وعلمنا أن 80% من المجندين أميون ومن الصعب اعتبارهم عناصر عسكرية فعالة، وإن العمود الفقير –كما يقول باريا كان حشدا من الفلاحين الأميين تحت قيادة ضباط لا مسؤولين. ومن جهة أخرى كانت معنوياتهم في القتال منعدمة، وأن كثيرا من الحاميات كانت تسلم سلاحها مقابل الحرية، وقد اعتاد الجنود تسليم بندقيتين من طرف كل رجل يُحرر. وأن الرشوة كانت عامة: «إذا لم تقبل بالسرقة لحساب الآخرين ولحسابك الخاص، فإنهم يخلعونك من منصبك وينقلونك بعد ذلك ثم يبعثونك إلى حيث تموت جوعا وتتعرض لخطر إصابتك برصاصة في كل لحظة. وإذا تجرأت على الكلام أو الاحتجاج فثمة وسائل أبسط: تُنزع منك شريطة رقيب بسبب أي خطأ تم تصحيحه وتجاوزه. بل أكثر من ذلك من الممكن أن يقع حادث لأي كان». تلك هي البراهين التي أدلى بها أحد الرفقاء للرقيب أرتورو باريا لكي يساهم في العمل التمديني لاسبانيا في المغرب.

وتحدث العديد من الرجعيين عن وجود مستشارين عسكريين سوفيات في الريف لتبرير انتصار عبد الكريم. وبما أن ذلك باطل تماما، لأنهم لا يقدمون أية دلائل على ذلك، فقد كانوا يقدمون المسألة كإشاعة لا يُعرف مصدرها. وهكذا فإن الكاتب الرديء والفاشي ريكاردو دي لا سييربا، مدير دار النشر الوطنية،

يقول، مشيرا باقتضاب إلى عبد الكريم، في كتاب الحرب الأهلية الاسبانية: «يبدو من المحتمل بما فيه الكفاية أن أحد التقنيين الروس كان يساعده في المدفعية بمنطقة الحسيمة. وإذا كان الأمر كذلك، نكون أمام أول تدخل سوفياتي في تاريخ اسبانيا.»
إن ادعاء وجود «يد موسكو» المطروقة وراء الأحداث يترجم الرغبة في كتمان المسؤوليات الخطيرة التي يتحملها القادة العسكريون. وإن شاهدا لا يمكن اتهامه بالماركسية، وهو فرنسيسكو فرانكو، يُسجل في «يوميات سريّة»: «نحن الذين عملنا في صفوف القوات الأهلية، نعرف جميعا الجملة المتداولة بكثرة بين المغاربة في هذه الحرب، والتي تقول «إن الملازم الأول فلان لا يعرف طريقة التصرف» وبذلك يريدون القول إنه مازال يجهل مكر الحرب وأنه يُطبق القوانين بشكل جامد دون تكييفها مع الطبيعة الخاصة للمعركة. وخلال هذه الحرب عانينا مرارا حالات يكون فيها «عدم معرفة طريقة التصرف» سببا في تزايد عدد الخسائر في الأرواح». إن كارثة الشاون التي أدت إلى 20 ألف قتيل والى خسائر كبرى في العتاد، دفعت قائد أركان الحرب آنذاك، الجنرال إكْناسيو دسبوخول إلى الإدلاء بالتوضيحات التالية: «إن قناعتي تترسخ يوما بعد يوم في أن نتائج الهجمات المفاجئة التي يقوم بها العدو، تعود إلى عجزنا ولا مبالاتنا أكثر مما تعود إلى ذكاء العدو. ففي كثير من الحالات يتقدم الجنود في صفوف متراصة وهم شبه نائمين، وآذانهم مغطاة بياقة معاطفهم ودون أن تكون أسلحتهم معدة... إنه من الضروري ومن المستعجل أن يُصدر القادة حالا، توجيهات إلى الضباط، ليعلم هؤلاء من جهتهم لضباط الصف وللجنود كيفية القيام بالحراسات، وكيف يجب عليهم السير في السبل الضيقة والطرق. فعلى الدوريات أن تتقدم على شكل مجموعات، ولكن في ترتيب مفتوح مع حماية وتغطية أجنحتها، وبالأسلحة معدة للرد الفوري على العدو. يبدو من الصعب التصديق أنه مازال من الضروري، بعد التجربة الطويلة لهذه الحرب، الاستمرار في إعطاء هذه الدروس التي تُضاف إلى الدروس المثيرة للاشمئزاز التي لقنتها لنا الحرب. وبالخصوص يبدو من الصعب التصديق أنه من الضروري تكرار التوصيات المتعلقة بتعليم وتدريب جنودنا باستمرار، وهم [جنود] مطيعون إلى درجة عالية وصابرون ومنضبطون كثيرا وشرفاء بهذا القدر، غير أنهم أيضا بدون تجربة ومفرطون في السذاجة. ابتداء من نشر هذا الأمر سيُفتح تحقيق في كل حالات هجوم العدو، وعلى القضاة أن يقرروا هل تم تدريب الجنود الذين تعرضوا للهجوم كما يجب، وهل كانوا متعودين على القيام بالحراسة، وهل كانت مراقبتهم من طرف قادتهم تتم يوميا، وهل كانوا يحظون بدعم كاف.»
لم تكن 16 سنة من الحرب ضد الشعب المغربي، كافية ليذهب القادة العسكريون إلى ابعد من، واحد، اثنين، يمين، شمال، نصف دائرة، إلى الأمام!
عندئذ تتدخَّل فرنسا. لقد تابعت باريس انهيار المواقع الاسبانية بقلق متزايد، بالرغم من أن موقفها كان محايدا. لكن الهزيمة التامة للجيش الاسباني ملأت الاستعمار الفرنسي قلقا، لأن تأسيس واستمرار دولة مستقلة في الريف، لا يُعرض للخطر منطقتها المغربية فقط، وإنما جميع أراضيها الاستعمارية الواسعة أيضا. وإن تشجيع بؤرة للأوهام في الريف، يقول ليوطي، سيُشكل تهديدا خطيرا للحضارة والسلام في الغرب. ومن جهة أخرى، كان ليوطي يعلم أن الفراغ الذي يتركه الاسبان لا يمكن ملؤه من طرف فرنسا، لأن انجلترا كانت تسهر بحذر على أن يكون شبابنا هم الذين يموتون لكي لا تستقر فرنسا أو أية امبريالية أخرى قبالة جبل طارق. إذن فالمخرج الوحيد الذي كان لدى الفرنسيين هو مدُّ يَد المساعدة لجيوش الاحتلال الاسبانية التي خارت قواها. وللدخول في الحرب ضد عبد الكريم بحثوا عن الذريعة التي تتمسح لهم بذلك، وقد وجدوا تلك الذريعة في إحدى القبائل التي قسمها عقد الحماية إذ كان شمالها في يد الاسبان وجنوبها في يد الفرنسيين. وبعد التقدم الريفي أصبحت قبيلة ورغة مقسمة بشكل مصطنع بحيث يتبع بعضها لسيطرة الاستعمار الفرنسي والبعض الآخر لدولة الريف المستقلة والفتية. وإن الحوادث التي نتجت عن وضعية مثل هذه، دفعت الفرنسيين إلى محاولة وضع الجزء الشمالي من قبيلة ورغة تحت مراقبتهم. وأدى ذلك إلى الحرب بين الريف والامبريالية الفرنسية. وأكد عبد الكريم أن «هذا الحزام من الأرض كان تحت السيطرة المباشرة للريف عندما أقدم الفرنسيون على احتلاله. ولا فرق بالنسبة إلي بين كون اسبانيا تعتبره تحت نفوذها وبين كون الفرنسيين يدعون أن يشكل جزءا من الأراضي الواقعة تحت حمايتهم مادامت حكومة الريف لم تعترف أبدا بتقسيم المغرب إلى مناطق خاضعة لحمايات مختلفة.»
وإلى حدود صيف 1925، كان الفرنسيون قلقين بما فيه الكفاية لتجنب تحرير تازة وفاس من طرف الريفيين، نتيجة انضمام العديد من القبائل إلى الميثاق الوطني لعبد الكريم. وأمام مثل هذه الانتفاضة اضطرت الحكومة الفرنسية إلى عَزْل المرشال ليوطي وتعيين طُيدورستيكْ في منصبه. وعينت أيضا الجنرال نوهان قائدا للعمليات، وكلفت المرشال بيتان بتوجيهها. وفي نفس الوقت وصلت إلى المغرب وحدات للدعم مكونة في أغلبيتها من جنود محنكين سبق لهم المشاركة في حرب 1914 الكبرى.
عُقدت بذات الوقت اجتماعات مطولة في مدريد للوصول إلى وضع خطط مشتركة وإلى رسم الحدود بين الحمايتين بشكل واضح، وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن في 21 تموز/يوليو. وبعد سبعة أيام زار بيتان تطوان. وكان الاتفاق يقضي بأن يضع الاسبان موضع التنفيذ خطة الإنزال –التي أثارت كثيرا من الجدل- في خليج الحسيمة قرب أجدير عاصمة دولة الريف، بينما سيُغير الفرنسيون من الجنوب واضعين عبد الكريم بين نارين. وبدأت العمليات في 8 أيلول/سبتمبر، وفي الوقت الذي كان عبد الكريم يُحاصر تطوان للحؤول دون الإنزال، تمَّ إنزال 10000 رجل في الحسيمة وتخندقوا بعدما توغلوا بكيلومتر ونصف فقط نحو الداخل.
وبعد تأمين رأس الشاطئ، نقل بريمودي ريبيرا وحدات صدامية لفك الحصار عن عاصمة الحماية، وتم له ذلك في 13 أيلول/سبتمبر. وأرغم جنود اللفيف على خوض قتال ضارٍ خلال 18 ساعة لطرد الريفيين من مواقعهم. والحدث الذي وقع بعد ذلك بقليل، عندما كان فرانكو يراقب وحدات اللفيف مندهشا لرؤيته، لما رأى رؤوس المغاربة معلقة فوق رماح البنادق، يعطي فكرة عن قساوة الرجال الذين كان فرانكو يقودهم. بعد فك الحصار استمرت عمليات الحسيمة، وتم احتلال ملموسي وجبل مورو في 23 أيلول/سبتمبر، وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر احتلت بلدة أجدير حيث أحرقت جيوش الاحتلال منزل عبد الكريم.
في نهاية تشرين الأول/أكتوبر كان الفرنسيون قد استعادوا كل الأراضي التي كانوا قد فقدوها في الجنوب. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر قارن بريمودي ريبيرا الإنزال في الحسمية بمعركة ترافلكار[7] واحتلال تونس في 1535، وبعد ذلك وَشح صدره بالحماية الكبرى لسان فرناندو. وخلال اجتماع عُقد في وجدة في نسيان/ابريل 1926، سلمت فرنسا واسبانيا بالاستقلال الذاتي للريف فيما يخص الشؤون الفلاحية والاقتصادية والإدارية تحت السلطة الاسمية للحماية. إلا أن عبد الكريم عاد إلى المطالبة بالاستقلال وقطع المفاوضات. إن تفوق القوات المشتركة الاسبانية-الفرنسية وخصوصا في مجال الطيران (إن أحد أسراب الطائرات الفرنسية، وهو السرب الشرفي، كان يقوم بمعدل 470 مهمة يوميا) وضرورة القتال على جبهتين أدى إلى اضطرار عبد الكريم إلى تسليم نفسه في 25 أيار/مايو 1926 ونُفي إلى جزيرة لاريونيون. واحتج الاسبان لدى الفرنسيين، وكتب فرانسيسكو فرانكو: «إننا نترك [ميدان القتال] وفي قلوبنا الرغبة في فرض عقاب رادع على المجرمين، عقاب لم تره الأجيال قط». لكن باريس تصرفت بطريقة ذكية عندما لم تجعل من عبد الكريم شهيدا للقضية الوطنية.
إن استسلام القائد الريفي لم يؤد إلى تشتت كل قوات الأنصار بل استمرت العمليات العسكرية خلال سنة بعد ذلك. وتدريجيا أصبح الجيب المنشق مضايقا من لدن كل أطرافه مما أدى إلى إنهاك ويأس المقاومين. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر من سنة 1926، بلغ عدد الأسلحة المنزوعة من القبائل 36 ألف بندقية. وكانت عمليات 1927 تكتسي طابع الدوريات البوليسية أكثر من طابع العمليات الحربية. وفي 10 تموز/يوليو تم الاستيلاء على آخر موقع مغربي. وخلال الخمسة عشر شهرا الأخيرة احتل الجيش الاسباني 39 قبيلة بكاملها وأنهى احتلال 12 قبيلة أخرى، واستولى للعدو على 42000 بندقية و130 مدفعا و236 مدفعا رشاشا و8 مدافع هون و5 بنادق رشاشة وكمية ضخمة من الذخيرة.
في تموز/يوليو 1927، صرح الجنرال سان خورخو، الذي كان يدير المفوضية السامية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1925، لمجلة «أ.ب.س»: «»كان نزع السلاح أحد المحاور الرئيسية لسياستي. ولم يستسلم إلي أي أهلي لا يحمل بندقيته. هل لا يُؤخّر هذا الشرط الاستسلامات؟ لم يكن يهمني ذلك، ووجود البنادق أمامي لا يشغل بالي، لا أريدها أن توجد خلفي.»

[7] ترافلكار (الطرف الأغر) معركة بحرية وقعت في 1805/10/21 حيث تمت التضحية بالأسطول الاسباني وشكلت انتصارا كبيرا للانجليز على نابليون

احتفلت الرجعية في صخب بنهاية الحرب، وتم إعلان يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر عيدا للسلام، وفي كل صلاة كانت الأساقفة يحمدون الهخ القدير على الجرائم التي ارتكبت وعلى القمع الشرس المسلط على الريفيين. ومن 1927 إلى 1930 اجتاحت جميع القبائل موجة من الإرهاب. ولكي لا يقع الإخلال بـ«التهدئة» كان يجري البحث عن أدنى المؤشرات التي يمكنها أن تفترض وجود أية محاولة للتنظيم أو للدعاية الوطنية. وفي نهاية 1927 وجه بريمودي ريبيرا نداء «أبويا» إلى المغاربة قال فيه: «لا أجهل أنه مازال هناك متمردون، وبسببهم لا يستسلم آخرون خوفا [منهم]. والخوف من الأشرار هو أكثر أشكال الخوف شناعة. إن الرجال الصالحين يناضلون ضد الغش والشر والأهواء. وانتم طيبون وشرفاء وعليكم أن تسلكوا سلوكا حسنا. ترجوا هادئين وتمتعوا بسلامكم. وإن لم يُسلم أحدكم سلاحه بعد، فليفعل ذلك بسرعة لأن في البندقية هلاككم، ولا تكترثوا بنزع السلاح، كونوا مستقيمين وصادقين وأوفياء، واعملوا وسيجعلكم الله أغنياء وسعداء. ويمكنكم العيش في طمأنة ونعمة أكثر من اي شعب. وإن الذين يخدعونكم ويقودونكم إلى التمرد، يعرضون نعمتكم وطمأنينتكم للخطر. أبعدوهم عندكم واقتلوهم وستكونون أغنياء وسعداء.«

وحوالي منتصف 1928، وزعت المفوضية السامية على القوات القمعية تقريرا للجنة الشؤون الأهلية. بعد أعطاء توجيه حول أحسن طريقة للقيام بالعمل البوليسي، يُحلل التقرير الثورة التي سُحقت مؤخرا. ومن الصعب العثور على تشريف لنضال الشعب المغربي اكبر من الذي يتضمنه تقديم هذا التقرير السري الذي حرره أولئك الذين يعتقلون ويعذبون ويغتالون الوطنيين المغاربة. وهذا ما يقوله التقرير: «إن الصراع لم يكن ضد جيش نظامي، بل كان الصراع ضد كل شيء، ضد المناخ، ضد الأرض، ضد الزعماء، ضد قُطّاع الطرق، ضد متعصبين وضد جماعات بكاملها رجالا ونساء وأطفالا. وإذا برز قائد فغنه يُطاع ما دام يكافح ضدنا ولما يستسلم لا يبقي مطاعا. ولم يكن من الممكن عقد معاهدة مع أي أحد. وعندما يُهزم قائد يبرز مائة قائد يعوضون ويلغون المعاهدة.

وهكذا، فمنذ 1909 حتى سنة 1927، حيث كان احتلال باب تازة، ونزع السلاح من السكان تتويجا للعمل، كان كل ساكن مقاتلا بل أكثر من ذلك قائد فرقة، وشكل كل البلد مجموعة مسلحة.«

================================

الفصل الثالث

التهدئة!

في الوقت الذي لم تكن أصداء الطلقات التي تُغتال بها أبرز الشخصيات المغربية قد أُغمدت بعد، وفي الوقت الذي كان صراخ المعذبين في مصالح المراقبة واحتجاجات آلاف وآلاف الريفيين مازالت تُسمع، أعطى سقوط الملكية في اسبانيا زخما جديدا للرغبات الوطنية للمغرب. إن رجال مدريد الجدد كان لهم ماضٍ عريق كمناضلين من أجل التخلي عن المغرب. إذن كان من المنطقي أن يُنتظر منهم، على الأقل، التخفيف من الضربات التي كانت تنهال على المغاربة بدون توقف منذ أن أرغموا على إلقاء السلاح. وسبق للجمهوريين والاشتراكيين أن تزعموا كل تظاهرات السخط، وانتقدوا بصرامة عمل الملك في المغرب ودعوا إلى احترام استقلال الشعب المغربي. والآن، حان الوقت لاستدراك الخطأ. وفي الأخير، أتيحت لهم الفرصة للعمل، ولم يعد من الممكن لهم الحديث عما لم يفعله الآخرون، أو عما يقترحون القيام به. إلا أن خيبة الأمل حلت بسرعة. وأدرك الريفيون أن الأمر يتعلق بنفس الكلاب وإن اختلفت أطواقهم، و أن تحريضهم المعادي للاستعمار لم يكن يستهدف سوى «دخول الدار» من أجل التسلق للسلطة .فمن 1931 إلى 1936 لم يقع ولو أدنى تغيير سياسي-اجتماعي في الحماية، مادامت الحقوق] التي يُخولها] الدستور غير مكتوبة بالبربرية. إن الإدارة الجمهورية، سواء في مدة السنتين الإصلاحيتين أو السنتين السوداويتين، لم تحاول حتى «أنسنة» النظام ولا إعطاء المغاربة بعض الحقوق ولا منحِهم الاستقلال الذاتي الخ. فقد اقتصروا فقط، وحصرا، على مواصلة «التهدئة» التي بدأتها الديكتاتورية. وسبق أن رأينا كيف تحاول هذه التورية إخفاء معسكر حقيقي للاعتقال بالنسبة إلى السكان المغاربة. إن جمهورية الكادحين من كل الطبقات، كما ورد في البند الأول من دستور 1931، حاولت أيضا إتقان الآلية القمعية والمراقبة البوليسية. وخططت للمشروع سياسة استعمارية، على غرار وصورة السياسة الاستعمارية الفرنسية، يرمي إلى استئصال كل فكر وطني من عقول المغاربة ولحسن الحظ، أدى الصراع الطبقي العنيف، الذي كان يدور في شبه الجزيرة، إلى بقاء كل هذا حبرا على ورق. وأمكن تحقيق بعض الإجراءات فقط، منها: فرض الجواز أو بطاقة الهوية للتنقل من قبيلة إلى أية قبيلة أخرى، وضع بطاقة معلومات بوليسية لكل السكان العرب في المنطقة، والقيام بمناورات عسكرية سنوية، وإعطاء تسهيلات للهجرة الإسرائيلية مع منح امتيازات لها، وإصدار مرسوم يفصل التعليم البربري عن التعليم العربي. واعتبارا للانفجار الاجتماعي الهائل الذي كانت تعيشه المتربول، يمكن القول إن السنوات الست من السيطرة الاستعمارية الجمهورية كانت سنوات إهمال تام وشامل. فمن رئيس الجمهورية حتى آخر مناضل في حزب من أقصى اليسار، كان الكل ينسى وجود مستعمراتنا، وذلك ما لم يكن يسقط فيه حتى أبلد الرجعيين بمن فيهم قادة الحركة الفاشية. إن مسؤولية القادة الجمهوريين والعماليين لفظيعة. وإذا كان بريمودي ريبيرا قد حاول، فور قيامه بالانقلاب، أن يكون منسجما مع المواقف العلنية التي دافع عنها في 1917 و1918 بطرحه مشكلة التخلي عن المغرب، فكيف برجال ليبراليين واشتراكيين وماركسيين لم يحاولوا القيام بأدنى إصلاح استعماري؟ قبل الخوض في الأجوبة الممكنة على هذا السؤال، لنستعرض، حسب التسلسل التاريخي، الأحداث الرئيسية والتصريحات المتعلقة بالمغرب منذ 14 نسيان/ابريل 1931 إلى حدود عشية شباط/فبراير 1936.

بينما كان السكان الاسبان بمليلية، المدينة المحروسة بقوة من طرف الجيش، يحتفلون بالانتصار الجمهوري، بنوع من الاحتقار للمغاربة، صاح قائد اشتراكي من أعلى شُرَفِ مقر البليدة قائلا: «إن الشكل الذي تطورت به الأحداث الهامة فيما وراء الحدود، سيشكل دليلا، على أن اسبانيا لا تبدأ في البرانس»، وطرح برنامجا استعماريا شاملا قائلا أن: «لاشيء ولا أحد سيُخل بالهدوء الصارم لهذه الحركة. وراء هذه الجبال تحدق فيكم نظرات شعب جئنا لتربيته، فلتكن حكمتنا قوية حتى يصل إليهم التفكير الاسباني بكل وضوح. ولئن فضلت الحماسة للجيش من أجل المشروع العسكري في ظل الملكية، ففي ظل الجمهورية سيفضل لنا العزم لنعلمهم العيش بكل سمو حياة شريفة وجديرة بالاحترام». وفي صباح نفس يوم 14 نيسان/ابريل، أطلقت النار في تطوان على مظاهرة للمغاربة كانوا يعبرون عن فرحتهم [بانتصار الجمهورية] رافعين الأعلام الجمهورية الاسبانية والأعلام الوطنية المغربية. ولما شاع خبر وجود عشرة جرحى في حالة خطيرة، حاصر حشد من العرب مبنى المندوبية السامية، مما أرغم المندوب السامي على الفرار إلى طنجة. وتصاعدت الاضطرابات، وفي 23 نيسان/ابريل أعلنت الحكومة الجمهورية حالة الحرب «من أجل منع أعداء متسترين من تخريب عمل عدة أجيال، بواسطة دسائس لا تطاق، أجيال تحظى اليوم بشرف تمثيلها». وفي 21 نيسان/ابريل عينت الحكومة الاشتراكية الجنرال سان خروخو مندوبا ساميا. وفي 28 نيسان/ابريل اتفقت البلدية الاشتراكية لمليلية على عدم حل الحرس المدني «لأن هذه المدينة عاشت التجربة الحزينة والمأساوية لسنة 1921. وذلك هو ما جعل من الضروري تسليح المعمرين في تنظيم من نوع الحرس المدني قد يساعدهم في دفاعهم في حالة وقوع مأساة أخرى ممكنة. والتجأ إلى هذه الهيئة على الخصوص سكان الناظور وسلوان وجبل أعرويت وكل أولئك الذين يتعاطون الاستعمار [الفلاحي] ويضطرون إلى العيش في البادية. إن البندقية تشكل ضمانة بالنسبة إليهم كما هي ضمانة بالنسبة إلى الدولة في نفس الوقت، ولا أحد يمكنه أن يدافع على الأرض أحسن ممن يدافع عن أملاكه وعائلته». وفي اليوم التالي تم استقبال سان خورخو بتطوان من طرف الاسبانيين وهم يهتفون: عاش الزعيم! وعند رده على تهاني ممثل فرنسا نوركيت، قال سان خورخو بأن «الجمهورية لن تنسى أبدا حملة الريف المجيدة التي تآخت خلالها جيوشنا، وكافحت حتى النصر من أجل السلم والثقافة والتقدم في الحمايتين». ومن القول إلى الفعل. ففي 5 أيار/مايو فرق الجيش مظاهرة للعمال المغاربة مما أسفر عن عدة قتلى. وكان العمال يطالبون بثماني ساعات للعمل اليومي، وبتساوي الأجر اليومي مع أجر العمال الاسبانيين، وبإعطائهم الأسبقية في العمل لأنهم من مواليد البلد. إن احتلال تطوان من طرف الجيش وإعلان القوانين العرفية جعل حدا، وبشكل عنيف، لأول اضطراب هام واجهه الجمهوريون. واستحسنت فرنسا وانجلترا «صرامة» الجمهوريين حيال الوطنيين المغاربة. وهكذا علقت «الديالي تلغراف» في افتتاحيتها ليوم 23

نيسان/أبريل» 1931 إن الحس الوطني الاسباني، لا يمكنه أن يكون مستعدا للتخلي عن المجال الاستعماري الوحيد، الذي تحدد أهميته وموقعه الاستراتيجي مكانة اسبانيا كدولة عظمى، وذلك أكثر من أي عامل آخر. ولنفس السبب لن يكون الجمهوريون مستعدين للتنازل عن الموقع الممتاز الذي يحتلون.«
وعبرت الجريدة الفرنسية الصادرة بالمغرب «لافيجي ماروكان» عن ثقة مماثلة أيضا: «إن تغيير النظام لا يُقلقنا. إننا واثقون من أن الجمهوريين الاسبانيين لن يتخلوا أبدا عن الأرض الريفية التي روتها دماء كثير من أبنائهم الذين سقطوا إلى جانب أبنائنا دفاعا عن الحضارة.«
وفي نفس التاريخ، جاءت تصريحات إنداليسيو برييتو [الذي قال] «إن الحكومة ستحافظ على وحدة الحماية وعلى أكثر العلاقات وُدا مع فرنسا من أجل نجاح العمل المشترك». وتصريحات اليخانْدرو لورو «إن منطقة الحماية الاسبانية في المغرب لا تشكل مستعمرة. إنني اعتبرها بمثابة رأس جسر ممدود بين أوروبا وافريقيا «وتصريحات الجنرال سان خورخو «إن المغرب ليس هو اسبانيا، ولا يمكنه أن يكون مثل اسبانيا مسرحا لصراعات سياسية. واليوم، ولحسن الحظ، ليست عند المغاربة أسلحة، غير أن ذلك لا يشكل ضمانة كافية على أنْ لن تُثار حالة حرب حقيقية. ولا يمكن نهج إلا سياسة واحدة قوامها: السلطة والعدل من طرف الحامي والخضوع والنظام من لدن المحمي.«
لم تكن هذه التأكيدات تُبشر بأي خير بالنسبة إلى وفد الوطنيين المغاربة السادة: سيدي محمد البوهالي وسيدي أحمد غيلان وسيدي عبد السلام] بنونة] وسيدي اللبادي الذين سافروا إلى مدريد في 6 حزيران/يونيو ليسلموا إلى الكلاسمورا الوثيقة التالية:
فخامة الرئيس،
إن فرح سكان المنطقة سكان المنطقة الأهليين، كان عظيما لما علموا بانتصار الجمهورية في اسبانيا، وقد ابتهجوا بهذه المناسبة، كما أن ميلاد الجمهورية أثلج صدورهم وهللوا له جميعا. وفي هذه المنطقة تم الاتفاق على تكوين لجنة لتُهنئ الحكومة الجديدة وتقدم لها تأييدها المطلق. وهذه اللجنة تمثل في نفس الوقت الطموحات التي تتوق إليها منذ أمد بعيد [هذه المنطقة]، مع الأمل في أن تستحق من طرف رجالات النظام الجديد، الترحيب برغباتها التي تُشكل مُثلها العليا التي لم تستطع مُثُلها العليا التي لم تستطع التعبير عنها لحد الآن لأسباب شتى.
ولهذا الغرض، فإن لجنة المنطقة، بعد تكوينها، تتشرّف باستقبالها من طرف معاليكم، وستعتبر هذا اليوم من أسعد أيامها. وفي نفس الوقت تتشرّف تسليمكم هذه الوثيقة الموقعة من لدن أبرز المسلمين بالمنطقة، وتُشكل وثيقتُهم دليلا على صداقتهم المخلصة وتأييدهم المطلق للحكومة، كما أنها تتضمن في نفس الوقت بعض المطالب التي تم التي تُمثّل إصلاحات عادلة ومنصفة، ومن الأكيد أنها ستلقى الترحيب من طرف معاليكم.
وبهذه المناسبة يشرفني أن أبلغكم أصالة عن نفسي ونيابة عن سمو الأمير خليفتنا، وعن عموم السكان وعن زملائي، أصدق تهانينا بمناسبة تعيين معاليكم رئيسا للجمهورية الاسبانية. وإننا لا نشك في أن معاليكم وكذا الشخصيات التي تكوّن الحكومة الحالية سترحب بمطالبنا وتقدم لنا الدعم الذي نلتمسه لتحقيقها حتى يعم نفعها على المنطقة وعلى ازدهارها. وذلك مع صيانة تعاليمنا الدينية، وحقوقنا وعادتنا وتقاليدنا القائمة، وحتى تكون هذه الإجراءات باعثا على توطيد علاقات الصداقة المخلصة.
وإننا لنعدكم بالتعاون معكم من أجل انجاز كل إعادة تنظيم تكون ضرورية مادامت جميع الإصلاحات الاجتماعية ترمي إلى تحقيق أهداف عامة وليس خاصة، ويجب أن يساهم فيها الحماة والمحميون، توحدهم المصلحة المشتركة التي تجعل منهم أسرة واحدة، وقد سجل لنا التاريخ ذلك في أخباره. وفي الأخير نطلب من العلي القدير أن يقود خطانا تحت رعاية سمو الأمير الخليفة وقيادة الحكومة الحامية للجمهورية الاسبانية:
»-1الحريات العامة: الصحافة، الاجتماع، التجميع، التعليم، التنقل عبر كل أرجاء البلاد، تكوين النقابات،
»-2التعليم: توحيد الخطط في جميع مناطق المغرب. الرفع من عدد مدارس التعليم الابتدائي، إنشاء التعليم الثانوي ومدارس المعلمين.
»-3العدل: «اختيار القضاة عن طريق المباراة. تقديم راتب كاف [للقضاة] من الميزانية العامة للدولة، وليس من حقوق المتقاضين. فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
»-4الفلاحة: تكوين مِلكية عائلية غير قابلة للتفويت، وذلك عن طريق توزيع الأراضي الجماعية. تقديم قروض للفلاحين. المساواة الجبائية بين الفلاح والمعمر الأوروبي، وحماية الفلاح من [انتهاكات] الإداريين الاستعماريين والمراقبين.
»-5البرولتاريا: تطبيق قانون الشغل الاسباني على العمال المغاربة وإعطاء نفس الأجر مقابل نفس العمل، ومساعدة العمال المغاربة العاطلين. تجديد الصناعة [التقليدية] المغربية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
»-6المالية: حذف بعض الضرائب، المساواة بين المغاربة والاسبانيين فيما يخص الضرائب الأخرى.
»-7الصحة: الرفع من عدد المؤسسات الصحية، توزيع الأدوية على المحتاجين، مكافحة السكن غير الصالح، ومكافحة الدعارة السرية والعلنية .إنشاء عدد كاف من الملاجئ للعجزة والمعوزين والرفع من مساعدات الحكومة للمنظمات الخيرية المغربية.«
إن مثل هذه المطالب التي كانت ممكنة [التحقيق] بما فيه الكفاية في إطار الجمهورية، لأنها كانت تكتفي بالمطالبة بأن لا يتوقف التغيير الذي وقع في اسبانيا في 14 نيسان/ابريل في مدينة طريفة، هذه المطالب قد تم رفضها من طرف الحكومة الجمهورية. وعادت اللجنة إلى تطوان بشكل عادي ومرت دون أن تثير أي انتباه على الإطلاق. وذهب الكلاسمورا إلى حد رفض الإعلان عن المطالب المغربية السبعة ما جعلها مجهولة كليا من طرف الرأي العام. والأفظع من ذلك هو أن لوسيانو لوبيز فيرير– الحديث العهد بالتعيين كمندوب سامٍ صرح في 10 حزيران/يونيو لجريدة «صول» بأن مشكل المغرب لا يتعدى كونه مشكل نظام وأمن. هناك بعض التحريض الوطني وبجنود صالحين سيسهر على أن يسود الهدوء. وصاحت إحدى الجرائد الرجعية بغيظ: أن قادة الحركة الوطنية يريدون الذهاب إلى أبعد مما يلائم مصالح البلد المحمي. فإذا سُمح بحرية الصحافة مثلا، لتنشر المذاهب الهدامة، فإننا سنتعرض لخطر جسيم، نظرا للجهل العام [السائد [في البلد.
وبعد ذلك بقليل، ومن أجل مساعدة العمل التمديني، صادق مجلس الوزراء على مرسوم تُعطى بموجبه تسهيلات كبرى لليهود الاسبان وللسكان العبريين من اجل الاستقرار في ما يُسمى المغرب الاسباني. وفي الوقت الذي كانت تُفرض عشر سنوات من الإقامة في شبه الجزيرة للحصول على الجنسية الاسبانية، كانت تكفي سنتان فقط في المستعمرة المغربية. «لان العنصر العبري هام وهام جدا، بالنسبة إلى اسبانيا في المغرب، من أجل توطيد العمل التهديئي»، كما ورد على لسان لورو.
وكان تعيين بن عبود كصدر أعظم جديد بمثابة صفعة للوجه المغربي، لأن من تم تعيينه عربي مُأسْبَنٌ يقيم في طنجة فضلا عن كونه حصل على الجنسية الاسبانية. إن ما لم تتجرأ على القيام به، لا الملكية ولا الديكتاتورية يتم تحقيقه من طرف اسبانيا الليبرالية والدستورية، ألا وهو تعيين [مواطن] إسباني يشغل وظيفة إسلامية واضحة. فلا يتم فقط عدم تحقيق المطالب السبعة بل تفرض إهانات، غير ضرورية من جهة أخرى، على السكان العرب.
وفي أواسط حزيران/يونيو صرح لركُو كباليرو في جنيف بأن الحكومة الجمهورية لا تنوي التخلي عن المغرب، بل مواصلة العمل الاستعماري. وأكد احد تابعيه، الذي سيُنتخب فيما بعد نائبا اشتراكيا عن المغرب، أنه من الأفضل الاستمرار في الحماية حتى لا تقع في يد دول أخرى. لكن مع تلافي أن يكون الأهلي مستغَلا لأنه يجب احترام حقوقه. إن هذه النظرية الاشتراكو-استعمارية مماثلة للاشتراكو-شوفينية التي فضحها البلاشفة في حرب 1914. كان من الواجب مناهضة الحرب وكشف القناع عن الذين وقفوا بجانب «برجوازياتهم» لأنها كانت أكثر ديمقراطية. وترجمة ذلك على صعيد المسألة الاستعمارية يعني الوقوف في وجه [احتلال] المستعمرات، وفضح الذين مازالوا لصالح المستعمرات، لأن معاملتهم [للمستعمرات] أكثر «ديمقراطية». غير أن ذلك يعني مطالبة ورثة الاشتراكية-الشوفينية بما لا طاقة لهم به في الوقت الذي كان ورثة البلشفية يسقطون أيضا في الاشتراكيو-استعمارية. وبحق برهنت جريدة استعمارية، هي «تلغراما الريف»، على أن «كل الأحزاب الاشتراكية، نظريا، تُعادي المشاريع الاستعمارية، لكنها حيثما حكمت فإنها لا تفرض مذهبها. وذلك ما وقع في بلجيكا، حيث لم يدَّع لنفسه الزعيم الشهير فندير فيلد، الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية، التنازل عن الكونغو. ونفس الشيء حدث في الدنمارك التي تحتفظ بجزر فيروي وكرويدلاند. والعماليون البريطانيون، الذين يتبنون أفكارا اشتراكية لم يُثيروا المشكل أيضا. ففي مصر يدافعون عن نفس

الرأي الوطني، لكي لا نسميه الامبريالي، الذي دافعت عنه الحكومات البرجوازية السابقة. ولئن وصلوا في الهند إلى استقلال ذاتي نسبي فإنهم يرفضون مشروع الاستقلال. وذلك لأن أسس الملاءمة والتعايش العام تفرض نفسها على الحاكمين ولو كانوا اشتراكيين». وتؤكد «أ.ب.س» أنه حتى لو كانت حكومة شيوعية، فإنها لن تجرؤ على مواجهة النزاع الدولي الذي قد يُثيره الإخلال بالوضع الاستعماري القائم. وز عندما أعلنت الجريدة الفرنسية «لوجرنال» من باريس عن احتمال وجود تهريبي للأسلحة لفائدة الوطنيين المغاربة، كذبت جريدة «صول» النبأ مؤكدة أنه: «من الممكن أن تتسرب بندقية ما لا أكثر. إن 50000 جندي و10000 شرطي يقومون بحراسة صارمة». وفي افريقيا –يلاحظ كاتب الافتتاحية –لا يمكن القيام بتكهنات من هذا النوع، لكن، في الأخير، كل الأمور إلى الاعتقاد أنه ليس ثمة الآن سبب للقلق، إن القبائل مجردة من السلاح.

إن إصرار الحكومة الجمهورية على حملة إهانة المستعمرين، دون أي سبب، أدى بها، في شهر أيلول/سبتمبر، إلى إقامة نصب [تخليدا لذكرى] «أبطال وشهداء الحرب» في قلب المغرب. وطول النصب 14 مترا ويُمثل جنديا في حالة تأهب ومكلل بالغار. وكان إعلان يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، كعيد عسكري صرف، يوما للجيش تعويضا لمختلف أعياد القديسين الحماة «براعة» إضافية أخرى للحكومة، لأن ذكرى الانتصار الاسباني على الأتراك لم تكن الأكثر مُلاءمة اعتبارا للعلاقة مع الشعب المستعمر. وعندما بدأت مناقشة مشروع الدستور، تساءل النائب أنخيل أسوريو إكّيارضو إذا كانت اسبانيا، بناءا على الفصل السادس، تعدل علنا ورسميا عن [استعمال [الحرب كأداة للسياسة الوطنية، فماذا ستفعل لو برزت بؤرة تمرد في المغرب ووجب إخمادها بقوة السلاح؟

غير أن التناقض قد تم حله بخبث من طرف خمينيس دي أسوأ عندما أجاب أن عمل الحماية لا يسوغ أبدا تسميته حربا وإنما عملية بوليسية. وتوسع في أفكاره وطرح في 6 تشرين الأول/أكتوبر في «لوكّران كوتيديان دي ماروك» بأن حكومة اشتراكية: «لن يكون لها من حل إلا البقاء على حملة عسكرية. وإن العديد من الاشتراكيين يفكرون مثلي، ويصرحون أحيانا بالعكس أمام الجمهور لأنه من الضروري استمالة العطف الشعبي»، ذلك ما أكده رجل القانون البارز.

في الخريف جرت مناورات عسكرية هامة، [عمليات] ببوليسية حسب اللغة الاصطلاحية الاستعمارية لخمينس دي أسوأ، تهدف إلى التأكد أنه بالإمكان نقل 25000 جندي، في وقت وجيز، إلى حيث تفرض الظروف ذلك من اجل إبادة كل محاولة تمرد. وذكر قائد قوات الاحتلال الجنرال كبانياس، أنه إلى حدود عهد قريب جدا، كانت جميع القبائل في حالة تمرد صريح، ومن تم مازال يوجد العديد من أنصار عبد الكريم، وان كراهية الاسبان من طرف المستعمرين شديدة بما فيه الكفاية. ولقد رد المقيم الفرنسي على ذلك قائلا: من الضروري الاحتراس من مناورات الجامعة الإسلامية التي لا تنبع ولا تخضع لتحريضات تولد في المغرب نفسه، بل هي حصيلة مخطط يشمل كل البلدان الإسلامية وبشكل خاص بلدان شمال افريقيا. ويجب التصدي لهذه الحرب الصليبية بحذر شديد ودون إهمال، واضعين دائما في متناول إدراك الأهليين المقارنة بين الخطب الدينية الهدامة للمتعصبين الميالين لفوضى وبين حياة النظام والعدل والرفاهية والهدوء، والتي هي نتاج خلق الثروة في البلد. ومادامت اسبانيا وفرنسا موحدتين من أجل هذا العمل لا يمكن أن يكون هناك غم. غير أن الأمر يختلف تماما إذا تنبه الاهليون إلى أن بيننا طلاقا أو على الأقل أننا غير مبالين.«

لقد عبر أحد المدعوين، وهو الملحق العسكري للسفارة الأمريكية القبطان روبيرهوف فليتشر، عن إعجابه بالعمل الذي أنجزته اسبانيا في المغرب، وقارنه بالمجهودات التي بذلتها في القارة الأمريكية. وبعد هذه العمليات اتفقت القيادات الفرنسية والاسبانية على تسجيل المعلومات حول كل الأهليين البالغين سن 14 سنة وأخذ صور لهم. وبموازاة هذه السياسة القمعية دعت الحكومة إلى مدريد، بمناسبة إعلان ألكلا سمورا رئيسا للجمهورية، ثمانية قواد من العملاء البارزين من بينهم سيدي عبد القادر وسيدي أمحروشن وهما خائنان للمغرب منذ 1909، وسيكونان في 1936 في البداية القائدين الوحيدين اللذين كان بإمكان التمرد الفاشي الاعتماد عليهما. ولم يحصل معهما اي مشكل، ولعب كل طرف دوره. إذ شكر أمحروشن الوجود الاسباني وعبر ألكلا سمورا عن امتنانه لذلك ووعدهم بعدم التخلي أبدا عن تمدين المغاربة.

وانتهت السنة الأولى من الحكم الجمهوري بزيارة وزير التعليم العمومي فرناندو دي لوس ريوس [إلى المغرب]. وفور ، في 29 كانون الأول/ديسمبر، صرح أن الاشتراكيين الاسبان عندما يمارسون السلطة، ويواجهون الوقائع، فإنهم يعملون بانسجام معها، ويولونها الأسبقية على تصوراتهم الإيديولوجية. وفي العرائش قام بزيارة الجالية اليهودية، وصرح لها أن العبريين لابد وأن يجدوا ذراع الجمهورية دائما مفتوحة من اجل استقرارهم في المغرب. وأنهى رحلته في القصر الكبير حيث اجتمع مع مناضلي الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني في «الدار الاشتراكية «وحذرهم بأنه «لا يمكن أن يغيب عن نظرنا بأننا نقوم بمهمة في الحماية، ولذلك لا يمكن أن تُطرح نفس المطالب التي تُقدم في شبه الجزيرة.«

وبدأت سنة 1932 بزيارة أخرى، وهي زيارة التي قامت بها لجنة من النواب الراديكاليين. وفي 16 كانون الثاني/يناير صرحت في سبتة أن كل اسباني يُقيم بالمغرب يجب أن يظهر بين المسلمين كنموذج للإنسان، وأن يضع على الرف إيديولوجيته معتبرا دائما أننا نوجد أمام شعب محمي. وذهب أحدهم إلى حد المطالبة بأن لا توجد أحزاب حتى فيما يُسمى مواقع السيادة وهي المكان الذي كانت الحكومة الجمهورية تسمح فيه بوجود الأحزاب فقط. وبعد شهر شُرع في نهج سياسة ترمي إلى فصل البربر عن العرب. فبينما كانت المنطقة الغربية مسلمة، استمرت المنطقة الشرقية في الحفاظ على مميزاتها البربرية. وكانت الإجراءات الجديدة تمنع استعمال العربية في الريف و[العربية] الريفية في جبالة. ولم تكن الجمهورية تفعل سوى محاكاة ما كان الفرنسيون يقومون به منذ أمد بعيد، أي «القيام بتطوير البربر خارج إطار الإسلام» «المارشال ليوطي)، مع الهدف المبيت الرامي إلى مضاعفة تقسيم الدولة المغربية. وفي أواسط آذار/مارس نُظم قانون الجمعيات في منطقة الحماية وينص فصله الرابع، في البند» ب»، على أنه «تعتبر غير شرعية الجمعيات التي تستهدف القيام بإحدى أو ببعض الجرائم التي تعرقل العمل الحامي لاسبانيا في المغرب». وأتى الربيع بزهرتين استعماريتين في نثر ازنيا ومرتينيس بريو. فقد أكد الأول، خلال تدخله يوم 31 آذار/مارس في البرلمان، أنه من اللازم إعطاء الدليل للأهليين على أن اسبانيا قادرة على استعمار المغرب بشكل أنساني ومفيد. وخلال رحلة قنص قصيرة عبر المحمية، ألقى الثاني، في 20 نيسان/ابريل بالكازينو الاسباني بتطوان، الخطاب التالي: «على الصعيد السياسي لا أدرك تمام الإدراك وجود ضرورة لاستمرار الكثير من الاسبانيين في رفع راية فئة سياسة. إن انقسام اسبانيي المغرب إلى أحزاب تترتب عنه هنا خسارة وطنية صرف. إن المثل الأعلى هو التمكن من التوفر مثل فرنسا على طاقم متبصر من الرجال الذين اكتسبوا تفوقا تقنيا لا يُنكر خلال تجربتهم الاستعمارية الطويلة في الجزائر، والذين يتوفرون في نفس الوقت على تربية سياسية تجعل منهم مدافعين ثمينين عن مصالح المتربول. والآن اسمحوا لي أن أقول ليس تحيا الجمهورية التي قد تُفهم بشكل متحيز، وإنما أن أنتهي بصرخة تجعلنا نهتز جميعا بنفس الشكل: عاشت اسبانيا.«!

وزارت لجنة أخرى، رسمية هذه المرة، يترأسها راموس نائب الكاتب العام في رئاسة المجلس، تطوان والعرائش والقصر الكبير والشاون وكتامة والريف والناضور أمتيوة، وفي إحدى المأدبات الكبرى والعديدة أكد السيد راموس إن «الذين يلاحظون من الخارج ردود فعل الشعب الاسباني تجاه المسألة المغربية، والذين يعتقدون أن في هذه القضية الخارجية، وهي أهم قضية خارجية بالنسبة إلى اسبانيا، سيحدث تغيير جوهري نتيجة تغيير النظام، يمكن لأولئك أن يسجلوا أن لا احد في اسبانيا يتحدث عن التخلي عن المغرب لأن لا أحد يرغب في ذلك. إن الملاحظين الأجانب قد أخطاوا: إن ما كان يريده الشعب الاسباني هو أن لا يبقى المغرب كابوسا بالنسبة إلى الأمة وأن تكون كلفته رخيصة». ولذلك عند استقباله، خلال الصيف، لوفد من القواد الذين يطالبون بقروض لبواديهم، نصحهم المندوب السامي بأن «لا ينظروا إلى النجوم»، وأن ينزلوا أنظارهم» إلى الأرض». وهكذا سيدركون أنه أمام المطالب «المتكررة والمتلهفة» فقد وجد نفسه مضطرا ليس إلى رفضها وإنما إلى أن أوحي إليكم بتقليصها، مشيرا لهم بأنه بإمكانهم إيجاد ما يبحثون عنه في المالية المحلية «بفرض ضرائب جديدة على القبائل.«

بموازاة التمرد الفاشل لسان جورخو -10 آب/أغسطس- دُشن معرض حول العمل الذي حققته اسبانيا في المغرب. وفي الفهرس نُشرت مسودة نظرية حول التماثل بين البربر والاسبان «نعلم أن السّلْتِيين والبربر كانوا السكان الأوائل لاسبانيا والمغرب... وعدد من المدن على طرفي المضيق تحمل نفس السابقة «طا» التي تعني وطن وأرض [...] وإن الاسم الريفي الذي يخططه البعض مع «جبلي» همجي، يشير إلى ساكن الساحل (الريف)، وبعد ذلك يمكننا القول ريفيين أو ساحليين، فنحن كالآخرين [...] إيبيرو بربر الذين كانوا الأبطال المحاصرين في ساكنطو ونومانسيا كما أن انديفيل وفبرياطو المدافعين عن استقلال الوطن ضد فيالق قيصر مثلما كان القائد يوغورطة في الطرف الآخر للأبيض المتوسط كابوسا بالنسبة إلى الرومان [...] وفي إقليمي تركونا وليون توجد

نواحي حافظ سكانها على المميزات العرقية وعلى ملامح سكان المغرب (الموريكَاطوس). وقديما كان الرجال حليقي الرأس مع الإبقاء على خصلة شعر في القذال، ومازالوا يستعملون، لحد الآن، السراويل المغربية... إن المجالس البلدية مازالت تجتمع لحد الساعة مثل المجالس أو الجماعات في الهواء الطلق وبميزاتها وعيوبها. وليس من المخاطرة في شيء تأكيد نفس الأصل البربري [...] ونعلم أن الشلحة تحتفظ بكثير من التشابه مع الباسكية.«[...]
وقد وضعت حدا لهذا الهذيان أطروحة جغرافية مذهلة عرضها النائب الراديكالي الاشتراكي أنطونيو خايين –البحر الأبيض المتوسط نهر- وعبارات لمرتينس باريو لم يكن يصدقها حتى هو، مفادها أن المغربي قد أدرك جيدا منافع السلم، وبما أن اتفاقاته الروحية مع الاسباني متعددة جدا، فهو يرتبط مع هذا الأخير بعلاقة صداقة طيبة، وإن لم تكن هذه العلاقة قد قضت نهائيا على أحقاد وكراهيات الأيام السابقة فإنها محت جزءا هاما منها.
ولردع الأقلية التي كانت ما تزال تكره [الاسبان]، تم تنظيم مناورات عسكرية جديدة في أيلول/سبتمبر في تمسمان كانت عبارة عن مناورات كبرى لإخماد بؤرة متمردة في جبال الريف. وتدرب حوالي عشرة آلاف رجل على الخصوصيات المميزة لحرب الجبال خلال أسبوع. وفي الاجتماع الذي عقده الضباط في اليوم الأخير بعد أن نبه المندوب السامي إلى أن «الأهلي» ليس عدوا ولا مهزوما وإنما أخ نقوده نحو التقدم، ويجب ردعه إذا تمرد ضد السلطة. غير أنه ليس بعدو، وانه قاصر وفي حاجة إلى وصايتنا : سجل [المندوب السامي] أهداف السياسة الاستعمارية الجمهورية والمتمثلة في» الإبقاء على الريفيين في محيطهم والتهيؤ، بشكل تدريجي، لتطوير ذهنيتهم باتجاه] تبني] تصورات وأفكار اسبانية». ورد على ذلك الجنرال تيرمن المدعو الفرنسي موافقا ومبديا الملاحظة التالية: «إن التجربة تميل إلى إثبات أن الأهليين الذين مَكَّنَّاهم من التعليم الأكمل هم الأكثر عداء [لنا]». واختتم الحفل الجنرال قائد جيوش الاحتلال الاسبانية مؤكدا، بجدية، أن الجيش البطل في المغرب، سيكون في كل حين سندا للجمهورية ولاسبانيا في هذه البقاع. وإن قضية سان خرخو، الحديثة العهد، الذي كانت له علاقات طيبة جدا مع عسكريي الحماية، هي التي تُفسر هذا الإعلان عن الإخلاص.
وأهم الأحداث التي انتهت بها السنة الثانية للجمهورية هي انعقاد مجلس العرائش، ومرسوم 8 تشرين الأول/أكتوبر وتسليم رخص للتنقيب عن المناجم واعتقال 500 وطني في باب تازة. إن اجتماع السكان المسلمين بمنطقة لكوس، المجتمعين بالعرائش، اتفقوا على المطالبة بتوسيع الإصلاح الزراعي ليشمل منطقة الحماية دون أن يعيرهم أحد أي اهتمام. وفرض الإجراء المتخذ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر الجواز على الاسبانيين لدخول منطقة الحماية، وكان العرب مطالبون بالجواز للانتقال من بلدة إلى أخرى. ومن بين الحيثيات التي تذكر في هذا القانون، تمت الإشارة الصريحة إلى ضرورة «عدم تمكين الذين ينشرون علانية أفكارا أو مذاهب تشكل خطرا سياسيا أو اجتماعيا من الدخول إلى المنطقة». وكان السبب في إصدار المرسوم هو ضبط شاحنة محملة بالمواد الدعائية الفوضوية خلال الصيف. ومن المعلوم إن الفيدرالية الفوضوية الايبرية والكنفدرالية الوطنية للشغل هما المنظمتان الوحيدتان اللتان حاولتا القيام بعمل سياسي في وسط الجماهير الريفية.
وبالإضافة إلى ذلك، كان المرسوم ينص على انه لا يمكن أن يستقر في المستعمرة، إلا أولئك الذين يملكون ثروات اقتصادية ليستقروا كمالكين، أو الذين يمكنهم العيش من ريعهم. وفي أواسط الخريف سلمت لشركات مناجم الريف، وسيطولزار، وألكنتينا، وبني مْسايبا، وأوروبيان اندرتن افريكان مينس التي كانت تستغل الجديد والرصاص والألمنيوم المغربي، سُلِّمت لها رخص من اجل التنقيب في بني ورياغل (الحديد) وتمسمان (الحديد) وبني حُزمار (الرصاص) والقصر الكبير (البترول (وبني بوُزْرَة (النحاس) وسبتة (الانتيوم). في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد هام من الوطنيين بزيارة الاسقف كليبوليس النائب الرسولي لمغرب في طنجة ليعرض عليه وضعية القمعه الموجودة في المنطقة الاسبانية، وسلم له مذكرة توضح بشكل مفصل، ابرز الأحداث. وفي اليوم التالي سافر الأسقف إلى تطوان حيث بلّغ للمندوب السامي بالمغاربة الذين قاموا بزيارته. وأدت حراستهم من طرف البوليس إلى اعتقال أزيد من 500 محرض وطني في عيد ميلاد المسيح، مما أدى إلى موجة من الاحتجاج في وسط السكان المغاربة تم إسكاتها بمزيد من نفي [الوطنيين]. وركزت الوثيقة أساسا على موقف المراقبين (وكان لكل قبيلة مراقب) الذين كانوا، قبل وخلال وبعد الجمهورية، يتعاطون للنهب المنهجي ولاستغلال العرب دون حدود. وكانت بيدهم، كسادة إقطاعيين حقيقيين، السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدوائر التي كانوا يراقبونها. وكانوا يتدخلون في قرارات القواد وينفذون إلى الأجهزة التقليدية، وينظمون المعاملات العقارية دون أنى تكون لهم معرفة بالتشريع الإسلامي للملكية. كما كانوا يسهرون على القضاء دون أن يعلموا هل تتبع القبائل تعاليم القرآن أو على العكس قوانين الأعراف والتقاليد، ويقررون في الشؤون المالية مع جهلهم بضرائب القبائل ويديرون الجماعات قافزين قفزة مصارع ثيران وبذلك كانوا مستعمرين اسبانيين. ومما كان يزيد من خطورة ذلك، ما يتسم به أولئك من ثقافة عامة رديئة، وتكوين غير كاف وجهل باللغة، وعقلية أبوية وجنوح مزمن إلى اعتبار القبيلة ساحة لجمعية خصوصية من المجرمين.
وافتتح العام الجديد، وهو آخر مدة السنتين الإصلاحيتين، خوان موليس المندوب السامي الجديد الذي صرح، حتى لا يكون دون مستوى سابقيه، انه لن يسمح بالدعاية الوطنية في المنطقة، وأن جنرالات الحاميات في افريقيا سيكونون أفضل مستشاريه. وكان خوان موليس هو المندوب السامي الرابع عشر الذي يتقلد هذا المنصب، بينما لم يعين الاستعمار الفرنسي خلال نفس المدة (21 سنة) إلا ثلاثة مقيمين عامين. وفي هذا الجانب، كما هو الشأن في جوانب أخرى، كان استعمارنا غير مرض بما فيه الكفاية. وفي شهر شباط/فبراير استقبل المغرب أولى زيارات السنة وهي زيارة النائب ونسيلا وكاريو من جناح يسار الحزب الاشتراكي. ذلك أنه بعد الحملة البوليسية التي استهدفت باب تازة، كان القلق يسود في الأوساط الاستعمارية في مليلية. لكن لم يكن ذلك هو السبب، لأن اليسار الاشتراكي أيضا التزم الصمت حول المسألة الاستعمارية .وفي 21 شباط/فبراير ألقى كاريو خطابا وسط الأعلام والهتافات البروليتارية بدار الشعب، لكنه لم يتحدث ولم ينشر إلى المسألة الوطنية المغربية. وإن الإصلاحات التي أدخلت على القانون الجنائي لعام 1870، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1932، بهدف «أنسنة الوثيقة التشريعية القاسية» خلال مدة سنة تقريبا إلى حين إصدار قانون جنائي جديد، إن هذه الإصلاحات لن تطال المغرب حسبما أوضحته الحكومة في بداية الربيع. فمغاربة سيبقون خاضعين لقانون الحرب لسنة 1914. وإن تخليد الذكرى المئوية لميلاد بيدرو أنطونيو دي ألركون مداح الاستعمار الاسباني، ووضع لوحة تذكارية في الدار التي سكنها بتطوان قد أثار استياء عميقا في وسط الشباب الوطني بعاصمة الحماية. وإن الصرامة التي يُطبق بها قانون الجوازات شهرت بها حتى الجريدة الاستعمارية «تلغراما الريف«،» لا يجب التضحية بشعب بكامله، بإخضاعه لإجراء غير منطقي ومقلق لتعايشه الودي مع منطقة التخوم.«
بعد أن وشح خوان موليس صدر قائد مجموعة الجنود النظاميين (ريكَولاريس) لمدينة مليلية بميدالية سان فرناندو «جزاء لسلكوه البطولي في فك الحصار عن كدية التامر خلال حملة الريف». وبعد تكريم الاستعماري البارز كانديدو لوبير حذر خوان موليس الفوضويين، في أيار/مايو، بأنه غير مستعد «لتحمل سوء السلوك نظرا للانعكاسات التي يمكن أن تكون له على المغاربة». فإن المندوب السامي لمدة السنتين الإصلاحيتين والمندوب السامي المقبل للجبهة الشعبية سافر إلى مدريد حيث عزا التحريض الوطني المتزايد إلى مناورات ملكية، معادية للجمهورية ومعادية لاسبانيا، وتحرض المغاربة على التمرد. وبعد أن نعت النضال الوطني للشعب المغربي بالرجعية، باسم الديمقراطية، أضاف «طالبت أن يتعلم الأطفال الأهليون الاسبانية. ولن تسند أية وظيفة لأي أهلي لا يتكلم لغتنا. ونصحت المراقبين، وهم موجهو ومرشدو المغربي، بتحفيز الأهلي على استصلاح أراضي جديدة للري يمكن زرعها، فإذا تشبث الأهلي بالأرض وبمزروعات مثل القصب الذي يتطلب نموه أربع سنوات، فذلك يشكل ضمانة لهدوء المنطقة، يجب أن نخلق لهم مصالح، إنه السبيل الوحيد لكي لا يقدموا على طردنا.«
ومع البدايات الأولى لحر الصيف، وصل إلى المغرب وزير الداخلية كسارسس كيروكَا، الذي صرح أن حكومة الجمهورية تدرس مخططا يسمح بجعل الحماية مكانا للتوسع بالنسبة إلى التجارة والصناعة الاسبانيتين. وبعد ذلك بأيام، في 2 تموز/يوليو، انفجرت بالقصر الكبير أحداث عنيفة معادية للاستعمار. وكان السبب هو عرض مسرحي قدم لفائدة المدرسة الاسبانية-العبرية. وكان العمل الفني الذي وقع اختياره يتطرق لغزو اسبانيا من طرف المسلمين، وكان الممثلون اليهود يرتادون ملابس عربية .واعتبر المغاربة ذلك بمثابة استفزاز، وطافوا في المدينة في مظاهرة مطالبين بتوقيف العرض المسرحي المذكور، وهاجموا مبنى الإعدادية والمديرية وهيئة التدريس والسلطات الاسبانية ومقاهي «لابْلاَطَ» و«لاَسْ كُلُومْنَاسْ» مراكز تجمع الاستعماريين واليهود. واضطرت عائلات يهودية واسبانية إلى اللجوء إلى العرائش لأن المغاربة استولوا على المدينة. وبعد أيام «حرر» الجيش القصر الكبير. إن السياسة الموالية لليهود التي

كانت تنتهجها الجمهورية، كانت ترمي إلى استعمالهم كممانعة للصواعق ضد الغضب الشعبي المغربي. إن الإسرائيليين كانوا الخرقة الحمراء التي كانت الحكومة تلوح بها لكي لا يهاجم الاستعمار الاسباني مباشرة. ودون السقوط في أي نوع من معاداة السامية، من اللازم الإقرار بأن اليهود شكلوا عامل كبح للانعتاق المغربي، ويتحمل مسؤولية ذلك بالتساوي، الاستعمار الاسباني-الفرنسي الذي كان يستعملهم كآلة حربية ضد] الحركة] الوطنية، والبرجوازية اليهودية التي كانت تقبل القيام بذلك الدور المكافأ جيدا بدون شك.

وبعد أسبوع، وقع تشتيتُ مظاهرات جديدة بالعنف من طرف الجيش في تطوان. وبالرغم من ذلك استطاع القادة الوطنيون تسليم وثيقة للمندوب السامي تتضمن المطالب التالية:

-1إلغاء ما يُسمى «الظهير البربري.«

-2استقلال القضاء عن القواد.

-3التخفيض من الضرائب.

-4التعجيل أو الشروع في [إنشاء] التعليم الابتدائي.

-5قبول المغاربة في المجالس البلدية.

-6مراقبة السكان اليهود.

وللرد على تصاعد الحركة الوطنية قررت حكومة الجمهورية القيام بالمناورات العسكرية مرتين في السنة ابتداء من 1933. وفي آب/أغسطس قام من جديد 25000 رجل في السهل الأصفر بنفس المناورات الكبرى التكتيكية التي تمت في السنة الماضية، إي إبادة مجموعة من الغوار المسلمين المتمردين. وقبل الاستعراض الذي انتهت به هذه التمارين، هدد موليس قائلا «إن الاضطرابات، بينت لنا أنه لا يمكن ترك الحبل على الغارب بالنسبة إلى الأهليين لمدة طويلة، بل من الضروري جعلهم يحسون، دون انقطاع، بثقل سلطة صارمة مع دراسة المشاكل التي تطرح لهم بعدل وبدون مقابل. غير أن تلك السلطة مصرة على الحفاظ على النظام والانضباط الضروري بالنسبة إلى شعب يجب حراسته ومازال بعيدا عن استكمال تطوره.«

كانت العمليات الفرنسية في جنوب المغرب المتاخم للصحراء، تعترضها صعوبة كون كثير من المقاتلين يستعملون إيفني والصحراء الاسبانية كقاعدة لمقاومتهم. واحتدَّتْ الضغوط الفرنسية على مدريد لتقوم باحتلال ما يعود لها وإلا قام الجيش الفرنسي بذلك. وفي صيف 1933، ذهبت جريدة انجليزية «الدايلي مايل «إلى حد اقتراح تعاون فرنسي اسباني في الصحراء علانية، من أجل تصفية بقايا [الحركة [الوطنية المغربية التي مازالت تقاتل بالسلاح. ونجحت باريس في «تطهير» الأطلس في بداية أيلول/سبتمبر. «لقد هزمتمونا لكن أولادنا سيلقون بكم إلى البحر». ذلك ما صرحت به مجموعة من بربر الأطلس إلى مراسل «بوتي باريزيان»، وحاولت مدريد القيام بأول إنزال لها في إيفني. غير أن الثمانين رجلا الذين كانوا على متن الناقلة الحربية» الميرانت لوبو» لم ينجحوا حتى في رمى المخطاف لأن القبائل لا تبدو مستعدة لاستقبالهم.

وخلال الخريف، في تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل المغرب رئيس الجمهورية نستير ألكلا سمورا الذي عبر فور وصوله عن فرحه لمّا شاهد «الوحدة الكاملة والتداخل التام بين المسيحيين والمسلمين الموحدين مع اليهود». ولذلك خصص أهم جزء من إقامته [بالمغرب] لزيارة الثكنات والمنشآت العسكرية. وفي معسكر دار الريفيين أشار إلى أن اللفيف الأجنبي (ترسيو) يحقق في السلم نفس المآثر التي حققها في الحرب وعبر عن ألمه في «أنكم واعون برسالتكم وستستمرون في العمل في الظل وبصمت كما هو ضروري لتدعيم هذه السلم. ولا نشك، ولو لحظة واحدة، انه إذا اضطربت هذه السلم في يوم ما، وطلب منكم الوطن تضحيات جديدة، ستعرفون تقديمها برباطة جأش وبالموت إذا كان ضروريا. ومثلما مات إخواننا بالأمس بالابتسامة على الشفاه مرفوعي الرأس، سيموت خلفكم إن كان ذلك ضروريا». وقبل العودة إلى مدريد دشن رئيس الجمهورية الجزء الأول من الطريق الرابطة بين مليلية وتطوان، والتي تشكل صلة وصل حقيقية بكل القبائل المبثوثة في المناطق الجبلية، والتي كانت تعيش معزولة عن المراكز الحضرية ودون مواصلات منتظمة. إنها طريق إستراتيجية حقيقية لأن فعالية أي جيش رهينة بوسائل نقله وطرق مواصلاته. ومع ذلك، قدم ألكا سمورا ذلك كعينة لانجازات الاسبانيين الاستعمارية.

وعلقت «لافيجي ماروكين»، الناطق الرئيسي باسم الاستعمار الفرنسي بالمغرب، بإعجاب على زيارة رئيس الجمهورية. وقالت، إن لم يفعل الاسبانيون إلا القليل فذلك راجع إلى أن آخر طلقة نارية اخترقت الفضاء لم يَمض عليها «إلا ست سنوات»، وأبرزت الاستعراض العسكري الذي شارك فيه 6000 جندي في تطوان أمام ألكلا سمورا، «وذلك ما يبين أن فرنسي المغرب يمكنهم أن يطمئنوا: إن الجيش الاسباني متيقظ وقوي ويسهر على أمْن البلد الريفي في الشمال، كما يفعل ذلك جيشنا في الجنوب. إن المغرب خاضع ظاهريا فقط، ونظرا لسوسيولوجيته الملتوية يمكنه أن يزّل في الوقت الذي لا نفكر في ذلك.«

وبدأت مدة السنتين السوداويتين بتغيير في المندوبية السامية حيث استبدل خوان موليس بمنويل ريكو أفِيُّو، وفي التعليق على هذا التعيين اتفقت «أ.ب.س» و«إيل سوسياليستا» على قلة الاهتمام الذي توليه الحكومة للمغرب .ويشير الملكي كاتب المقال بنوع من النقد الذاتي إلى أن «الجمهورية تتبع نفس الرأي المتقلب الذي اتبعته الملكية». إننا مازلنا أمام نفس المشاكل التي كانت قائمة عند انطلاق آخر رصاصة، ويؤكد الاشتراكيون أنه «لا يمكن الحديث بجدية عن استعمار فلاحي في الوقت الذي يموت فيه فلاحونا من الجوع والنسيان في المنطقة الشرقية، وهم الوحيدون المجتمعون في وحدات إنتاجية. والمزارع التجريبية تنهار في عزلة مخيفة، والصناعة لا وجود لها. هناك فقط بيانات رواتب ومكافآت. وفي المغرب مازلنا مورطين في ربطة خيوط بينيلوب، ولا نُمسك بالخيط الذي يؤدي بنا مرة واحدة إلى اللفيفة .والتبذير الوحيد هو تعاقب المندوبين السامين على الأرض المغربية مثل طيران أسراب السنونو. ويُعيد لنا كل خريف سياسي مندوبا ساميا وفي كل ربيع يُخوْذ من جديد. وذلك جد مربح بالنسبة إلى المُعين لكنه غير عملي بالنسبة إلى المستعمرة. إن السنوات ليست كسنونو بيكر. إن السنة تحمل معها عدة أشياء لا تعود أبدا. وكل تعويض هو بمثابة سنة ضائعة» ولذلك فإن كاتب الافتتاحية –الماركسي- يتأسف مرة أخرى على عدم الاهتمام المطلق الذي توليه اسبانيا لهذا «العمل التمديني الجميل» الذي عهد به إليها في المغرب.

كان ريكو أفِيُّو يجهل كل شيء عن المغرب، وبالنسبة إليه كانت مهمته تقتصر على «أن لا يُشَوّشَ أيّ شيء اهتمام الحكومة بالمشاكل الوطنية.«

إن ماضيه كوزير للداخلية وككاتب عام لأرباب عمل مناجم الفحم بأستورياس، يبين بشكل واضح جدا الفكرة التي كانت للمندوب السامي الجديد حول »الاضطراب». لكن مشاكل استعمارية جديدة كانت تستقطب اهتمام الحكومة. وكما رأينا سابقا، فبقدر ما كانت الجيوش الفرنسية «تهتدئ» جنوب المغرب، كان يُفرض على مدريد تسوية الوضع في الأراضي التي نملكها في المنطقة المذكورة. فما دامت تلك الأراضي مطوقة وبما أن باريس لا يمكنها أن تقبل باستمرار بؤرة للتمرد على جناح المناطق المحتلة وبجانب خط مواصلات ذي أهمية مثل مواصلات المغرب-النيجر، ليس ثمة إلا حلين استعمارين: إما أن تهجم اسبانيا وإلا فستضطر فرنسا إلى القيام بذلك، ثم إن الامبريالية الفرنسية كانت تطلب باستمرار أن تتحرك اسبانيا عسكريا أو أن تعطيها، على الأقل، حق المطاردة. ووضعت الخطط أثناء سفر رئيس الحكومة الفرنسية هيريو إلى اسبانيا في خريف 1933. وفي نفس الوقت وقعت أحداث بسيطة في الحصور الاستعمارية وفي المعامل المختصة بالصيد.

في الداخلة، وميدنة كًاتل، ورأس بوجدور ورأس جوبي، والرأس الأبيض التي كانت في ملكيتنا منذ 1884. وكانت مساحة المقاطعتين تبلغ أزيد من 260000 كلم مربع ولم يتم احتلالها من قبل لأن ذلك كان يقتضي فتح جبهة عسكرية رابعة في المغرب تُضاف إلى جبهات مليلية وسبتة والعرائش. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 1933 انتهت مظاهرات الصحراويين بقمع شرس ومات خلالها النقيب سيسار كاولا.

وأدى تهيئ القوات العسكرية، التي ستتشارك في هذا المشروع الاستعماري الجديد، إلى احتجاج عنيف من طرف الأحزاب العمالية. إنها المناسبة الوحيدة، خلال كل المرحلة الجمهورية التي عبرت فيها الأحزاب بدون لبس عن موقفها الواضح من الاستعمار. وفي 6 نيسان/أبريل 1934، اي ثلاثة أيام قبل الغزو، كتبت «السوسياليستا»: «لا يمكننا كبح ذعرنا. إن قنوات مختلفة وجديرة بالثقة تخبرنا أن عناصر الحرب تتراكم حول .Cabo Juby عدة أجهزة للطيران مسلحة بالرشاشات والقنابل، ونتوفر على تفاصيل دقيقة، لن نلح على التفاصيل لأنها لا تهم. والمهم هو التحذير بأننا على علم ببعض التحضيرات التي تذعرنا صراحة فما هي المسألة التي تطرح معالجتها في ايفني والتي تستلزم الإرسال الفوري للآليات الحربية؟ إن التحضيرات تتم بسرعة كبيرة، وإن لم يفت الوقت

بعد، نعلن عن تخوفنا. ورسميا، لا شيء من هذا –ونحن نحسبه خطيرا -قد ظهر. وننتظر أن تتم طمأنتنا بالرغم من أن طمأنينتنا لا ترتبط بالأقوال بقدر ما ترتبط بإلغاء محتمل لهذه التحضيرات.«
وفي 20 نسيان/ابريل، فضح نائب شيوعي بالكرطيس الغزو ودعا الجنود إلى رفض الذهاب إلى ايفني. وبعد ذلك بأيام، وجه الحزب الشيوعي نداءا إلى الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، من اجل تنظيم عمل مشترك يوم فاتح آب/أغسطس» ضد الحرب في ايفني وضد هجوم الامبريالية الاسبانية على الجماهير الشعبية لكطالونيا.«
ونلاحظ أن الحزب [الشيوعي] واحة حقيقية وسط صحراء الكبت الذي ميز سياسة الأحزاب العمالية تجاه هذه المسألة في تلك الفترة. غير أن الواحة ليست مزهرة كثيرا مادام الحزب لا يربط حرب ايفني بالوضعية في المحمية وإنما يربطها باضطهاد الوطنية الكطالونية. وبالإضافة إلى ذلك، يصادف هذا الانبعاث المعادي للاستعمار احتمال نشوب حرب جديدة. كل الأمور تميل إلى الإشارة إلى أن السياسة المعادية للاستعمار، ليست صالحة إلا في الظروف الحربية أو القريبة من الحرب. بحيث عندما تم احتلال ايفني دون مقاومة مسلحة مغربية وقع إقبار التنديد المعادي للاستعمار. وكان ذلك يعني الاستمرار في التحليل انطلاقا من المصالح الاسبانية فقط .ومع احتلال عين النخلة -10 تموز/يوليو- وسيدي أحمد العروسي -14 تموز-يوليو- وسمارة في 15 تموز/يوليو، ينتهي آخر توسع استعماري في تاريخ اسبانيا أنجزته جمهورية كادحي كل الطبقات. وبعد ذلك بقليل رخصت الحكومة الجمهورية للشركة الاسبانية لبحث والاستثمار ش.م. بالتنقيب عن الفوسفاط في الراضي الصحراوية.
وعاد الاشتراكيون بسرعة إلى «الاشتراكية-الاستعمارية .«ففي النقاش حول الميزانية تدخل فيدارت، النائب عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، على الشكل التالي: «عندما نواجه مسألة المغرب، فمن الضروري، قبل كل شيء، تبيان ما هو المدلول الذي أرادت الجمهورية أن تعطيه للنفقات التي تتم هناك. ولحد الآن لم يكن المغرب يُثير إلا الكراهية وعدم الفهم. وعديدة هي الأرواح التي ضحَّت بها الأمة الاسبانية هناك وأكثر من عشرة آلاف مليون بسيطة بقيت مقبرة في تلك المنطقة السيئة الذكر. والآن بدأ يظهر المعنى الواضح لما يجب أن تكون عليه رسالتنا الحمائية وما ستكون عليه، بدون شك، في السنوات القادمة.«
وبعد ذلك بأقل من شهر، في فاتح تموز-يوليو، خلال الاحتفالات بالمولد النبوي، عادت [الحركة] الوطنية المغربية إلى التعبير عن وجودها .فعند مرور الهدايا والجمعيات يُنشد دعاء، له دائما طابع ديني، يمدح قداسة والي المدينة ويطلب الحمد والشكر من الله. وفي تلك السنة، وبفضل ذكاء الشباب تحول الدعاء إلى نشيد يتغنى بحرية المغرب. ولكي لا تنشأ مشاكل كبرى –يتعلق الأمر بعمل ديني -اضطرت سلطات تطوان إلى تحمل مرور الاستعراض عبر الشوارع والأحياء الرئيسية للمدينة .وخلال هذا الاستعراض كان المتظاهرون يرددون نشيدين رئيسيين:
يا مغرب، أبناؤك يبكون على الحرية المفقودة
يا حرية أجدادنا، عودي إلينا
عودي إلينا ليختفي نير الحماة
نير الأمة الاستعمارية.
نريد الحرية والمساواة
تحت راية الإسلام
ضيعنا كل حقوقنا
ويبكي كبارنا الحرية
الحرية التي فقدوها يوما
فقدوها بتعاملهم مع الدول الحامية.
وانتهت احتفالات المولد النبوي بحوالي ألف اعتقال. وفي شهر آب/أغسطس طلب عبد الكريم، المنفي في جزر لارينيون، من الحكومة الفرنسية العودة إلى المغرب أو إلى مكان اقل بُعداً «توجد معي أمي المتقدمة في السن والتي لا تريد أن تموت قبل أن ترى بلدها من جديد، ومعي أبناء وأعمام براءتهم بديهية ومازالوا في المنفى»... ذلك ما كتبه عبد الكريم لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي. وبعد التشاور مع مدريد التي عارضت الطلب، رد الوزير الفرنسي برفضه: «لأن عودتك ستشكل مضايقة كبرى بالنسبة إلى جيراننا. إن الحرب بين اسبانيا والريف، اكتسبت طابع عنف لا يمكننا محو ذكراه. إن حياتكم نفسها لن تكون في مأمن في شمال المغرب.«
مع بداية الخريف حل المغرب وزيران، وزير الفلاحة سِيبيرلُوديل ريو الذي صرح أن «أعمال السلم والاستعمار التي تُنجز في الحماية غير معروفة» وزير الصناعة فُرانْسوا الذي قال: «إذا كان اللفيف يُكسب أمجادا لوطن في ميادين القتال، فإنه يقوم الآن بعمل سام جدا في مجال الاستعمار والسلم والتقدم.«
وبعد أيام تفجرت ثورة تشرين الأول/أكتوبر، وأرسلت الحكومة جنود اللفيف وبعض الوحدات النظامية والعرب من أجل خنق احتجاجات البروليتاريا الأستورية. إن العنف والقساوة واللاإنسانية التي تهاجم بها هذه الوحدات العسكرية المغربية، تساهم في تعميق الهوة القائمة بين البروليتاريا الاسبانية والوطنية [المغربية]. وبالرغم من انه لا يمكن بأية حال تحميل [مسؤولية [سلوك بعض المرتزقة لشعب بكامله أو لطليعته، فإن الواقع هو أن الدم العمالي في المحاجر المنجمية، جاء ليشكل ستارا جديدا من عدم التفاهم بين الشعبين الاسباني والمغربي. إن الكبت وعدم الوضوح إن لم يكن التصفيق، للقمع في المغرب من طرف الأحزاب العمالية، شكل عرقلة في وجه فهم الطرف المسلم حتى لا يميز في كراهيته [بين عناصر [الأمة المضطهدة. إن النظاميين الذين أتوا إلى أوفييدو، صبوا حقدهم ورغبتهم في الانتقام من الاسبانيين دون أن يتوقفوا للتمييز إلى أية طبقة ينتمون، والعديد من الجنود النظاميين كانوا شهودا أو ضحايا الجرائم البشعة التي اقترفها الجيش الاسباني.
إن الكراهية العمياء والمحقة التي كانوا يحسون بها تجاه الاستعمار الاسباني استعملت من طرف الذين كانوا حقا المسؤولين عن الاستغلال الاستعماري والمستيفيدن منه. وبعد سنتين تكررت هذه المناورة من جديد على نطاق أوسع، وتتحمل هيئة أركان الأحزاب الماركسية مسؤولية تلك المناورة، لأنها لم تر أو لم ترد أو تستطع أن تدرك أسلوب الترجمة العملية للتحالف الموضوعي القائم بين الطبقة العاملة الاسبانية والحركة الوطنية المغربية. إن التجربة المأساوية للاكتوبر الاستوري كان يجب أن تكون درسا لاستدراك ذلك الطلاق. ومع ذلك لم تنفع إلا في جعله أكثر عمقا. وبدأت الدعاية الماركسية حملة –ستصل إلى حد الجنون وتقارب العبث خلال الحرب الأهلية- حول «همجيات» المغاربة وبذلك كانوا يسهلون مهمة الذين يستعملون رغبة الريفيين في الانتقام.
وسجلت سنة 1935/ ما عدا الزيارات الطقوسية –خ .ماراياسيد وزير الاشتغال العمومية ومرتينيس باريو وأميريكيو كاسترو الذين أدلوا بتصريحات استعمارية معروفة- المظاهرات الوطنية بمناسبة موت عبد السلام بنونة خلال عيد الأضحى وعيد المولد النبوي، وسَفَرَ خمسة وطنيين على متن دراجات إلى مدريد من اجل تسليم رسالة إلى رئيس الجمهورية. وسجلت هذه السنة أيضا الإعدام الذي لا يُصدق رميا بالرصاص، بسبب أعمال تمت خلال حرب الريف في سنة 1925، في حق وطنيين محنكين ساهما في كل مراحل الحرب التحررية الوطنية لعبد الكريم. ففي واضحة النهار في 30 حزيران/يونيو على الساعة 12 صباحا تم اغتيال الوطنيين بن المختار ومحمد بن علي في سوق الحد بأمر من الجمهورية. إن هذه الجريمة كما كان شأن عدة جرائم أخرى وكأغلب الأحداث التي سردناها هنا مرت دون أن تلاحظ على الإطلاق. وإن مناسبة أخرى لتوحيد ضحايا تشرين الأول/أكتوبر 1934 مع ضحايا الاستعمار الاسباني، هؤلاء الضحايا المغتالون من طرف نفس الحكومة الجمهورية، هذه المناسبة لم يستفد منها مع الأسف.
وفضلا عن ذلك، عرفت تلك السنة مجهودات الحكومة للمشاركة، بشكل أو بآخر، في تقسيم الحبشة. وكان تصريح الشؤون الخارجية، بعد ما سمي بمعاهدة الأبيض المتوسط بين موسوليني ولافال، قاطعا بما فيه الكفاية: «إن اسبانيا مهتمة، أكثر من أية دولة أخرى، بهذه المسألة اعتبارا لاتساع شاطئها في البحر المذكور، واعتبارا لان الأراضي الجزيرة التي هي بمثابة زهور زينة تقدرها الأمة الاسبانية جمعاء، واعتبارا لمواقع السيادة التي تملكها على الشاطئ

الافريقي واعتبارا لمنطقة الحماية، التي تخولها لها المعاهدات في المغرب، لهذه الاعتبارات ترتبط هذه [الأراضي] أكثر فأكثر بمصير أمتنا. ولعدة اعتبارات توجد حاضرة في الوعي التاريخي لوطننا، لا يجب قط، بل لا يمكن أن تكون [اسبانيا] غائبة عن مباحثات لها علاقة بالرموز الأساسية لوجودنا الوطني ذاته.«
وبدأت «أ.ب.س» و«بلانكو إي نيكرو» و«إصول» حملة ليس فقط من أجل حقنا في الغنيمة، وإنما أيضا للمطالبة بأن تعاد إلى اسبانيا منطقة ورغة التي احتلتها فرنسا لطرد عبد الكريم، ولتوسيع أراضي الصحراء وايفني، ولإصلاح القانون الدولي لطنجة الذي كان سيُجدد في 1936 مطالبة بأن تصبح هذه المدينة تحت السيادة الاسبانية. وكما كان من المنتظر لم تتأثر أية قوة امبريالية بهذه الدعاوي وبسرعة تم التخلي عن الموضوع لأن أحداثا هامة كانت تجري في مجال السياسة الوطنية .إن أحزاب ونقابات اليسار التي اتفقت على برنامج من 14 نقطة، عقدت ما بلين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 1935 الاتفاقية التي تبلورت في جبهة شعبية.
ومن بين الانتقادات القليلة الموجودة، ربما كان تدخل اشتراكي-استعماري، هو أنطونيو اكونيا مناضل في «الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني «ونائب اشتراكي عن المغرب في الكرطيس، أحسن نقد «للاستعمار الجمهوري-الاشتراكي.«
سنقوم بتلخيص لأهم فقراته، غنها طويلة غير أنها غنية بتفاصيل الجدلية الاستعمارية «للاشتراكيين-الاستعماريين.«
»إذا نحن جهزنا المصالح النافعة جدا للمنطقة بالعناصر الضرورية لإعطاء تسهيلات للأهليين، لدي اليقين أنه من الممكن التخفيض بوفرة من الميزانية المخصصة للعناصر المسلحة في الميزانيات المقبلة.
»من أهم مصالح الحماية، المصلحة المتعلقة بمكتب المراقبة التي تتكفل بمراقبة الحياة السياسية والاقتصادية للقبائل. وتتكلف هذه المكاتب بجابية كل أنواع الضرائب المفروضة على الشعب المقهور. وهذه الضرائب ليست بقليل، وتتكلف أيضا باستئجار أراضي الحبوس [...]... وهي المكلفة بالسهر على سجلات المواليد والموتى والزيجات والطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم برئاسة المحاكمات التي تُعقد بين سكان القبيلة.
»إن الجزء الأكبر من المراقبين يجهل العادات والتقاليد والتشريع الإسلامي واللغات التي تستعمل في الحماية: العربية والشلحة. الأمر الذي يجعلهم غير مؤهلين للقيام بهذا العمل الدقيق جدا، مما يترتب عنه استياء الأهليين من عدم الكفاءة التي تُمارس بها مهمة الحماية التي تتحملها اسبانيا هناك.
»ومن أسباب الاحتجاج أيضا وجود كاتب واحد لـ25000 من السكان في كل مكتب للمراقبة، ومع ذلك لا يتم اختيار الكاتب من بين الموظفين المتخصصين والمقتدرين. ويحدث أيضا أن الأهليين عندما يريدون الانتقال للعمل في أماكن خارج القبيلة عليهم أن يتزودوا بالرخصة المناسبة. لكن، خصوصا عندما تكثر الأعمال الفلاحية بالمغرب، يضطر العديد من المغاربة إلى الانتقال من قبلية إلى أخرى، وعليهم القيام بذلك الإجراء ولا يعتني بهم إلا موظف واحد، وتتم الخدمة بتقصير واضح وذلك سبب آخر للاستياء الذي أشير إليه.
»لا بد أن أتحدث عن مصالح الاستعمار [الفلاحي]. توجد في المغرب مديرية للاستعمار [الفلاحي] لها ثلاث مزارع فلاحية تجريبية. ويمكن للسادة النواب أن يقفوا بوضوح على الملايين المستعملة في هذه المزارع الفلاحية، ويأتي المندوب السامي ليصرح لنا أن الاستعمار [الفلاحي] لم يبدأ بعد. واسأل الحكومة: في ماذا صرفت كل هذه الملايين؟ إن المستوصفات بدون أطباء. عندما كانت الملكية تقوم هناك بذلك التبذير الضخم كان بإمكانها أن تتصرف في الأطباء العسكريين، لكن الجمهورية التزمت بالتقليص من هذا النوع من العناصر الصحية بشكل كبير: إنها تكون أطباء مدنيين غير انه لا يوجد طبيب في كل مستوصف. وإن مستوصفا يديره ممرض لكن دون أن يتوفر على الأدوية وعندما يطلبها لا يبعثُ بها إليه لعدم توفر المال. ويأتي المغاربة بجرحى إلى هذه المستوصفات ولا يمكن معالجتهم إلا إذا حملوا معهم ضِمادة من قبيلتهم. إن ذلك لعار بالنسبة إلى أمتنا.
»ولو كانت للقبائل ولمكاتب المراقبة مدرسة أيضا، يُلقَّن فيها تعليم للصغار الأهليين، وتقام بها مطاعم تشجيعا للأهليين الشباب على الذهاب إلى المدرسة، فحتى لوْ تقدهم الرغبة في التعليم فسيجذ بهم الجوع وسنتقدم] هكذا] في انجاز عمل اسباني.
»علينا أن نهتم أيضا، في الميزانيات المقبلة، بالمساهمة في تكوين الشباب الأهليين حتى يمكنهم تقديم خدمات مساعدة لكل الهيئات الرسمية للحماية، يجب علينا أن نساهم في تكوين الشباب الأهليين هذا، لأنه إذا كنا ندعي تمدين المغرب، علينا نحن الجمهورية الديمقراطية إيجاد الوسائل الضرورية لتصبح الهيئات الرسمية في يد العناصر الأهلية. وهكذا إذا سلمنا في يوم ما إدارة وتسيير الشعب لهؤلاء سنكون قد أدينا مهمتنا بشكل كامل وهي المهمة التي أسندت لاسبانيا . وهذه المهمة، وهذا الجهد الموطد بهذا الشكل سيُعطي نتائج مفيدة لاسبانيا لان شعارنا يجب أن يكون هو رفع المستوى المعنوي والمادي للأهليين.
»وذلك هو ما لا يتم اليوم، لأنه لا يُعار اي اهتمام لما يتعلق بالاستعمار [الفلاحي]. إن المغرب ليس مخزنا للثروات، لكنه يتوفر على مناطق يمكن زراعتها وعلى المياه أيضا، وفي العديد من الأماكن، يمكن القيام بدراسات لتوطين آلاف العائلات الاسبانية والأهلية المرتبطة فيما بينها اقتصاديا، والتي تشكل أمتن قاعدة للسلم. ليست للمغربي أية مصلحة في التمرد إن لم يكن له دافع ما، وباعث ذلك بالنسبة إليه لحد الآن هو الدوس، المستمر لأرضه.
»وعلى أن أصرح بألم، أن السياسة التي تنتهج اليوم ليست هي السياسة التي يمكن أن تنصح بها اسبانيا لكي تكون محترمة. لقد شاهدت كثيرا من الحالات الشبيهة بتلك المهازل التي كانت الديكتاتورية تنظمها لاستقبال الديكتاتور، رأيت تجميع المغاربة من اجل استقبال المندوب السامي، وتركهم بدون أكل من السابعة صباحا حتى السابعة مساء وتفرض على من تغيب ذعيرة تتراوح بين 5 و25 بسيطة، ويودع في السجن من ليست له إمكانيات مادية للأداء. واعرف كيف تم اعتقال أهليين، لا يمكن اتهامكم بأنهم وطنيون، احتجوا بشكل محترم ضد التنظيم السياسي القائم في الحماية .ومن واجبي أن أطالب حكومة الجمهورية بوضع حد لهذه المصائب وأن يعامل الشعب المحمي كما لم يعامل أبدا، لأن اسبانيا، اسبانيا الديمقراطية لا ترغب في أن يكون لها أي كابوس مع مشكل المغرب.
»توجد معسكرات عسكرية مثل معسكر تركَيست يضم لواء وكتيبة من اللفيف الأجنبي (تيرسيو) وطابورا من الجنود النظاميين وسرية مدفعية كلها محاطة بالجبال في قلب الريف. وأدى تمرد مغربي قد يكون كافيا ليقع شيء مماثل لأنوال أو الشاون. لا يجب أن تقام معسكرات في مواقع لا تضمن الشروط الإستراتيجية. ولا يجب أن تستقر وحدات من أجل إنعاش مدن وإنما من أجل اتقاء أي تمرد. وفي المغرب توزع القوات وفق متطلبات القرى التي أنشئت لتستعمل بل ولتعيش من محصول الميزانية المتأتِّي من وجود لواء للمشاة أو كتيبة اللفيف الأجنبي (تيرسيو) ولم تنشأ من أجل استغلال معين أو من أجل استثمار ثروة طبيعية.
»إنني واثق أن وزير الحربية إذا اطّلع على هذه الأحداث سيصحح ويوزع الجيش بالشكل الذي يكون معه فعالا لضمان النظام والهدوء في المنطقة .وذلك بشق الطرق والمسالك لنقل القوى العسكرية حتى تحضر بسرعة لإخماد اي انتفاضة محتملة. ويمكن القيام بذلك بسرعة بجيش مقلص العدد، إلى أدنى حد ممكن، لكنه فعال .لكن إذا لم يتغير النظام سنهزم من جديد مثلما هزمنا في 1921 و1924 إذا ما دعت الضرورة إلى تدخل الجيش في المغرب مرة أخرى.«
وما لبث المغرب أن أصبح ليس كابوسا فقط بل تخمة خطيرة بالنسبة إلى الجمهورية، ولم يكن ذلك بسبب أعمال الوطنيين تحديدا. وعند تحليل أسباب فشل الجمهورية الثانية، لا يوجد تقريبا اي عمل يتضمن في سرده لتلك الأسباب عدم حل المسألة الاستعمارية. يبدو أنهم ينسون جميعا أن اسبانيا كانت تسيطر في شمال المغرب على أراضي تبلغ مساحتها 19900 كلم/مربع يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة، وسيشكل هؤلاء القاعدة العسكرية الرئيسية للرجعية الاسبانية.
من الأكيد أن القادة الجمهوريين كانوا يواجهون مشاكل داخلية خطيرة تكتسي صبغة الأولوية ولم يكن الحل الكلي أو الجزئي للمسألة الاستعمارية يقل أولوية، لأنهم بعدم حله وقَّعوا إلى حد ما، على الحكم القاضي بموتهم، وذلك لأنهم سهلوا [تكوين] قيادة عامة بالنسبة إلى الرجعيين الذين مستهم القوانين الجمهورية في مصالحهم. إن النظام الذي ولد في 1931 دخل التاريخ والسيف الكلاسيكي الاستعماري فوق رأسه. وكل محاولة التطور الديمقراطي والنمو الشعبي كانت تقتضي الاصطدام مع ذلك السيف عاجلا أو آجلا. وبالرغم من أن الجمهورية انتهجت سياسة استعمارية في الحماية، فإن جيش افريقيا صوب طعنة خنجر للمؤسسات الجمهورية. كان المغرب ببنيته الاستعمارية نفسها «منطقة للفاشية» في قلب الجمهورية البرجوازية. وتكتفي قراءة الصحافة الاستعمارية الاسبانية الصادرة في الحماية لتكوين فكرة عن معاداتها للديمقراطية. وانطلاقا من أن المحمي كان ينظر ويشاهد تصرف الحامي، كانت تلك الصحافة تنتقد بلذاعة كل

«عدم الاستقرار» الجمهوري وكانت تعتقد إذن أن الأهلي سيفقد احترامه للوصي عليه. ذلك هو مصدر حنينها لديكتاتورية بريمودي ريبيرا ومدحها المنهجي للإجراءات القمعية، وارتياحها لما رأت أن الجمهورية لا تخون وحدها مثلها العليا وإنما أيضا الجبهة الشعبية. وفي هذا السياق يندرج تذكيرها الدائم بعسكريين مثل سان خرخو الذي هتف به «كقائد» (كوديو) في أيار/مايو 1931 والمشرح عن المغرب في انتخابات 1933، والذي أصبح سجينا بعد آب/أغسطس 1932.وفي نفس السياق يندرج ثناء الصحافة على القدرة والعظمة التي تصور بها شخصية الجنرال فرانكو، واستقبال الجيوش التي سحقت ثورة استورياس الخ... إن الاستعمار ببنيته نفسها يولد الفاشية، وان استغلالا لبيراليا ودستوريا غير ممكن داخل مستعمرة .وهذا لا يعني أن جمهورية برجوازية لا يمكنها أن تكون استعمارية، -كل الجمهوريات البرجوازية كانت استعمارية- بل يعني أن كل الذين يقومون بالدور المحزن كجلادين للشعب المستعمر، هم بالضرورة فاشيون اعتبارا لدورهم. لم يدرك الفاشيون لماذا كانت الجمهورية ضرورية، ومنذ اللحظة الأولى كانوا ضدها وشكلوا سندا رفيعا لكل المؤامرات الرجعية الممكنة. إن المناورات العسكرية السنوية في البداية، ثم نصف السنوية بعد ذلك من أجل الإبقاء على الوطنيين المغاربة خائفين، كانت تمكن من الحفاظ على جيش مهيء تقنيا. إن الإمكانية الوحيدة التي كانت للجمهورية هي التحالف مع الوطنيين الذين كانت مطالبهم تقتصر في تلك المرحلة على المطالبة باستقلال ذاتي واسع وتسيير إداري فعال. وهي مطالب قابلة للتحقيق كليا حتى في إطار طرح استعماري. وذلك ما لم يفهم أو لم يرد إدراكه والنتيجة نعرفها جميعا. طبعا من الأكيد أن الصراع الطبقي كان سيواصل مساره في اسبانيا لو لم يستمر في المغرب، لكن الرجعية ما كانت لتتوفر على نقطة ارتكاز لا تبعد عن شبه الجزيرة إلا بسبعة عشر كلم فقط. لم يكن لأي بلد استعماري ممتلكات في متناول يده إلى هذا الحد، وذلك ما يزيد من خطورة تلك الأراضي.

وبالرغم من ذلك فقد وقفنا على العمى الواعي أو اللاواعي الذي أصاب الشخصيات الجمهورية. اليمين، اليسار، خلال السنتين السوداء، خلال السنتين الإصلاحيتين، أعداء الثورة، والثوريون، كلهم رددوا نفس النشيد الاستعماري، بأدوات موسيقية مختلفة، لكنهم انشدوه. والتذبذبات الهائلة للسياسة الاسبانية لم تمس المغرب في شيء ونتائجها لم تعبر البحر الأبيض المتوسط. بل الأسوأ من ذلك شب صراع من أجل تبيان من هو أحسن مستعمر ومن يحسن التحكم في التقنيات القمعية ومن يحتقر الأهليين أكثر. وأوقفوا [العمل] بالدستور عند الحدود المغربية ومنعوا الأحزاب السياسية ورفضوا للمغاربة الذي يشتغلون في مواقع السيادة حتى الانتماء النقابي السياسي. والاستثناء الوحيد، وإن كان نسبيا، كان هو الفيدرالية الفوضوية الأيبيرية والكنفدرالية الوطنية للشغل. وتمت متابعة الجمعيات والاجتماعات والصحافة والمناضلين الوطنيين، فضلا عن مواصلة تقسيم شعب بمساعدة قمع شرس. وكان ذلك بمثابة تسميد الأرض لفائدة الرجعية الاسبانية، ومساهمة موضوعية في أن يمتد المنظر العام الإجباري والقمعي والناهب القائم في الحماية ليشمل كل البلاد. وبسرعة ذاق الاسبانيون ملذات نظام فاشي. إن الأسلوب كان استعماريا إلى حد انه صيغت بسرعة العبارة القائلة: إن الجيش الاسباني استعماري ويستعمر شعبه نفسه.

وكتب مانويل بنفيدس في «زمرة يقودها العرفاء» يقول» :سيطبق الجيش في اسبانيا نفس الأساليب المتبعة في المغرب. ومثلما كانت تحرق القبائل في عملية عقاب، ستُحرق منازل ومحاصيل الگاييگوس وستقل حيواناتهم الداجنة. وستغطى الجبال والطرق بأنقاض الرجال والدواب المذبوحة، وستثير أكوام من البقايا المحروقة إلى الموقع الذي كان يوجد فيه بيت فلان.«

لم تكن للمغرب أية قيمة اقتصادية، والقيمة المحدودة التي كان يملكها –الحديد- كان من الممكن الاستمرار في استغلالها من طرف الرأسمالية الاسبانية، دون أن تكون السيطرة السياسية على البلاد ضرورية. إذن، لماذا حافظت الجمهورية على المغرب؟ الجواب الوحيد الممكن هو تبعية السياسة الخارجية الاسبانية للامبريالية الانجليزية-الفرنسية، لأن خرق معاهدات 1904 و1906 و1912 كان يعني مواجهة المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية. كانت للبعض مصلحة، ولعدة دوافع، في أن تستمر الجمهورية وفية للمعاهدات الدولية التي عهدت لنا بهمة «تمدين» المغرب .وهي معاهدات لا تفيد بلدنا في شيء وفضحها كان سيقابل بتعاطف الجزء الأكبر من الأمة .وكان بالإمكان أيضا اختيار صيغ وسيطة من شأنها أن لا تصطدم جبهويا مع الامبرياليين .إن إعادة السيادة للمغاربة –وهو ما كان يجب أن يتم- كان سيؤدي إلى تغيير خطير في الوضع الاستعماري القائم، لكن إيداع الانتداب الاستعماري، الذي سلمته لها دول أخرى، لدى جمعية الأمم كان ممكنا لاسيما بعد أن خصص لاسبانيا فتات الوليمة الاستعمارية .وبعد سنوات، فور انتهاء الحرب، فضح الفاشيون الاتفاقيات الاستعمارية المذكورة، وهاجموا الامبريالية الانجليزية الفرنسية باعتبارها مسؤولة عن بؤسنا الاستعماري .ووضعوا أنفسهم تحت مظلة الامبريالية الألمانية لمطالبة بجزء من المغرب الفرنسي والجزائر وتونس. وكان المتخصصان الرئيسيان في القانون العام، فرناندث ومريا كستييلا وخوسي مريا أريلس، يقيمان الدليل على أنهم لا يخرقون اي اتفاق سابق بمطالبهم لأن كل اتفاقية تحتوي على بند ضمني حاضر باستمرار ولا يكتب أبدا مفاده أن «كل المعاهدات مقدسة، لطكن ليست أية معاهدة أزلية.«

وكان بإمكانهم أيضا الاستمرار في المحافظة على الحماية بـ«أسلوب استعماري تقدمي» يعني جعل مفعول الدستور الجمهوري أو على الأقل جزءا منه يمتد إلى ما وراء المضيق. وفي حزيران/يونيو 1931 عندما زار وفد من الوطنيين الكلاسمورا وسلم له مجموعة من المطالب كان بإمكان ذلك أن يشكل مناسبة ملائمة جدا لبدء تحالف بين الشعب الاسباني والشعب المغربي. لقد تقرب المغرب من الجمهورية ولم يجن إلا الرفض إن لم يكن الاحتقار المطلق. وسيحدث نفس الشيء فيما بعد مع الجبهة الشعبية. ورأى الوطنيون المغاربة أن مطالبهم لا تجد أذانا صاغية عند الأحزاب العمالية. إن الطلاق –المشؤوم بالنسبة إلى الشعب الاسباني- بين الديمقراطيين الاسبانيين وبين المغاربة، يتحمل مسؤوليته –ونكرر ذلك- الأولون (الديمقراطيون الاسبانيون) وقد أدوا ثمن ذنبهم. إن عدم وجود سياسة معادية للاستعمار واضحة وصارمة في مختلف أنواعها الممكنة: الاستقلال أو التخلي عن ممارسة الحماية أو استقلال ذاتي، أو إقرار برنامج إصلاحات ديمقراطية دنيا والتي قد تتوافق في آخر المطاف مع نص المعاهدات التي أقيمت بموجبها الحماية، أي تهييئ وتمدين الشعب المغربي لممارسة الحكم الذاتي، إن انعدام تلك السياسة أدى إلى أن العمل ضد القوى الاستعمارية في اسبانيا، لم تكن له لا صرامة التوجيه ولا المدى الذي تتطلبه الظروف.

والدليل على ذلك هو أن اللائحة الطويلة للاتهامات التي رفعها الفاشيون كأساس لتمردهم لا تتضمن، ولو من بعيد، اي شيء له علاقة بالمغرب. وهم الذين أصروا بذلك القدر على ما يسمون «النزعة الانفصالية» فيما يتعلق بالحق العادل في تقرير مصير القوميات الكطلانية والباسكية والگيليگية، لا يتحدثون عن السياسة الاستعمارية ولا يتهمون الجمهورية أو الجبهة الشعبية ولا يشيرون إلى وضعية الحماية في ظلها. وذلك لأن الرجعيين حتى لو بحثوا بالمجهر، لن يتمكنوا من العثور على اي سبب للاحتجاج فيما يخص معاملة الجمهوريين والجبهة الشعبية للريفيين «الهمجيين». وعرف الرجعيون كيف يثمنون بدقة قيمة الإمكانيات التي تقدمها لهم المستعمرة المغربية.

وبالرغم من أنهم يكادون لا يتحدثون عنها على العموم، إذ يقدمون تمردهم كرد فعل وطني، فبعض المؤرخين مثل ريكاردو دي لسييربا عندما يعلق على الحرب ضد عبد الكريم، في كتابه تاريخ الحرب الأهلية الاسبانية، تفلت منه زفرة ارتياح حينما يكتب: «من المهول التفكير في المصائب التي كان من الممكن أن يحملها معه سرطان الريف، ولو بدأت معه الحركة الجديدة لتصفية الاستعمار. فبالنسبة إلى المشاريع اللاحقة لسان خرخو وفرانكو وقادة أفارقة آخرين كانت تهدئة المغرب تعني قاعدة لا تقدر بثمن وخزانا بشريا مخلصا ولا ينفذ.«

وكان من المعتاد أن توجد في مدن وثكنات منطقة شمال المغرب لوحدة حجرية –اقتلعها المغاربة بعد استقلالهم- نقشت عليها العبارة التالية» إن جيش افريقيا اسباني بشكل مضاعف». ووصف الجنرال فرانكو، برؤية سديدة، المغرب بجبهة الخط الأمامي وبأنه حجر زاوية انتصاره.

الفصل الرابع

التهدئةII

في صيف 1935 بدأ ينضج اتفاق أحزاب ونقابات اليسار. وفي نفس الوقت كانت اسبانيا تملك أكثر من 300000 كلم/مربع من الأراضي الاستعمارية، يعني أكثر من نصف امتداد المتربول، وأكثر من مليون من السكان المستعمرين. وقبل ذلك بسنة تمّ آخر توسع استعماري: إيفني وجزء من الصحراء. وفي آن واحد، نذكر بالاجتماعات التي تمخضت عن ميلاد الجبهة الشعبية، وبإعدام وطنيين مغربيين رميا بالرصاص في سوق الحد، وهما محمد بن علي وبن المختار، بجريمة الكفاح إلى جانب عبد الكريم منذ عشر سنوات خلت. وقبل شهور وقع أول استعمال لجنود مغاربة في أوفْييدُو OVIEDO إلى جانب وحدات أخرى من جيش افريقيا. وعبر الوطنيون المغاربة عن حضورهم السياسي على امتداد السنوات الجمهورية وكان قلق قبائل الريف واضحا، وتكوّنت الجبهة الشعبية من أحزاب لها تقاليد واضحة في معاداة الاستعمار، وأمَّل المغاربة أن تأخذ الجبهة الشعبية بعين الاعتبار فقرة ما أو سطرا ما من أحد مطالبهم، أو أن تطرح على الأقل ضمنيا المسألة الوطنية في المغرب... أملٌ بدون جدوى. مرة أخرى، وبشكل انتحاري، وقع تجاهلهم. واتفقت على هذا الموقف أحزاب اليمين مع أحزاب اليسار الأكثر تطرفا في الجمهورية الثاني.

وخلال تجمع سياسي عقد بسينما منومينتال في حزيران/يونيو 1935، اقترح الحزب الشيوعي على كل القوى العمالية والجمهورية إنشاء الجبهة الشعبية وقدم كقاعدة برنامجية لتكوينها النقط التالية:

(1مصادرة أراضي كبار الملاك العقاريين... ودون اي تعويض من اجل تسليمها مباشرة ومجانا للفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين.

(2تحرير الشعوب المضطهدة من طرف الامبريالية الاسبانية وإعطاء الحق في التسيير الحر لشؤونها لكل من كطالونيا وبلاد البسك وكْليسيا.

(3التحسين العام لظروف وعيش وعمل الطبقة العاملة) الزيادة في الأجور، احترام عقد الشغل، الاعتراف بنقابات الصراع الطبقي، ضمان حرية أوسع بالنسبة للعمال في الرأي والتجمع والتظاهر والصحافة(

(4الحرية لكل السجناء الثوريين والعفو الشامل على المتابعين والمعتقلين ذوي الصبغة السياسية الاجتماعية.

رب أحد قد يجادل بما مفاده أن المطالب المغربية لا تظهر، لأن الاقتراح تركز حول النقط الأساسية، ولوجود رغبة في عدم معاكسة المجموعات البرجوازية «اليسار الجمهوري» و«الاتحاد الجمهوري» التي من المتوقع أن لا تكون لصالح تلك المطالب. وقد يُفسر الولع بالوحدة كل ذلك. إلا أن المسألة ليست بهذه السهولة. ففي مشاريع البرامج الطويلة المقدمة من طرف الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، لم يترك أي مطلب جانبا، باستثناء المغرب بالطبع. ورغم خطر الإسهاب نعيد فيما يلي سرد النصوص الكاملة للمشروعين، ويعطينا ذلك فكرة دقيقة بما فيه الكفاية عن الصمم الهائل للأحزاب العمالية حيال صرخات احتجاج القبائل الريفية.

»تعتبر اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي من المناسب عرض رأيها حول النقط التي يجب أن تشكل، في نظرها، دليلا لطموحاتنا من أجل بلورة برنامج يفيد كقاعدة لتكتُّل انتخابي مع المنظمات ذات الطابع العمالي ومع أحزاب اليسار الجمهورية.«

ولذلك الغرض قسَّم الاشتراكيون الدليل المذكور إلى جزئين. أحدهما شامل للقرارات التي تتخذ قبل إجراء استشارة الهيئة الانتخابية خصوصا إذا كان لأحد أو لبعض الأحزاب الجمهورية المشار إليها تمثيل في الحكومة التي عليها أن تدعو لهذه الاستشارة. والجزء بمثابة واجبات تنفذها الحكومة والكورطيس الجديد في فترة ما بعد الانتخابات.

»نعتبر أن القرارات التي يجب اتخاذها قبل الانتخابات هي:

(1الإعادة المطلقة للضمانات الدستورية بأقصى سرعة.

(2العفو الشامل عن المنظمات العمالية التي تم حلها بمقتضى حكم قضائي نتيجة لأحداث تشرين الأول/أكتوبر.

(3تأخير تاريخ الدعوة للانتخابات كلما سمح القانون بذلك حتى تعود الحالة الطبيعية بالفعل.

(4الحرية الفورية لكل المعتقلين الذين لم يقدموا للمحكمات، والسراح المؤقت أو التخفيض من عقوبة السجن بالنسبة إلى المعتقلين الذين حوكموا من أجل أفعال لها علاقة بحركة تشرين الأول/أكتوبر الثورية. إصدار الأحكام بسرعة في كل المحاكمات الجارية والتي لها علاقة بنفس الأحداث.

(5إعادة العمل بالبلديات المنتخبة بالاقتراع في 12 نيسان/أبريل 1931. والمقاعد الشاغرة، بسبب وفاة أصحابها أو تطبيقا لأحكام أصدرتها المحاكم، سيتم ملؤها بالممثلين الذين تختارهم الأحزاب المختصة.

(6الالتزام القاطع بأن تتخذ كل الإجراءات الضرورية لكي لا يتدخل أو يحاول التأثير على المعركة الانتخابية لا الولاة ولا نوابهم ولا القوى العمومية أو أية سلطة تابعة للحكومة. وستسلم محاضر الاقتراع مع كل الضمانات لمجالس الإحصاء.

»تحدد فترة استثنائية لتعديل اللوائح الانتخابية حتى يتمكن كل المواطنين الذين تم إقصاؤهم لسبب أو لآخر ولا يوجدون ضمنها، من المطالبة بإدماجهم فيها. إذا لم يكن إقرار البطاقة الانتخابية مصحوبا بكل الضمانات التي تحول دون أن يشكل هذا الإقرار امتيازا أو وسيلة لتصفية عدد من الناخبين، فيجب حتى يتم تقديم مثل هذه الضمانات

إجراءات حكومية وتشريعات ما بعد الانتخابات:

(1إصدار عفو واسع على المحكومين بجرائم ذات صبغة سياسية أو اجتماعية. وستدرج الحالات التالية ضمن هذا القانون حتى يمكنها الاستفادة منه:

أ-المحكوم عليهم بجرائم ارتكبت بمناسبة إضراب الفلاحين في شهر حزيران/يونيو 1934.

ب-كل المحكوم عليهم بجرائم لها نفس الصبغة والذين لم يشملهم نص قرار القانون الذي صوت عليه الكورطيس في حزيران/يونيو 1934.

ج-المحكوم عليهم بجرائم، ترتب كجرائم للحق العام، ارتكبت بمناسبة حركة تشرين الأول/أكتوبر الثورية.

د-المحكوم عليهم بسبب جرائم ارتكبت فرديا دفاعا عن أفكارهم أو لمعارضة إجراءات حكومية تعسفية.

ه-المحكوم عليهم بجرائم يعاقب عليها قانون المتفجرات.«

»(2إصدار قانون يمنح معاشات مدى الحياة لعائلات العمال الذين ماتوا نتيجة شطط رجال الشرطة في قمع حركة تشرين الأول/أكتوبر. وتعيين لجنة لتصفية الأحداث التي وقعت، وفرض العقوبات المدنية أو الجبائية التي يستحقها مسببوها] الأحداث.[

»(3الإعادة المطلقة لجميع القوانين ذات الطابع الاجتماعي التي سنَّها الكورطيس التأسيسي والمصادقة على:

أ-قانون المراقبة العمالية الذي قدم مشروعه للمجلس التأسيسي من طرف الحكومة الجمهورية-الاشتراكية.

ب-قانون يُلغى كل القوانين التي سنها البرلمان الأخير.

ج-قانون يُحدد عقوبات جنائية بالنسبة إلى أرباب العمل الذين يخرقون القوانين ذات الطابع الاجتماعي والاتفاقيات المتخذة من طرف الهيئات المكلفة بتطبيقها والسهر عليها.

د-مصادقة البرلمان على كل الاتفاقيات التي أقرها المكتب الدولي للشغل.

»(4تأميم البنوك واتخاذ إجراءات ضد هروب الرساميل.
»(5تأميم الأرض، باستثناء الملكية الصغيرة كلما كان يخدمها مالكوها، وتسليمها للانتفاع للشركات العمالية لتستغلها جماعيا.. وكإضافة ضرورية:
أ-مصادرة آلات وأدوات ودواب الحرث التي يملكها في ذلك الموسم ملاك الأراضي المؤممة، والتي ستصبح مع هذه الأخيرة تحت تصرف الشركات العمالية بالشروط التي ستحدد.
ب-تحديد قانون الضريبة، التي تؤديها الشركات المنتفعة حسب القدرة الإنتاجية للأرض، يعوض ويُلغى كل الالتزامات الضريبية الأخرى.
ج-انجاز برنامج واسع لسياسة مائية.
»(6تمدين المناطق القروية بتجهيزها بالوسائل الصحية والثقافية الضرورية وبالإنشاء السريع لوسائل الاتصال والنقل بين المدن والقرى الذي يولد ويوطد التضامن بين مصالحها.
»(7التغيير العميق والجذري لكل المؤسسات المسلحة بتغيير تكوينها وأساسها وصلاحيتها، وتعيين الأشخاص المدنيين والعسكريين الذي يمكنهم القيام بالمهمة التي تُستند إليهم على أحسن وجه في قيادتها.
»(8إنشاء مليشيا مسلحة ينضم إليها الجمهوريون والاشتراكيون الذين يختارهم ويقترحهم الحزبان.
»(9إصلاح التنظيم القضائي وإصلاح نظام سيره. كل مواطن يعتقل يجب أن يُسلم مباشرة للقاضي المختص، ويُمنع على الشرطة أو القوة العمومية إخضاعه لاستنطاق لا يمكنهم أن تكون له، في جميع الأحوال، أية شرعية. ولا يمكن للمعتقلين أيضا البقاء في مخافر الشرطة أو الثكنات أو أقسام المديرية العامة للأمن بصفتهم معتقلين. والتغيير الشامل لنظام السجون في كل مراتبه، والإلغاء الفوري للحكم بالإعدام. تحديد الصلاحية القضائية لقانون القضاء العسكري في الجرائم العسكرية الصرفة.
»(10إصلاح الإدارة العمومية في كل دوائرها.
»(11تعيين سفير لاسبانيا في الاتحاد السوفياتي وإبرام معاهدة تجارية مع هذا البلد.
»(12مواصلة سياسة الاستقلال الذاتي وإعادة العمل بقانون كطالونيا في كليته والمصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي. وطرح القوانين التي تتقدم بها المناطق الأخرى للنقاش والمصادقة من طرف الكورطيس، في مدلولها الرامي إلى الاعتراف بشخصيتها الخاصة في إطار الوحدة الوطنية.«
إذا كان المشروع المضاد الذي تقدم به الحزب الشيوعي يتفق في أغلب النقط [مع مشروع الحزب الاشتراكي]، فقد كان أكثر جذرية من هذا الأخير فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين والمليشيا الشعبية المسلحة، ومختلف عنه فيما يخص المسألة الزراعية. لكنه أيضا لم يتعرض للاضطهاد القومي في المغرب.
»(1الحل الفوري للكورطيس الحالي والدعوة إلى انتخابات عامة في الأجل المحدد قانونا.
»(2الإعادة الفورية والمطلقة لكل الضمانات الدستورية .حرية واسعة للاجتماع والتظاهر والصحافة بالنسبة إلى الجماهير وهيآتها النقابية والسياسية. النقض الفوري لكل القرارات والقوانين التي تتعارض مع هذه الحريات.
»(3الحرية الفورية لكل المعتقلين الموقوفين والسراح المؤقت للذين حوكموا من أجل أفعال لها علاقة بحركة تشرين الأول/أكتوبر الثورية أو بجرائم سياسية سبقت أو جاءت بعد تشرين الأول/أكتوبر.
»(4العفو الشامل عن المنظمات العمالية التي تم حلها بمقتضى أحكام قضائية نتيجة أحداث تشرين الأول/أكتوبر، وإعادة الأموال والممتلكات المحجوزة وإعادة كل المعاقين بشكل انتقامي، بسبب هذه الأحداث، إلى مناصبهم فورا .الحق الواسع بالنسبة إلى كل الكادحين في التجمع والإضراب.
»(5المساعدة الفورية للعاطلين ليواجهوا قساوة الشتاء والشروع في أعمال عمومية مختلفة لتشغيلهم.
»(6إعادة العمل بالبلديات المنتخبة بالاقتراع في 12 نيسان/ابريل 1931. والمقاعد الشاغرة بسبب وفاة أصحابها أو تطبيقا لأحكام أصدرتها المحاكم، سيتم ملؤها بممثلين تختارهم أحزابهم...
»(7إعادة العمل فورا بقانون كاطالونيا واحترام كل القوانين التي صادق عليها البرلمان الكطلاني.
»(8حل المنظمات الفاشية والملكية وتجريدها من السلاح، وإغلاق نواديها ومراكز تآمرها.
»(9مراجعة قيادات الجيش والمؤسسات المسلحة الأخرى، وأيضا إدارة الدولة والمناصب العمومية لإقصاء العناصر الملكية والفاشية منها.
» (10التطبيع الفوري للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وتعيين سفير اسبانيا في الاتحاد السوفياتي.
»وللدعوة للانتخابات سيتم الالتزام الرسمي من طرف الحكومة على أنها ستتخذ الإجراءات التي تضمن نزاهتها. ويجب أن لا يتدخل أو يحاول التأثير على المعركة الانتخابية لا الولاة ولا نوابهم ولا القوة العمومية أو أية سلطة أخرى تابعة للحكومة. وسيتسلم محاضر الاقتراع مع كل الضمانات لمجالس الإحصاء.
»تحديد فترة استثنائية لتعديل اللوائح الانتخابية حتى يتمكن كل المواطنين، الذين تم إقصاؤهم لسبب أو لآخر ولا يوجدون ضمنها، من المطالبة بإدماجهم فيها.
»يمكن لكل المواطنين القيام بوظائف يتم إسنادها على أساس الانتخاب، وتبعا لذلك إدراج أسماؤهم ضمن لائحة المرشحين سواء في حالة وجودهم بالسجن أو في الاعتقال الاحتياطي أو أثناء قضاء مدة الحكم وأيضا بالنسبة إلى الذين يوجدون في المهجر.
»يعين مجلس انتخابي وطني يتكون من ممثلي جميع الأحزاب الجمهورية والعمالية ويتكلف بضمان نزاهة الإحصاء الانتخابي، وتجنب التزوير خلال الانتخابات. ويكون لهذا المجلس حق التدخل في كل الحالات التي يُطلب فيها منه ذلك أو إذا اعتبر من المفيد التدخل، ويجب أن تكون قراراته محترمة من طرف السلطات.
إجراءات حكومية وتشريعات ما بعد الانتخابات:
»(1إصدار عفو واسع على كل المحكوم عليهم بجرائم ذات صبغة سياسية أو اجتماعية. وستدرج الحالات التالية ضمن هذا القانون حتى يمكنها الاستفادة منه:
أ-«المحكوم عليهم بجرائم ارتكبت بمناسبة إضراب الفلاحين في شهر حزيران/يونيو 1934.
ب-كل المحكوم عليهم بجرائم لها نفس الصبغة ولم يشملهم نص قرار القانون الذي صوت عليه الكورطيس في حزيران/يونيو 1934.
ج-«المحكوم عليهم بسبب جرائم ارتكبت فرديا دفاعا عن مثلهم العليا أو لمعارضة إجراءات تعسفية ورجعية للحكومة.
ه-«المحكوم عليهم بجرائم يعاقب عليها قانون المتفجرات.
»(2إصدار قانون تمنح بمقتضاه معاشات مدى الحياة لعائلات العمال الذين ماتوا نتيجة شطط رجال الشرطة في قمع حركة تشرين الأول/أكتوبر .وتعيين لجنة لتصفية الأحداث التي وقعت وفرض العقوبات المدنية أو الجنائية التي يستحقها مسببو الأحداث.
»(3التحسين العام لظروف عيش وعمل الطبقة العاملة .الاعتراف بثماني ساعات للعمل في اليوم، و44 ساعة عمل في الأسبوع بالنسبة إلى العمال الذين يشتغلون في الصناعات غير الصحية وأيضا بالنسبة إلى الشباب إلى حدود 18 سنة العمل خلال ست ساعات في اليوم.
»(4قانون الضمان الاجتماعي للعمال الصناعيين والزراعيين على نفقة أرباب العمل والدولة بالنسبة إلى حالات حوادث الشغل والأمراض والشيخوخة والعجز والحمل
»(5المصادرة بدون تعويض لأراضي الإقطاع والنبلاء السابقين وكبار ملاك الأراضي والكنيسة وتسليمها الفوري والمجاني للعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء لاستغلالها فرديا أو جماعيا حسب ما تقرره منظماتهم بشكل حر .وستوضع الأراضي التي تملكها الدولة رهن إشارة الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لنفس الغرض. إعادة كل الممتلكات الجماعية للبلديات.

نزع ملكية آلات وأدوات ودواب الحرث التي يملكها في ذلك الموسم ملاكو الأراضي المصادرة والتي ستصبح تحت تصرف العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.
إن الملكية الصغيرة، كلما كانت تستغل من طرف مالكيها لن تكون محترمة فقط بل ستتوفر كل الاستغلاليات الفلاحية، سواء الفردية أو الجماعية على قرض فلاحي واسع لاقتناء الآلات وأدوات الحرث والبذور ومواد البناء، الخ.
سيتم إلغاء الديون المتأخرة والرهون والإيجارات المتأخرة وأداء السخرة الفيودالية مثل الرسوم الفيودالية والعقود الفلاحية الفيودالية، الخ.
إن الدولة ستساعد خصوصا على إنشاء تعاونيات فلاحية، وسيوضع تخطيط كبير لسياسة مائية وستتخذ إجراءات لتشجيع الزيادة في الإنتاج الفلاحي.
يحدد قانون الضريبة التي تؤديها الاستغلاليات الفلاحية الفردية أو الجماعية حسب القدرة الإنتاجية لأرض ويُلغي [هذا القانون] كل الالتزامات الضريبية الأخرى.
»إحصاء العاطلين والإقرار الفوري لمنح إعانة للعمال الموجودين في بطالة اضطرارية على أن لا تكون قيمة تلك المساعدة أقل من ثلاث بسيطات في المدن وبسيطتين في البوادي. الشروع الفوري في أشغال ذات منفعة عامة –بناء مدارس ومساكن شعبية ومستشفيات- لاستيعاب البطالة الاضطرارية. تمدين المناطق القروية بتجهيزها بالوسائل الصحية والثقافية الضرورية وبالإنشاء السريع لوسائل الاتصال والنقل بين المدينة والقرى الأمر الذي يولد ويوطد التضامن بين مصالحها.
»(8تأميم البنوك واتخاذ إجراءات ضد هروب الرساميل .إقرار الضريبة التصاعدية على الربع وعلى الأرباح الصناعية. إلغاء قانون التقييدات والتخفيض العام من الضرائب المفروضة على صغار التجار والصناعيين. توحيد الضرائب وتطبيقها برسم مقلص.
»(9طرد الأخويات الدينية ومصادرة ممتلكاتها لفائدة الدولة.
»(10التعليم العلماني الإجباري. إنشاء المطاعم المدرسية وخزانات الملابس لكي يُحصل الأطفال المحتاجون على المواد الغذائية والملابس.
»(11حل المنظمات الملكية والفاشية وتجريدها من السلاح وإغلاق مراكزها ونوادي تآمرها ومصادرة ممتلكاتها وثرواتها.
»(12التغيير العميق والجذري لكل المؤسسات المسلحة بتغيير تكوينها ونظم سيرها وصلاحيتها. وحل تلك التي يكرهها الشعب بسبب تصرفها .تطهير الجيش وكل المؤسسات المسلحة من الضباط الملكيين والفاشيين وتعيين أشخاص مدنيين وعسكريين في القيادة مخلصين للقضية الشعبية ويقومون على أحسن وجه بالمهام التي تُسند إليهم.
»(13إنشاء مليشيا شعبية مسلحة مكوّنة من العمال والفلاحين.
»(14إصلاح النظام القضائي وإصلاح نظام سيره. كل مواطن يُعتقل يجب أن يسلم مباشرة للقاضي المختص، ويمنع على موظفي الشرطة أو القوة العمومية إخضاعه لاستنطاقات لن تكون لها، على أية حال، أية شرعية. ولا يمكن أيضا للمعتقلين البقاء في مخافر الشرطة أو الثكنات أو أقسام المديرية العامة للأمن بصفتهم معتقلين.
التغيير الشامل لنظام السجون في كل مراتبه ومنع كل عقاب للمعتقلين. الإلغاء الفوري للحكم بالإعدام، وتحديد اختصاص قانون العدالة العسكرية في الجرائم العسكرية الصرفة.
»(15إصلاح الإدارة العمومية في كل دوائرها. وتطهير الإدارة من كل العناصر الملكية والفاشية وأعداء الشعب.
»(16توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وتدعيم سياسته السلمية. تطبيق العقوبات على البلد المعتدي. مشاركة اسبانيا في معاهدات الأمن الجماعي. المصادقة على معاهدة تجارية مع الاتحاد السوفياتي.
»(17إعادة العمل بقانون كطالونيا في كليته والمصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي، وطرح قوانين الإقليم الأخرى للمناقشة والمصادقة من طرف الكورطيس. مواصلة سياسة الاستقلال الذاتي والاعتراف للشعوب بشخصيتها الخاصة من خلال الحق في تقرير المصير.«
لئن كانت البذور ودواب الحرث وأدوات ومواد البناء حاضرة في فكر قادة الأحزاب العمالية ساعة تحرير هذه الخطاطات، فإن الجريمة الاستعمارية التي كانت اسبانيا ترتكبها ضد المغاربة بدون استقلالهم، وتمزيق وحدتهم، وتحطيم كرامتهم، ونهب ثرواتهم، وحرمان الجماهير الشعبية من وطنيتها، والاستغلال للبروليتاريا الصناعية والزراعية التي كانت تتقاضى، مقابل نفس العمل الذي تقوم به البروليتاريا الاسبانية، أجرا أضعف بكثير من أجر هذه الأخيرة، ومنع البروليتاريا المغربية من حق التنقيب، بالرغم من أنها تشارك بنشاط في الإضرابات، ومن النضال في الأحزاب الماركسية، وتسليط القمع الشرس على الأفكار الوطنية: إن كل هذا لم يرد في جدول مشاغل قادة الأحزاب العمالية. وهو ما يؤكد الصورة البيانية التي كان المعمرون الاسبان يصورون بها دور الأهليين في المجتمع: «إن قيمة أي حيوان اكبر من قيمة حفنة من المغاربة.«
في 15 كانون الثاني/يناير 1936 تم الإعلان عن برنامج الجبهة الشعبية، الذي عُدل بشكل هائل من طرف الأحزاب الجمهورية. كان من الواضح، كما ورد في الصياغة النهائية أن الأحزاب الثورية كان بإمكانها إضافة المطالب المغربية دون أن يثير ذلك مشاكل كبرى، وبعد ذلك يعبر «الاتحاد الجمهوري» و«اليسار الجمهوري «عن رفضهما لهذه النقطة أو تلك. وفي نهاية المطاف لم تكن المطالبة بالاستقلال أو بالاستقلال الذاتي للمغرب أخطر من تأميم البنوك والأراضي. ولو طرحت ما كانت الأحزاب البرجوازية لتقبلها مثلما لم تقبل المطالب الأخرى، وكانت الأحزاب العمالية ستكون قد احترمت، على الأقل، تقليدها المعادي للاستعمار.
لم يتم الأمر كذلك، وجاء بيان الجبهة الشعبية على الشكل التالي:
إن الأحزاب الجمهورية، اليسار الجمهوري، والاتحاد الجمهوري، للشبيبة الاشتراكية، والحزب الشيوعي، والحزب النقابي، والحزب العمالي للتوحيد الماركسي، من غير المساس بالحفاظ على مسلمات مذاهبها، توصلت إلى الالتزام بمخطط سياسي مشترك، يساعد كأساس لتكتل قواها المختلفة في المعركة الانتخابية المقبلة، وكقاعدة للحكومة يجب على أحزاب اليسار الجمهورية أن تطبقها، بدعم من القوى العمالية، في حالة الانتصار. وتعلن [هذه الأحزاب] أمام الرأي العام أسس وحدود اتفاقها السياسي وتطرحها على أنظار المنظمات الجمهورية والعمالية الباقية إذا ما اعتبرت هذه الأخيرة من المناسب للمصالح الوطنية للجمهورية الانضمام، في هذه الشروط، إلى كتلة اليسار التي يجب عليها أن تناضل لمواجهة الرجعية في الانتخابات العامة لنواب الكورطيس.
»وكفرضية ضرورية للسلم العام تلتزم الأحزاب المتكتلة بـ: 1)إصدار عفو واسع، بمقتضى قانون، بالنسبة إلى الجرائم السياسية الاجتماعية المرتكبة بعد تشرين الثاني/نوفمبر 1933، وإن لم تكن قد اعتبرت جرائم سياسية اجتماعية من طرف المحاكم. وسيشمل [هذا القانون] الجرائم التي تكتسي نفس الصعوبة ولم يتضمنها قانون 24 نيسان/ابريل 1934. وتراجع، وفقا للقانون، الأحكام الصادرة كتطبيق غير مشروع لقانون التشرد لأسباب ذات صبغة سياسية. وإلى حدود إعطاء الأهلية للمؤسسات التي يقتضي بها القانون المذكور يُقيد تطبيقه ويمنع استعماله في المستقبل لمتابعة مثل عليا أو أعمال سياسية.
»(2إعادة الموظفين والمستخدمين العموميين، الذين تعرضوا للتوقيف أو النقل أو الفصل المقرر بدون ضمانات في المحاكمة أو بواسطة الاضطهاد السياسي، إلى مناصبهم. وتتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية ليُقبل العمال الذين طُردوا بسبب أفكارهم أو بمناسبة إضرابات سياسية، من جديد في مناصبهم الخاصة في كل المؤسسات العمومية وفي الشركات التي تدير مصالح عمومية وفي كل الشركات التي يكون للدولة فيها ارتباطات مباشرة. وفيما يتعلق بالشركات ذات الصبغة الخصوصية فإن وزارة الشغل سوف تتخذ الإجراءات الرامية إلى إلغاء كل حالات الطرد التي تكون قد استندت على سبب سياسي اجتماعي وسيتم عرضها على اللجنة المختلطة لتُتصنف من تمت تصفيتهم بشكل غير مشروع طبقا للقانون السابق عن تشرين الثاني/نوفمبر 1933.
»(3سن قانون يُمنح بمقتضاه تعويض مناسب للضرر الذي لحق بالأشخاص، لعائلات ضحايا نشاط القوى الثورية أو أعمال غير مشروعة للسلطة أو القوة العمومية خلال القمع.

ودفاعا عن الحرية والعدالة باعتباره مهمة أساسية للدولة الجمهورية ولدستورها، فإن الأحزاب المتكتلة ستعمل على:
»3-1إقامة سلطة الدستور من جديد. وستتم متابعة المخالفات المرتكبة ضد القانون الأساسي. ويجب أن يكون القانون الأساسي لمحكمة الضمانات موضوع إصلاحات حتى لا يكون الدفاع عن الدستور موكولا لضمائر تكونت بقناعة ما أو نتيجة مصالح مضادة لسلامة النظام.
»3-2مباشرة سن قوانين أساسية أكدها الدستور وهي ضرورية لسيره العادي وعلى الخصوص القوانين الإقليمية والبلدية التي يجب أن تستلهم الاحترام الصارم للمبادئ المعلنة في الدستور. سيباشر الكورطيس إصلاح قانونه بتغيير بنية وظائف اللجن البرلمانية التي ستصبح مكلفة، بمساعدة الهيئات التقنية الملحقة بها، بالإجراء المكون للقوانين.
»3-3إقرار مبدأ السلطة بكل مفعوله، لكن يُلتزم بممارسته دون الانتقاص من أسباب الحرية والعدالة. يُراجع قانون النظام العام ليحمي المواطن بشكل أفضل ضد تعسفية الحكم ودون أن يفقد ذلك، القانون من فعاليته الوقائية .ستتخذ أيضا الإجراءات الضرورية لتجنب التمديدات التعسفية لحالات الاستثناء.
» 3-4تنظيم قضاء متحرر من الأسباب القديمة للتراتب الاجتماعي والامتياز الاقتصادي والموقع السياسي. وبعد إعادة تنظيم القضاء ستوفر له شروط الاستقلال التي يضمنها الدستور. يتم تبسيط الإجراءات في القضايا المدنية وتعطى سرعة أكبر للطعن أمام المحاكم المختصة في المنازعات الإدارية مع توسيع صلاحيتها .وستعطى للمتهم ضمانات اكبر في القضايا الجنائية. تُقيد القوانين الخاصة، والعسكرية منها خصوصا، للنظر في الجرائم العسكرية الصرفة وتتم أنسنة نظام السجون بإلغاء المعاملات السيئة أو نظام العزلة الذي لم يُقرر قضائيا.
»3-5إجراء تحقيق لتحديد المسؤوليات الملموسة، في حالات الاعتداء التي قام بها رجال القوة العمومية في ظل قيادة الحكومة الرجعية، حتى يتم التحقق من الخطأ الفردي وتتم معاقبته. ويشرع في وضع إطار لوظائف كل هيئة داخل حدود قوانينها الخاصة. ويتم اختيار قيادتها ويعاقب بالفصل عن المصلحة كل موظف يرتكب معاملات سيئة أو يتحيز سياسيا. تنظم هيئة المراقبة بموظفين أكفاء ومخلصين تمام الإخلاص للنظام.
» 3-6مراجعة قوانين انضباط الموظفين وتتخذ عقوبات مشددة ضد كل تقصير أو تجاوز لفائدة مصالح سياسية أو في حالة إلحاق ضرر بالخزينة العمومية.
»-4لا يقبل الجمهوريون بمبدأ تأميم الأرض وتسليمها للفلاحين الذي طالب به مندوبو الحزب الاشتراكي. ويعتبر الجمهوريون الإجراءات التالية مناسبة وترمي إلى خلاص الفلاح والمزارع المتوسط والصغير لأن ذلك ليس إنصافا فقط وإنما لأنه يشكل أمتن قاعدة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.
»4-1التخفيض من الضرائب والمكوس كإجراء لمساعدة المزارع الذي يعمل في أرضه. معاقبة الربا والتقليص من عمليات البيع المنافية للقانون. إعادة تقويم منتجات الأرض وخصوصا القمح والحبوب الأخرى، واتخاذ إجراءات للقضاء على الوسطاء ولتجنب مؤامرة أرباب المطاحن. تشجيع تصدير المنتوجات الزراعية.
» 4-2يُنظم تعليم زراعي وتقدم الدولة مساعدين تقنيين كإجراءات لتحسين ظروف الإنتاج الزراعي. وتُرسم مخططات لتعويض بعض الزراعات وإقامة أخرى جديدة بالمساعدة التقنية والاقتصادية للإدارة العمومية. تنمية المراعي وتربية المواشي وإعادة تشجير الغابات. القيام بأعمال مائية وأعمال لإقامة الري واستصلاح أراضي للري. تشييد طرق وبنايات قروية.
» 4-3إجراءات من أجل إصلاح ملكية الأرض: الإلغاء الفوري للقانون المعمول به حول الإيجارات. تراجع إجراءات طرد المستأجرين التي تمت .يعزز في الملكية المستأجرون القدامى والصغار، اثر تصفية مقدمة. يُسن قانون للإيجار يضمن: الاستقرار في الأرض وييسر ثمن الريع الذي يكون قابلا للمراجعة، منع الإيجار بالخلف وأشكاله المقنعة، تعويض التحسينات المفيدة والضرورية التي يقوم بها المستأجر والتي تصبح سارية المفعول قبل أن يتخلى المزارع عن العقار، التمتع بحق ملكية الأرض التي تم حرثها خلال فترة من الزمن. تشجيع أشكال التعاون وتنمية الاستغلاليات الجماعية. نهج سياسة لتوطين عائلات فلاحية وتزويدها بالمساعدات التقنية والمالية الضرورية. سن قوانين لاسترجاع الممتلكات الجماعية. إلغاء القانون الذي اقر إرجاع ثمن مزارع النبلاء.
» 4-4-1سن قانون أو مجموعة من القوانين تحدد قواعد حماية الصناعة يشمل الضرائب والإعفاءات الضريبية وأساليب تنسيق وتنظيم الأسواق ووسائل المساعدة الأخرى التي تقدمها الدولة لفائدة الإنتاج الوطني. تشجيع الإصلاح المالي للصناعات من اجل التخفيف من أعباء المضاربة التي تضغط على مردوديتها وتعطل نموها.
» 4-4-2إنشاء مؤسسات للبحث الاقتصادي والتقني تستقطب منها الدولة عناصر لإدارتها السياسية ويستقطب منها رجال أعمال عناصر تحدد مبادراتهم بشكل أفضل.
» 4-3-3اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية خاصة للمقاولات الصناعية الصغيرة والتجارة الصغيرة.
» 4-4-4الرفع من نشاط صناعاتنا بواسطة تخطيط للأشغال العمومية يُشير إلى عمليات التمدين وإلى إصلاح السكنى القروية وستحسب في ذلك التخطيط مسبقا المواد التي تُستهلك وأثمانها لضمان مردودية هذه الأعمال.
»-5يعتبر الجمهوريون أن الأشغال العمومية ليست فقط وسيلة للقيام بالأعمال الاعتيادية للدولة، أو مجرد نهج ظرفي وغير كامل للاعتناء بالبطالة، بل يعتبرونها أيضا وسيلة فعالة من اجل توجيه الادخار نحو أقوى منابع الثروة والتقدم المهملة من طرف مبادرة المقاولين.
» 5-1يتم انجاز مخططات كبرى لبناء مساكن حضرية وقروية ومصالح تعاونية وطرق للمواصلات وموانئ وأعمال الري، أو إقامة الري أو استصلاح الأراضي.
» 5-2ولانجاز هذه الأعمال، سيصدر تنظيم تشريعي وإداري يضمن الاستفادة من الأعمال وحسن إدارتها والمساهمة فيها من طرف المصالح الخصوصية التي تستفيد منها مباشرة. إن الجمهوريين لا يقبلون مساعدة البطالة التي طالب بها الممثلون العماليون، ويعتبرون أن إجراءات السياسة الفلاحية والإجراءات التي ستتخذ في فرع الصناعة والأشغال العمومية، وإجمالا كل مخطط إعادة البناء الوطني، يجب أن لا تؤدي غايتها فقط وإنما أيضا المهمة الأساسية المتمثلة في امتصاص البطالة.
»-6يجب أن تكون المالية والبنوك في خدمة مجهودات إعادة البناء الوطني دون تجاهل أن قوات دقيقة مثل مؤسسات القرض لا يمكن اكرهاها بأساليب القسر كما لا يمكن إنعاشها من خارج الحقل المأمون للتطبيقات المربحة والتوظيف المُكسب.
إن الأحزاب الجمهورية لا تقبل إجراءات تأميم البنوك المقترحة من طرف الأحزاب العمالية، إلا أنها [الأحزاب الجمهورية] تعترف مع ذلك بأن نظامنا البنكي يستلزم بعض التكميلات إذا كان عليه القيام بالمهمة الموكولة إليه في إعادة البناء الاقتصادي لاسبانيا. ونُشير إلى الإجراءات التالية وهي مجرد تعداد لبعض الأمثلة:
»6-1تسيير بنك اسبانيا بشكل يضطلع معه بمهمته في تنظيم القرض بكيفية ملائمة لما تتطلبه مصلحة اقتصادنا، ويُفقده طابعه كمنافس البنوك مع تصفية مدخراته المجمدة.
»-6-2إخضاع البنوك الخاصة لقوانين تنظيم تشجيع سيولتها] المالية]، انطلاقا من المبادئ الكلاسيكية التي أبرزتها من جديد تجربة الأزمات الأخيرة، من أجل تعزيز ضمانة مودعي المال، ولخدمة المستلزمات المالية لسياسة إعادة البناء الاقتصادي التي يلتزم بها هذا البرنامج.
»-6-3تحسين نظام سير صناديق التوفير حتى تلعب دورها في خلق الرساميل، وأيضا بسن الإجراءات الضرورية لحماية التوفير الخصوصي، وتحديد مسؤولية المؤسسين والوكلاء في كل أنواع الشركات. وفيما يخص المالية، تلتزم] الأحزاب] بالقيام بإصلاح ضريبي يستهدف مرونة أكبر للضرائب وتوزيعها أكثر عدالة للأعباء العمومية مع تجنب التوظيف غير المشروع للقرض العمومي لأغراض استهلاكية.
» 6-3-1تراجع بعمق الضريبة المباشرة، وستتوقف عن سيرها العادي إلى أن يُعاد تنظيمها على أسس تصاعدية.
» 6-3-2يتم إصلاح الضريبة غير المباشرة بالبحث مع تنسيق الدخل الخصوصي مع تكاليف الاستهلاك.

»-6-3يتم إصلاح الإدارة الضريبية لتكون أداة فعالة للسياسة الضريبية الجديدة.
»-7إن الجمهورية التي تتصورها الأحزاب الجمهورية، ليست جمهورية توجهها دوافع اجتماعية أو اقتصادية طبقية، بل نظام حرية ديمقراطية تحركه دوافع الصالح العام والتقدم الاجتماعي. ولهذا السبب الحازم بالضبط، من واجب السياسة الجمهورية تحسين الظروف المعنوية والمادية للعمال إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المصلحة العامة للإنتاج دون اعتبار، خارج هذا العائق، للتضحيات التي يجب أن تُفرض على كل الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. إن الأحزاب الجمهورية ترفض المراقبة العمالية، التي طالب بها وفد الحزب الاشتراكي وتوافق على ما يلي:
»-1-7إعادة العمل بالتشريع الاجتماعي في نقاوة مبادئه، ومن أجل ذلك ستسن الإجراءات الضرورية لكي تكون العقوبات المتخذة بدون مفعول، بهدف ضمان التطبيق الأكثر إخلاصا للقوانين الاجتماعية.
»-2-7إعادة تنظيم قانون الشغل وفق ما يضمن استقلاله، ليس فقط من اجل أن تصل الأطراف المعنية إلى وعي عدم انحياز قراراته وإنما أيضا حتى لا تبقى هذه الأطراف، مهما كانت الأحوال، دون التقدير الضروري لدوافع المصلحة العامة للإنتاج.
»-3-7تصحيح مسلسل انهيار الأجور في البوادي، وهي أجور جوع حقيقية، بتحديد دنيا من اجل ضمان حياة كريمة لكل عامل، وبخلق جريمة تحقير الأجرة التي يُتابع بها تلقائيا أمام المحاكم. وبالرغم من أن سياسة إعادة البناء الاقتصادي يجب أن تؤدي إلى امتصاص البطالة، فمن الضروري بالإضافة إلى ذلك تنظيم النضال إداريا وتقنيا بإقامة المصالح الضرورية لإحصائيات والتوضيح، ومكاتب التشغيل وبُرصات الشغل مع الاهتمام ببطالة الشباب بشكل خاص، دون نسيان مؤسسات التوقع والضمان التي يكلفها الدستور والتي يجب أن تُجرب على أسس من نوع اجتماعي. وعلى الجمهوريين أن يولوا للإسعاف العمومي وللأعمال الخيرية والصحة الاهتمام الذي تستحقه عند كل شعب متحضر دون المساومة في التضحيات. وتُوحّد تحت إدارة الدولة، المؤسسات المختلفة لوقف الخصوصي مع تجميع مواردها دون المساس باحترام إرادة المؤسس.
»-8يجب على الجمهورية أن تعبر التعليم كاختصاص لا يمكن رفضه من طرف الدولة في مجهودها السامي الرامي إلى تحقيق أعلى مستوى من المعرفة، وبالتالي أعلى مستوى معنوي بالنسبة إلى أغلبية مواطنيها، فوق كل الاعتبارات الدينية والطبقية.
»-1-8الدفع إلى إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي مع إقامة مطاعم وخزانات الملابس والمخيمات المدرسية والمؤسسات الملحقة الأخرى بمعدل ما أُنجز خلال السنوات الأولى للجمهورية. ويجب أن يخضع التعليم الخاص لمراقبة مماثلة للمراقبة المفروضة على المدارس العمومية وذلك خدمة للثقافة.
»-2-8إنشاء مدارس التعليم المتوسط والمهني الضرورية لتعليم كل المواطنين الموجودين في وضعية تلقي ذلك التعليم في هذه المستويات.
»-3-8العمل على تمركز التعليم الجامعي والعالي حتى تتم خدمته كما يجب.
»-4-8توضع حيز التنفيذ الوسائل الضرورية لضمان ولوج التعليم المتوسط والعالي من طرف الشباب العمالي والطلبة المختارين نتيجة كفاءتهم على العموم.
إن الأحزاب المتحالفة ستُعيد إلى موقعه وبكل قوته تشريع الاستقلال الذاتي الذي صوت عليه الكورطيس التأسيسي، وستعمل على تطوير مبادئ الاستقلال الذاتي التي ينص عليها الدستور وستوجه السياسة الدولية نحو الالتزام بمبادئ وأساليب جمعية الأمم.
عن اليسار الجمهوري أموس سلفادور إي كريراس، وعن الاتحاد الجمهوري بيرناردو خينيردي لوس ريوس، وعن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني خوان سيميون فيدرات ومانويل كورديرو، وعن الفيدرالية الوطنية للشبيبة الاشتراكية خوسي كسورلا، وعن الحزب الاشتراكي أنخيل بسطانيا، وعن الحزب العمالي للوحدة الماركسية خوان اندراد، وعن الحزب الشيوعي فيسنت أوريبي.«
لماذا لم تُدرج المسألة الاستعمارية ضمن هذه المجموعة من الخلافات؟ إن الجواب سهل: إن الذين كان عليهم اقتراح إدماجها لم يفعلوا ذلك، وبهذا الشكل اتفقت برامج اليمين واليسار على نقطة هي غض الطرف عن المستعمرات، وبالتالي تأييد الاستمرار في استغلال المغرب. وكل هذا دون نسيان غينيا، التي وإن لم يوجد فيها تحريض وطني من مستوى التحريض الذي يعرفه المغرب، فإن ذلك لا يشكل تفسيرا أو مبررا على أية حال لسكوت الماركسيين على استغلال غينيا. وليس من المبالغة التأكيد على أن الديكتاتورية والجمهورية والجبهة الشعبية ليست بالنسبة إلى المستعمِر سوى ثلاث صيغ امبريالية تُخفي نفس الهدف: استغلال بلاده. فبالنسبة إلى أَسْوَدٍ من باطا أو ريفي من تركيست ليس لركُوكبايبرو ودلوريس إيباروري إلا استمرارا للسياسة الاستعمارية لاندلوسيو بريتو وخيل روبليس والفونس XIII وبريمودي ريبيرا، ولن تتوانى الأحداث في الكشف عن صواب رأي المستعمَر.
أدت انتخابات شباط/فبراير، في سبتة أو مليلية على السواء إلى انتصار مرشحي الجبهة الشعبية، حيث صوت 12773 معمرا اسبانيا على مرشح الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني في مليلية لويس برّيرَا، بينما عين 8009 سبتيين مرشح الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني أيضا بيدروسو. وفي قلعتي السيادة وفي المغرب، أمام السكان العرب والعمال المغاربة كانت لافتات الجبهة الشعبية لليسار تتضمن فقرة بارزة تقول: «يدعون انهم [يمثلون] اسبانيا، في حين انهم نقلوا المغاربة إلى استورياس لنهب منازل اسبانيين محترمين وإشباع رغباتهم القذرة والبذيئة.«
لعب العمال المغاربة دورا كبيرا في الإضرابات التي شهدتها سبتة ومليلية خلال [الجمهورية]. وبالرغم من ذلك فإن رفاقهم الاسبانيين لم يحتجوا أبدا ضد الأجرة الزهيدة التي كانوا يتقاضونها، وكانوا يرفضون انخراطهم في النقابات والأحزاب البروليتارية. ولم يكن الاشتراكيون والشيوعيون يعيرونهم أي اهتمام، وينظرون إليهم باستعلاء. وإن أول المغاربة الذين تم قبولهم في الحزب الشيوعي هم محمد الحاج دودوح، ومحمد بن عبد القادر، وسي سلام بن سريش، وقد التحقوا بالحزب بعد ما بدأت الحرب العالمية الثانية وتم اعتقالهم في شباط/فبراير 1944 خلال الحملة الكبرى التي أدت إلى سقوط التنظيم السري لمليلية والناضور. وإلى ذلك الحين كان الشيوعيون الاسبان، بالمغرب لا يرفضون النضال الوطني للمغاربة فقط، بل يحولون أيضا دون مساهمتهم الصريحة في الصراع الطبقي. وتُشكل التجمعات والتظاهرات التي جرت بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 1936 دليلا واضحا على ما نقوله. وسنتوقف بعض الشيء في إحدى المدن، أهم مدن شمال المغرب، لنقف على سلوك الأحزاب المتحالفة في الجبهة الشعبية حيال الوطنية المغربية. وسنرى كيف أنه لا تتم حتى الإشارة إلى الوطنية المغربية، بل إن دعاية هذه الأحزاب تحمل شحنة عنصرية جائرة على جميع الأصعدة. إن أحداث استورياس لا تُجيز القدح في شعب بكامله. لقد ارتكب الاسبانيون بالمغرب جرائم كبرى وتعسفات وسرقات وانتهاكات، وحرص عبد الكريم على التمييز بين ما كان يسميه الفريق الاستعماري وبقية الاسبانيين.
عقدت الجبهة الشعبية أول تجمع لها يوم الأحد 19 كانون الثاني/يناير بسينما كُويا. وتدخل أنخيل روسييو عن الشبيبة الشيوعية، وكريسطبال ماركيز عن الإسعاف الأحمر الدولي، وخوان لميرا عن الشبيبة الاشتراكية، وبيدرو نفارو عن الحزب الشيوعي، وخوسي مورينو عن الحزب النقابي، وانطونيو دياس عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، ولم يتحدث احد عن الاضطهاد الوطني للمغاربة، واكتفت الأحزاب بنشر بيان أحزاب اليسار، ولم يتمكن عمال عرب من حضور الحفل لأن منظميه منعوهم من ذلك.
وفي الأسبوع التالي، الأحد كانون الثاني/يناير، بنفس السينما، توجهت فروع شبيبة الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي العمالي الاسباني إلى شبيبة مليلة. وتدخل رفئيل مونتويا عن الشبيبة الاشتراكية وماويل روساس عن الشبيبة الشيوعية وإنريكي بيريز عن الشبيبة الاشتراكية وفرنسيسكو برادل وديكُو خئين عن الشبيبة الشيوعية، والتزموا الصمت من جديد حول المسألة العربية. وبعد ذلك بأربعة أيام، في 30 كانون الثاني/يناير، خلال تجمع للشبيبة الاشتراكية بسينما الحمراء افترى خوسي دي سيرفال، أخ الصحفي الذي قتل في استورياس، وبيدرو غرسيا على الشعب المغربي برمته بتقديمه وكأنه الذراع المسلحة للرجعية.
أدى الانتصار الشعبي في شباط/فبراير إلى قيام مظاهرة كبرى يوم 20 شباط/فبراير، وخلالها تم ترديد كل الشعارات والأناشيد الثورية باستثناء الدعاية المعادية للاستعمار.
وفي آذار/مارس عينت حكومة الجبهة الشعبية خوان موليس مندوبا ساميا وقد سبق له أن شغل هذا المنصب. إن هدفه الرئيسي –حسب ما صرح به للصحافة- هو القضاء على اللجنة الوطنية المغربية، وأن «القوة بالإضافة إلى العنف «هو الشعار الذي يجب اتباعه في السياسة الأهلية لشمال افريقيا، ثم إن التجربة

علمته أن كل تهاون في هذا الاتجاه لن يؤدي إلا إلى استفحال مسألة المحرضين الوطنيين .ولإثبات اتفاقها نظمت له الأحزاب العمالية استقبالا كبيرا بتطوان في 24 آذار/مارس .وجاب أكثر من خمسة آلاف عامل شارع تطوان هاتفين بحياة خوان موليس. وبمناسبة استلامه لمهامه دعت حكومة الجبهة الشعبية مراسلي الصحافة الأجنبية –نيويورك تايمز، لاستامبا ودمورنين بوست- لزيارة منطقة الحماية لوقوف على «التقدم الذي وصل إليه برنامج التهدئة ولنشر المفاتن الطبيعية للمناظر المغربية التي تأسر غرابتها الأجنبي.«

وبدأ الربيع في مليلية بتجميع أقيم احتفالا بتوحيد الشبيبتين الاشتراكية والشيوعية. وفي 12 نيسان/ابريل تحدث، في سينما بريليو، إيمليو كوتييرس ورفئيل مونتويا وخوسي مرتين بنيا ومنويل تريگو عن الشبيبة الاشتراكية وفرنسيسكو بردال وبيدور سلسار لسارو عن الشبيبة الشيوعية وكانت الخلاصات المصادق عليها بالإجماع هي:

(1مطالبة الحكومة بتطبيق برنامج الجبهة الشعبية بسرعة أكبر.

(2إطلاق سراح تيلمان وكرلوس برستس ومناضلين آخرين معادين للفاشية.

(3تدمير جذاذيات الاسبانيين الموجودة في مخافر الشرطة.

كانت المطالبة بإطلاق سراح تيلمان ضرورية، لكن على بعد بضعة أمتار من المكان الذي كانت تلقى فيه الخطب يوجد وطنيون مغاربة معتقلون وكل الريفيين كانوا مسجلين في قوائم [الشرطة]: إن العفو الذي أصدرته الجبهة الشعبية لم يطل المغرب. فلماذا لم يتم إدراج المعتقلين المغاربة والمسجلين في قوائم الشرطة في النقطتين الثانية والثالثة؟ ففي الوقت الذي كان فيه المسلم، الذي يريد الانتقال من قبلية إلى أخرى، مطالبا بالإدلاء برخصة بوليسية، كانت الأحزاب العمالية تهتم بمصير المعتقلين السياسيين الألمانيين أو البرازيليين، بينما كانت تساهم في الإبقاء في السجون على [عناصر] مناهضة للامبريالية بشكل صارم وحازم.

وتم تخليد عيد ميلاد لينين يوم 22 نيسان/ابريل بسينما گويا بمليلية، وتدخل رفئيل مونتويا وبيدرو سلسار عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وخيسوسو لوبيز فريلا عن الاتحاد الجمهوري وريكاردو فيوس عن الحزب النقابي وأوريليوس سوليس عن اليسار الجمهوري، وتجاهلوا أن القائد البلشفي كان يطالب في أطروحاته حول المسألة الاستعمارية بـ«نزع قناع كل الاستعماريين.«

ونتيجة لذلك كان من الضروري على الحزب الشيوعي ليس فقط القيام بالدعاية في البرلمانات لصالح استقلال الشعوب المستعمرة و«إنما أيضا أن يوضح باستمرار أن سلطة السوفياتات هي وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة الوطنية». وذلك هو مصدر واجب الأحزاب الشيوعية في تقديم مساعدتها للحركات الوطنية. ويُشير [لينين] أنه بدون هذا الشرط الأخير لن يكون النضال المعادي للاستعمار إلا شعارا كاذبا. إن تبني الأممية قولا، وتعويضها بنزعة وطنية برجوازية صغيرة في كل الدعاية والممارسة العملية، حالة جد منتشرة ليس فقط بين أحزاب الأممية الثانية، وإنما كذلك في صفوف الأحزاب التي تسمي نفسها أحزابا شيوعية. ما معنى الاحتفال بذكرى ميلاد لينين في مستعمرة مع خرق مبادئه؟ إن شيئا أكثر من جسده بقي محنَّطا في ضريح الساحة الحمراء.

في الأيام التالية، 23 و24 نيسان/ابريل، عقدت تجمعات جديدة في سينما الحمراء والاسبانيول وتدخل خوسي مرتين بنيا عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وأنخيل روسييو عن الحزب الشيوعي والفونسو ساينس عن اليسار الاشتراكي ومنويل تريگو عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وانطونيوديبيس عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وخوسي مورينو عن الحزب النقابي وتحدثوا عما هو إلهي وما هو إنساني مع الاستثناء اللازم [عدم ذكر المغرب.[

وعشية فاتح أيار/مايو جمع احتفال آخر، بدار الشعب، المتعاطفين مع الجبهة الشعبية، وبعد تدخل ريكاردو كنتون عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة وبيدرو نفارو عن الحزب اللشيوعي وخوسي مويا عن الحزب النقابي وديێگو خئين عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني وانطونيو دييس عن الاتحاد العام للشغالين، تمت المصادقة على عريضة تتضمن 16 مطلبا لتسليمها غلى مندوبية الحكومة بعد التظاهرة في اليوم التالي. وسواء في الاحتفال أو في المظاهرة أو في عريضة الـ 16 مطلبا، الموقعة من طرف أ.غوميس وديێگو خئين عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، وج.خيمينس، وخ.مويا عن الحزب النقابي، وروسييو إي كتاليود عن الحزب الشيوعي، وخ.ريفا، وأ.دييس عن الاتحاد العام للشغالين، وريكاردو كنتون عن الشبيبة الاشتراكية الموحدة، لا توجد أدنى إشارة للوطنيين المغاربة.

وفي منتصف شهر أيار/مايو، رفعت الجماعة الوطنية الجزائرية، نجم شمال افريقيا، المطالب التالية للجبهة الشعبية الفرنسية:

(1الإصلاحات المستعجلة:

أ-حرية الصحافة والتجمع والتنظيم،

ب-تعويض المندوبيات في الجزائر ببرلمان وطني منتخب بالاقتراع العام،

ج-قيام الجزائريين بجميع مهام الدولة في الجزائر،

د-التعليم الإجباري للغة العربية،

ه-تطبيق القوانين الاجتماعية والنقابية بالنسبة إلى العمال المغاربيين.

(2جلاء قوات الاحتلال.

(3الاستقلال التام للجزائر وتأميم كل الثروة الاقتصادية ونزع ملكية كل المعمرين المغتصبين.

لم يقبل الحزب الشيوعي الفرنسي هذه الطروحات، وضغط على حكومة ليون بلوم لتصدر قرارا تُحَلُّ بموجبه نجم شمال افريقيا تطبيقا للقوانين الخاصة التي تمنع [تكوين] العصب الفاشية. إن مظاهرات التضامن مع المنظمة الجزائرية المذكورة والتي قادها الوطنيون المغاربة، قد تم تشتيتها بالعنف من طرف البوليس.

ونظم الطلبة المناهضون للفاشية في مليلية تجمعا بسينما گويا، في آخر يوم من شهر أيار/مايو، للتنديد باحتلال ايطاليا للحبشة. وصودق على بيان للتضامن مع الوطنيين الحبشيين، وتم التنديد بالاستعمار الايطالي بشكل حازم بما فيه الكفاية. كل ذلك مع تناسي أنهم يتحدثون فوق ارض يحتلها الاستعمار الاسباني.

وذكّرت حكومة الجبهة الشعبية، في «لاكّسيتا دي أفريكا»، الجريدة الرسمية للمندوب السامي، ليوم 3 حزيران/يونيو 1963، إن حق الإضراب غير معترف به في المغرب: «نعتبر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المغرب الاسباني لا تسمح بعد، بل بعكس ذلك، إلى إفساح المجال ليُسن في تشريع الحماية قانون متنازع عليه وخطير إلى هذا الحد مثل الإضراب. إن هذا الأخير يُشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن العام في المنطقة». ولذلك، يُحذر من أن الإضراب، في جانبه القانوني، يشكل حالة تمرد صريح ما دام غير مقنن. وبعد أربعة أيام، نظم الحزب الشيوعي تجمعا دعائيا عموميا ولم يسجل الخطباء إيسابيل مونتويا وأنخيل رودريگيز وفرنسيسكو برادال وبيدو نفارو وأنخيل روسيو الكاتب العام للتنظيم المليلي حتى احتجاجهم على ذلك[المنع]. وفي 10 حزيران/يونيو شهدت طنجة وتطوان مظاهرات وطنية هامة رددت فيها هتافات ولافتات. وقد نقلت صداها حتى التايمز اللندنية. وبالرغم من الزغاريد الصاخبة للمغاربة فلم يرها ولم يسمعها الحاضرون في المؤتمر الإقليمي للحزب الشيوعي الذي افتتح أشغاله في نفس التاريخ تحت رئاسة إسابيل مونتويا. وفي هذا المؤتمر تم تحليل الأعمال التي أنجزت منذ سنة 1932. وتدخلت كارمين غوميس وتدخل في العروض كناليخو ولويس مورينت ومدينا بياسكلارلس وإسبيخو وراموس ومرتنينس وأُليفيا ومسارو وآخرون .وانتخب راموس وروسييو كمندوبين للمؤتمر الخامس المقبل، أما مندوب اللجنة المركزية ونائب مدينة بداخوس مرتينس كنتون فقد التزم أيضا الصمت المعتاد ليس فقط حول الوطنيين بل حول البروليتاريا العربية كذلك.

وتكرر هذا الصمت في التجمع الختامي بسينما گويا يوم 21 حزيران/يونيو بمشاركة بيدرو نفارو وإسابيل مونتويا وبرادال ومرتينس كنتون وروسيو، وفي المحاضرة التي ألقاها مندوب اللجنة المركزوية في نفس اليوم بنادي «الأتينيو للتعميم الاجتماعي» حول «النقابات والدولة»، وفي اليوم التالي 22 حزيران/يونيو بگراج مونومينتال تكريما لبابلو إگليسياس حيث كان بيدر سلسار والنائب عن بداخوس هما المدعوان الرئيسيان.

وجرت في الأسبوع من 6 إلى 12 تموز/يوليو، المناورات نصف السنوية المواتية. ففي السهل الأصفر في هضبة كتامة تمركز 20000 جندي مع قادتهم وضباطهم لمدة سبعة أيام تم خلالها وضع اللمسات الأخيرة لخطة التمرد الفاشي بالمغرب .وأصدر المقدم يگوي تعليماته الأخيرة لسيكي وسولنس اللذين

سيتحركان في مليلية ولسانيس دي بُرُوواكًا في تطوان وموخيكا في العرائش. وفي آن واحد مع هذه التحضيرات العسكرية التي كانت آنذاك معروفة لدى العموم، نظم الحزب الشيوعي أربعة تجمعات أيام 1 و3 و6 و11 تموز/يوليو بنفس العقلية الرادعة تجاه الوطنية المغربية. وعلى بعد خمسة أيام من التمرد الفرانكاوي وُصلت المصادقة بالإجماع على خطب تشهيرية ضد الاستعمار الايطالي وكأن الممتلكات الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية غير موجودة. وحتى أمام الخطر الفاشي فإن قادة الحزب الشيوعي نبهوا جنرال المدينة، روميرالس، أنهم لن يمدوا يدا للشعب المغربي.
إن دفاعهم عن استعمارية الجبهة الشعبية جعلهم عزلا ومعزولين أيام 17 و18 تموز/يوليو. وتلقى السكان المغاربة [نبأ] التمرد بلامبالاة تامة مادام الأمر يتعلق بصراعات بين المستغلين. ولم يجد أي مناضل ثوري مساعدة من طرف الريفيين.
إن التفرقة الممارسة بشكل منهجي إلى ذلك الحد بين الطبقة العاملة [الاسبانية] والشعب المغربي بدأت تعطي ثمارها.
إن الشكايات المختلفة بالإضافة غلى برقية من مدريد أدت في النهاية، يوم 17 تموز/يوليو، إلى ترخيص الجنرال روميراليس بتفتيش مقر اللجنة الجغرافية مركز الفاشيين. وذهبت الشرطة للقيام بهذا التفتيش مما أدى إلى التعجيل بتنفيذ مخططات الفاشيين. وأمام تخوفهم من أن يكشف سرهم طلبوا اللفيف الأجنبي لمساعدتهم، واعتقل هذا الأخير حرس الاقتحام. كانت الساعة تشير إلى الخامسة مساءا، وبدأ التمرد الفاشي الذي سيُسيطر على مجموع التراب المغربي في اقل من 24 ساعة. وإن المقاومة الضعيفة التي واجههم بها العمال والفلاحون المجردون من السلاح في سبتة ومليلية وتطوان والعرائش أخمدت بسرعة، ونفس الشيء بالنسبة إلى البؤر العسكرية في قاعدة الطائرات المائية في طلعيون ومطار سانية الرمل. وفي الساعة التاسعة من ليلة] 17 تموز/يوليو] تم احتلال مليلية بشكل شامل.
وعلى الساعة الحادية عشرة ليلا سقطت سبتة، وفي الساعة الثانية صباحا سقطت تطوان. وأضاء مطلع الشمس الجهود الأخيرة لمجموعة من الضباط الجمهوريون والعماليين الذين تحصنوا في مبنى البريد والتلغراف بالعرائش. وفي نفس يوم 17 بعث العقيد بيكْبيدر برقية إلى المندوبين الحكوميين لمناطق إيفني والصحراء يعطيهم فيها أوامر صارمة ليعلنوا حالة الحرب دون أن يحتمل فرضية أنهم لن ينضموا إلى التمرد. وامتثل مندوب الصحراء بينما رفض مندوب ايفني الامتثال، غير أنه لما أدرك أن سلك الضباط موال للفاشيين التحق بمنطقة الحماية الفرنسية.
بينما كان الشعب الاسباني يقوم بإحباط الانقلاب العسكري في شبه الجزيرة، سيطر الفاشيون خلال جولة عسكرية على المستعمرات. وأصبحت بين أيديهم موانئ ومطارات عسكرية ونخبة من الجيش و«لحم للمدافع» (جنود) وحديد، الخ .وذلك لأن عماء الجمهورية والجبهة الشعبية لم يرغب في حل ديمقراطي لما وصفه أسنيا فيما بعد في مذكراته «بنقطة الضعف الوحيدة للجمهورية.«
عندما بدأت الحرب الأهلية التزم القادة الوطنيون المغاربة بسياسة الحياد، وباستثناء عبد القادر امحروشن، فإن القواد لم يكونوا لصالح ولا ضد [التمرد]، بل أفضل من ذلك اتخذوا موقفا مواليا للحكومة بعد ما تأكدوا من فشل التمرد ولم يكن ذلك بدافع التعاطف مع الجبهة الشعبية. إن احتجاجات الخليفة في 19 تموز/يوليو، ونشر كتلة العمل الوطني لنص البرقية (التي بعث بها بيروتون المقيم العام [المعين من طرف] الجبهة الشعبية الفرنسية إلى مدير بنك الدولة بتطوان، بعد الانقلاب الفاشي مباشرة، والتي يرخص له فيها بتسليم 500000 فرنك للكتائب الاسبانية (بالإضافة إلى مظاهرة 18 تموز/يوليو بتطوان والتي كانت على وشك إجهاض التمرد في المهد، كل هذه الأحداث أدت إلى اعتقال مغاربة بارزين والى وضع قادة الحركة الوطنية تحت الإقامة الإجبارية في منازلهم. وكان لرد الفعل الوطني أهمية خاصة في عاصمة الحماية بعد قصفها من طرف الطيران الجمهوري. ويكتب إخباري فاشي أن «أن عددا كبيرا من المجموعات الأهلية التي أتت من الحي العربي عبر طرق التجارة تجمعت قبالة بناية المندوبية السامية. كانت المغربيات تصحن وكأنهن ممسوسات بصرع وكان رجالهن يضيفون إلى هتافاتهم ضد اسبانيا تهديدهم بهراواتهم وعصيهم المرفوعة. وعلى شكل خميرة هاهم أنصار عبد الخالق الطريس الذين لا يقهرون. إنه الظرف [المناسب] الآن أو أبدا ليكون المغرب للمغاربة، وتداولت الألسن الشعار، وأطلقت الجيوش الاسبانية النار مخلفة عددا من القتلى في صفوف العرب، واحتد التوتر.«
إن تدخل الصدر الأعظم وحده، سيدي أحمد الغانمية، مثل السادة الإقطاعيين، هو الذي حقق احتواء الجماهير المستعدة للهجوم. ويؤكد لويس كًاليسونكًا في «خفير الغرب» أنه لولا الصدر الأعظم «لوقعت في ذلك اليوم كارثة كبرى كان من شأنها أن تُحبط كل ذلك». ومع مرور الأيام ودون إبادة التمرد، بدأ عدد من القواد ينصتون لوعود المتمردين وبدأت التجنيدات الأولى للشبان المغاربة الذين سيكونون، مع الوحدات النظامية المرتزقة التي كانت موجودة، أول الوحدات التي تدخلت في الحرب الأهلية الاسبانية. وبالرغم من ذلك فإلى حدود عيد ميلاد المسيح لسنة 1936 لم يحدث أي تجنيد إجباري كبير في مجموع منطقة الحماية، ما الذي جعل 14% من السكان المغاربة يحاربون إلى جانب الفاشية في اسبانيا في السنة التالية؟ ماذا حدث بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر؟ لماذا تحولت المشاركة المغربية من أقلية إلى أغلبية؟ لماذا اختفت الاحتجاجات الريفية، وبعضها قُمع بالرصاص مثل احتجاج القائد بني حماد، بل تحولت إلى مدح؟ لماذا انتهت الحركة الوطنية إلى الالتحاق بالقائدين العملين عبد القادر وأمحروشن اللذين ساندا التمرد منذ الوهلة الأولى باعتبار أن المغرب عرف في العشرينات فترة من عدم الاستقرار والفوضى، مما دفع الجيش الاسباني ووحدات أهلية إلى إعادة النظام مجددا، وفي 1936 سارت شرذمة من الاسبانيين على خطي عبد الكريم وبالتالي كان على الفئة السليمة من المغاربة أن تساعد الاسبانيين الصالحين تعويضا لهم!
عندما أدركت كتلة العمل الوطني أن الحرب الأهلية الاسبانية سوف تطول، قررت استغلال الظرف لصالحها، ولذلك بدأت تجس نبض الطرفين .وكانت نتائج أول مسعى، قامت به الكتلة، لدى أحد الجنرالات المتمردين ايجابية بما فيه الكفاية، حيث أن المتمردين أوضحوا أنه ليست لهم نوايا استعمارية. وقال الجنرال، لقد عرفت اسبانيا كيف تعطي للعالم عددا من الشعوب كلها موحدة في الرابطة الروحية، وأكد الجنرال أن اسبانيا ستقوم مرة أخرى بدورها التاريخي ببعث الحياة الكونية في شعب كان، مثل الشعب المسلم، مهدا لحضارة مزدهرة. وفي نفس الوقت قامت كتلة العمل الوطني باتصال مع وفد من الجمهوريين الاسبان في جنيف، وفي المدينة السويسرية وصلوا إلى اتفاق مع شكيب أرسلان تُوفد بموجبه لجنة عربية إلى مدريد وبرشلونة للاجتماع بقادة الجبهة الشعبية.
لكن قبل وصول اللجنة بنصف شهر، وفي الوقت الذي لم يكن التدخل المغربي قد اكتسب الثقل الذي سيصل إليه، كانت دعاية الجبهة الشعبية تضع في نفس السلة كل المغاربة دون أن تقيم أيّ نوع من التمييز. وبصيغ عنصرية كانت تميل إلى تعميق أكبر للهوة بين الشعبين. ويشكل بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، الصادر في 18 آب/أغسطس 1936، دليلا صالحا [لتلك الدعاية العنصرية] ويمكننا أن نقرأ فيه فقرات مجحفة إلى هذا الحد مثل: «عار على العاقين العاجزين عن القتال بنُبل، لأن الخيانة جبن، وعار على الذين فتحوا أبواب اسبانيا لأشرس أعداءها! إن رفات الأسقف دون أوباس والكونت دون جوليان قد اهتزت ابتهاجا: لم ينقرض الخونة من سلالتهما .وإرضاء لرغبات حقيرة في الانتقام الشخصي فتحوا أبواب اسبانيا للمسلم الذي يطمح في امتلاك بساتيننا الخصبة، وجبالنا الغنية، وأرضنا التي لا مثيل لها، ويرغب في الاستمتاع بجمال نسائنا.
»بعد عدة قرون تتكرر خيانتهم: كهنة وارستقراطيون وجنرالات أنذال وأبناء أسياد فاشيون يُخْرِجُون من قعر القبائل الأكثر وحشية في الريف الرجال ذوي الغرائز الأكثر حيوانية، ويستقدمونهم للقتال في اسبانيا ويعدونهم بكل أنواع الغنائم: انتهاكات واغتيالات وسرقات، يُسمح لهم بكل هذا.
»إن الذين يسمون أنفسهم وطنيين، يصفقون لتهديم آثارنا الفنية العجيبة والمحسودة في العالم، والتي تشكل مفخرة لاسبانيا، ويضحكون بشكل حيواني عندما يرون نساء المدن والقرويات الجميلات تُسلم للغرائز الحيوانية ولشبق قطيع أبناء الأسياد السكارى والمرتزقة المغاربة.«
وبعد ذلك بأيام، وجه سلطان المغرب إلى المقيم العام لفرنسا بالمغرب رسالة يقول فيها: «نرى بأسى الصراعات التي تُمزق بلدا صديقا [...] بالإضافة إلى تأثرنا لآلام رعايانا، ونأسف بشكل عميق آن بعضهم يمكن تعبئتهم لخوض حرب دون هوادة، ليس دعما للحكومة التي تربطنا بها علاقة، ضد تدخل أجنبي، وإنما على عكس ذلك من اجل دعم مشروع أبنائها الذين يطمحون إلى إسقاطها.«
وفي نفس التاريخ قدم الوفد الوطني بمدريد المطالب التالية:
(1أن تعلن اسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخلفية عن اسبانيا وفرنسا،

(2أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال وأن تقدما المغرب الحر كعضو لعصبة الأمم،
(3أن تعقد اسبانيا مع الخليفة معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم علاقات الصداقة بين البلدين،
(4أن تسلم الجمهورية الاسبانية [للمغرب] الأسلحة والعتاد الحربي الضروري،
(5أن تغض فرنسا الطرف عن الحركة العسكرية المغربية داخل المنطقة الفرنسية،
(6أن تمنح فرنسا الحريات العامة في منطقتها.
بتحقيق هذه الشروط كان المغاربة على استعداد لكفاح ضد جيش فرانكو في قاعدته العسكرية بالذات أيْ منطقة الحماية.
وأجابت حكومة الجبهة الشعبية شفويا بأنها لا تستطيع الإعلان عن الاستقلال في الظروف الراهنة، وطلبت مع كتلة العمل الوطني قبول مبلغ 40 مليون بسيطة من أجل الدعاية لصالح الجبهة الشعبية بالمغرب. واحتج الوفد على هذا العرض الذي لا يُعقل، وانسحب ممتعضا من قاعة الاجتماع. وفي برشلونة تم استقبالهم وكان الأمر يتعلق بسفراء رسميين. وعقد الوفد المغربي مع القادة الكطالنيين مباحثات تمخضت عن اتفاق بين كتلة العمل الوطني وكل الأحزاب الكطالنية، يضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل على قدم المساواة بين اسبانيا والمغرب. والتزم ممثلو كطالونيا في مدريد. بالدفاع عن الاتفاق أمام حكومة لرڭو كبلييرو. غير أن كل ذلك بقي حبرا على ورق، ولم يمارس أحد الضغط الكافي، ودخل في طي النسيان.
هناك مؤلف تاريخي اسباني واحد فقط يُشير إلى هذه الزيارات، وهو «الحرب والثورة في اسبانيا» الذي يحاول أن يلقي على عاتق الاشتراكيين بكل مسؤولية فشل مهمة هذا الوفد، غير أن ذلك غير منصف. فقد كان للشيوعيين نفس الذنب ولربما أكثر في كون المغاربة عادوا إلى بلادهم خاويي الوفاض. كان لهم وزيران في الحكومة، أوريبي في الفلاحة وهيرنانديس في التعليم العمومي، ولم يناضلوا لنُصرة المطالب الوطنية إن مؤلفي الكتاب الذي ذكرنا يحاولن تفادي المشكل مؤكدين أن وزراء الحزب الشيوعي لم يتم إخبارهم بالسفر، في الوقت الذي يقولون قبل ذلك بخمسين سطرا أن قائد الحزب الاشتراكي الكطلاني الموحد رفئيل فيديلا لم يتصل بالوفد شخصيا فقط، بل سافر إلى مدريد مع اللجنة الكطالنية التي كانت ستقوم بالمساعي الضرورية للمطالب المغربية. هل كان الحزب الشيوعي يُسيَّر بشكل سيء إلى هذا الحد. حيث كان التنظيم في مدريد يجهل ما يجري في برشلونة؟ هل كان كل قائد يعمل لحسابه الخاص؟ ألم يُخبر رفئيل فيديلا أيضا رفاقه في القيادة بمدريد؟ ما هو تفسير مثل هذا التناقض؟ حقا يبدو أن الأمر يتعلق بطمس مشكل خطير. وفي كل الأحوال، ليس ذلك الادعاء إلا واحدا من الأخطاء الكثيرة التي يضمنها ذلك العمل، على الأقل في الفصل المخصص للمسألة المغربية.
ويؤكد الكتاب، أن الحزب الشيوعي بذل مجهودات مستمرة لحمل حكومة الجبهة الشعبية على تبني سياسة تدعم حرية المغرب، دون توضيح مضمون هذه المجهودات، ودون الإشارة إلى أن المغاربة كانوا يريدون الاستقلال. وفيما بعد يسجل الكتاب نقطة غير مشرفة بما يفه الكفاية، إن صح التعبير، لصالح الحزب الشيوعي، ويتعلق الأمر بخطاب لرڭو كبلييرو أمام الكورطيس في فاتح كانون الأول/ديسمبر 1936 .وبالرغم من أنهم لا يشيرون إلى التباس وغموض وعدم وضوح هذا التدخل، فإنهم يقدمونه كنتيجة للضغط الشيوعي على الحكومة. لقد كان هذا الضغط ضعيفا لأن الفقرة التي خصصها رئيس الحكومة للمغرب كانت واضحة ومقتضبة واستعمارية صراحة: ما الذي يبدو غامضا لمؤلفي «الحرب والثورة في اسبانيا»؟
»إن حكومة الجمهورية تعرف كيف تميز جيدا بين الجنود المرتزقة، المجندين في الأراضي المغربية ضدا على إرادة السلطان ذاتها (-والأخزى من ذلك في المنطقة الفرنسية نفسها-) والذين يشكل تجنيدهم واستعمالهم أحد الأفعال التي أثارت استنكار «العالم المتخضر»، وبين الجزء الآخر من المغرب الذي تحافظ له حكومة الجمهورية على كل الواجبات التي تفرضها التزاماتها في الحماية!
»ويجب أن تقف على الوعود الخبيثة التي يقدمها الجنرالات المتمردون بعدما خدعوا مغاربتهم المرتزقة لما دفعوا لهم –كما رأينا ذلك مع السجناء- أوراقا مالية نمساوية وألمانية تعود إلى فترة التضخم ولا تساوي كلها ريالا اسبانيا. وفي حالة انتصارهم سيكنون أول من يفرض على المغاربة نفس معاملة الإبادة والوحشية التي تُستعمل من طرفهم ضد الاسبانيين أنفسهم، ويتناسون الالتزامات الدولية.
»ويمكننا أن نؤكد للشعب المغربي أن حكومة الجمهورية لن تدخر جهدا لإعطائه اكبر الإمكانيات من اجل تنمية شخصيته الخاصة وحريته ورفاهيته وتقدمه. وفي هذا الاتجاه، فإن حكومة الجمهورية لن تتردد أمام احتمال مراجعة القانون الذي يحكم المنطقة إذا اعتبرت ذلك مناسبا. ومن جهة أخرى إن التصريح بأننا لا ننسى التزاماتنا الدولية يسمح لنا بأن نذكر بلدانا أخرى بالتزاماتها تجاهنا، بما أن التعامل بالمثل في الحقوق والواجبات هو القاعدة التي تركز عليها الحياة الدولية.«
وعرض خوسي دياس، في نفس دورة الكورطيس، يتناقض أيضا مع هدف مؤلفي «الحرب والثورة في اسبانيا» الرامي إلى تقديم الحزب الشيوعي وكأنه القوة الوحيدة المعادية للاستعمار. إن نص [تدخل] الكاتب العام لا يطرح ضرورة منح الاستقلال للمغرب وإنما «توسيع النظام الديمقراطي ليشمل الشعوب المستعمرة، مثل المغرب، التي هي اليوم ضحية خدع وخيانات فرانكو وأتباعه الذين يفرضون عليها قتالنا بالرعب.«
وبعد ذلك بنصف شهر، في 18 كانون الأول/ديسمبر، نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بيانا بعنوان «الشروط الثمانية لانتصار في الحرب«، وبعد أن أكدت في بدايته «أن الشعب الاسباني يقاتل الملكيين والمغاربة واللصوص واللفيف الأجنبي فقط» طرحت مرة أخرى شعار «الاستعمار الديموقراطي»، علينا أن نجعل الشعب المغربي يدرك أن فرانكو قائد لمالكي العبيد يسير بالشعب المغربي بالخداع إلى العبودية وإلى الموت، في حين أن انتصار الجمهورية الشعبية الاسبانية سيعني بالنسبة إلى الشعب المغربي انتزاع حرياته الديمقراطية والخبز والأرض لأبنائه.«
وبموازاة هذه الطروحات، واصلت دعاية فظة، عنصرية وشوفينية، تجريح المغاربة، منادية السكان لمكافحة غزو جديد. ولئن كان ذلك مفهوما من الناحية العاطفية نظرا لطابع الحرب وللأهمية الكيفية والكمية للوحدات الريفية، فإنه غير صحيح سياسيا من وجهة نظر ثورية:
»مسلمون متوحشون سكارى شهوانيتهم تتحول إلى هتك فظيع لفتياتنا ونسائنا في القرى التي داسها الحافر الفاشي [...] مغاربة جيء بهم من الدواوير المغربية ومن القرى الأقل تمدنا ومن الأراضي الصخرية الريفية»، هذا ما كانت تقوله دلوريس إيباروري بالضبط في الوقت الذي كان فيه بعض المغاربة يساعدون مجموعة من المعتقلين السياسيين الكناريين، المبعدين في معتقل بالصحراء قرب فيلا سيسنروس (الداخلة) على قتل الحراس والضباط الفاشيين والهروب إلى دكار مع طاقم باخرة للصيد. وبهذا الصدد، من الغريب ملاحظة السهولة التي يتم بها إلصاق عبارة البربر بالمجموعات البشرية التي لا صلة لها بالمجموعة البشرية التي تنتمي إليها. ومع ذلك لو قامت الشعوب والأشخاص أيضا بامتحان موضوعي ومتواضع للضمير كما يُوصي بذلك علاج ماركسي سليم، فإن الذكريات التي تختزنها ذاكرة شخص واحد، من اي زمان ومهما كان البلد الذي ينتمي إليه، ستكون كافية لهدم أسطورة الحضارة أو الهمجية المرتبطة بهذا الشعب أو ذاك.
كان موقف حكومة لرڭو كبلييرو، كلها وبدون استثناء، محددا بتصور الجبهة الشعبية نفسها وبضغوطات الامبريالية الانجليزية-الفرنسية وبمصالح الاتحاد السوفياتي. إن كونها تقدم نفسها كحكومة غير جمهورية، حكومة نظام، ديمقراطية برجوازية جعلها مجبرة على الالتزام بالمعاهدات الامبريالية التي قضت على استقلال المغرب، وكان عليها أن تكون استعمارية أكثر من الاستعماريين. ولذلك شهر لرڭو كبلييرو بفرانكو في الكورطيس قائلا إن فرانكو يخرق الاتفاقيات الدولية عندما يُعطي الحرية للمغاربة. وبالرغم من أن الدول الامبريالية خرقت معاهدة الجزيرة الخضراء عندما طردت الأسطول الجمهوري من طنجة مستندة إلى الحياد الذي يخوله القانون لمدينة المذكورة، في حين أن ما ينص عليه قانون طنجة هو الحياد في الصراعات الدولية بين دول مختلفة، وهو حياد لا يمكن تطبيقه على أية حال على حالة مجموعة من العسكريين المتمردين ضد الحكومة الشرعية لبلادهم. وتابع القادة الجمهوريون سياستهم القاضية بعدم إزعاج الحكومتين الانجليزية والفرنسية. وكانت لندن وباريس من جهتهما تضغطان باستمرار لكي لا تُغير اسبانيا التقسيم الاستعماري، إن إعلان استقلال المغرب كان سيهز العالم الاستعماري الانجليزي-الفرنسي الشاسع. وخلال الاجتماعات مع الوفد الوطني [المغربي]، كان سفير الجبهة الشعبية الفرنسية بمدريد قد اخبر لرڭو كبلييرو أن قبول المطالب المغربية «يشكل حماقة في رأيه.«
وذهب وفد آخر من المغرب إلى باريس اقترح إعطاء بعض الحقوق الوطنية [للمغاربة]، مقابل تمردهم في الريف في مؤخرة فرانكو، إلا أنه تلقى رفضا

قاطعا. وأخيرا لم يكن يهم الحكومة السوفياتية، المنهكة في الإستراتيجية المعادية للهتليرية، دك موقع الامبريالية الفرنسية الانجليزية. إن الدفاع عن الديمقراطية –وقد سُحب نعتها بالبرجوازية بشكل محتشم- قد غدا المهمة العليا لسياستها. يجب عدم «إفزاع» باريس ولندن بمطالب راديكالية بشكل غير مناسب مثل المطالب المعادية للاستعمار، وأسدل ستار من الصمت على القهر الوطني، لأن ذلك يتوافق مع مصالح أول دولة اشتراكية.
وكانت حكومة مدريد تتعرض لضغط مضاعف لأن ستالين كان يملك، عدا القنوات الدبلوماسية العادية، وسيلة أخرى هي الحزب الشيوعي (كان محك مصداقية الشيوعي هو موقفه من الاتحاد السوفياتي) الذي يُحاصر من خلاله دعاية الحزب العمالي للوحدة الماركسية وهو الحزب العمالي الوحيد الذي حافظ على موقف ثوري واضح فيما يخص المغرب، حسب رأي بعض المؤرخين. ومن هنا يأتي في خضم مناقشة الاقتراح الوطني المغربي أيلول/سبتمبر-كانون الأول/ديسمبر 1936، تجاهلهم الموضوع في النصائح التي قدموها للركّو كبلييرو في الرسالة الموقعة من طرف ستالين وملوتوف وفروشيلوف بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر والتي تقول «إلى الرفيق كبلييرو، إن ممثلنا فوق العادة الرفيق روز بنرك قد بلغنا عواطفكم الأخوية واخبرنا أيضا عن شعوركم بأن يقينكم بالنصر هو مبعث شجاعتكم الثابتة. واسمحوا لنا أن نُعبر لكم عن تشكراتنا الأخوية عن العواطف التي عبرتم عنها وأن نخبركم بأننا نشاطركم ثقتكم في انتصار الشعب الاسباني.
»كنا وما زلنا نعتبر أنه من واجبنا، في حدود إمكانيتنا، تقديم يد المساعدة للحكومة الاسبانية التي تتصدر نضال كل العمال وكل الديمقراطية الاسبانية ضد البطانة العسكرية الفاشية المتضامنة مع القوى الفاشية الدولية.
»إن الثورة الاسبانية تشق لنفسها سبلا تختلف في عدة جوانب عن الطريق الذي قطعته روسيا. وذلك مُحدد باختلاف المنطلقات على الصعيد الاجتماعي والتاريخي والجغرافي، ومستلزمات الوضع الدولي المختلفة عن تلك التي وجدتها الثورة الروسية أمامها. ومن الممكن جدا أن يصير الطريق البرلماني وسيلة للتطور الثوري أكثر فعالية في اسبانيا مما كان عليه في روسيا.
»ومع ذلك نعتقد أن تجربتنا، وخصوصا تجربة حربنا الأهلية، إذا ما طبقت بشكل مناسب لظروف الخاصة للنضال الثوري الاسباني، يُمكن أن تكون لها قيمة معينة بالنسبة إلى اسبانيا. انطلاقا من ذلك واعتبارا لطلباتكم الملحة التي بلغها لنا الرفيق روز نبرك في الوقت المناسب، نوافق على وضع مجموعة من الاختصاصيين العسكريين رهن إشارتكم، وقد أصدرنا لهم التعليمات لينصحوا في الميدان العسكري أولائك الضباط الذين يجب أن يوجهوا من طرفكم لمساعدتهم.
»وقد تم تحذيرهم بشكل قاطع بأن لا يغيب عن بالهم (ومع وعي التضامن الذي يتشبع به اليوم الشعب الاسباني وشعوب الاتحاد السوفياتي) أن الاختصاصي السوفياتي نظرا لكونه أجنبيا في اسبانيا لا يمكنه أن يكون مفيدات حقا إلا شريطة الالتزام بصرامة بوظيفة المستشار والمستشار فقط.
»ونعتقد بالضبط أنكم تستعملون رفاقنا العسكريين بهذا الشكل.
»نلتمس منكم، باسم الصداقة، أن يتبنوا لنا إلى اي حد يعرف رفاقنا العسكريون القيام بالمهمة التي تسندونها إليهم، باعتبار أنه لن يكون من المناسب أن يستمروا في اسبانيا إلا إذا اعتبرتم عملهم ايجابيا.
»ونلتمس منكم أيضا اطلاعنا مباشرة ودون تحفظ على رأيكم في الرفيق روز نبرك: هل يرضى الحكومة الاسبانية أم من الأفضل تعويضه بممثل آخر؟
»ونعترض عليكم أربع نصائح ودية:
-1من المناسب الاهتمام بالفلاحين الذين لهم ثقل كبير في بلد زراعي مثل اسبانيا. ومن المرغوب فيه إصدار قرارات ذات صبغة فلاحية وضريبية ترضى مصالح الفلاحين. ومن المناسب أيضا جلب الفلاحين إلى الجيش وتكوين مجموعات من الغوار يلتحق بها الفلاحون في مؤخرة الجيوش الفاشية. إن القرارات لصالح الفلاحين يمكنها أن تسهل هذه المسألة.
-2ينبغي جلب البرجوازية الحضرية الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الحكومة، أو، في كل الأحوال، إعطاؤها إمكانية اتخاذ موقف محايد لصالح الحكومة، وذلك بحمايتنا ضد محاولات المصادرة وبضمان حرية التجارة أكثر ما يمكن. وفي الحالة المعاكسة فإن هذه القطاعات ستتبع الفاشيين.
»-3لا يجب استبعاد قادة الأحزاب الجمهورية، بل على العكس، يجب اجتذابهم وتقريبهم وإشراكهم في المجهود المشترك للحكومة. ومن الضروري على الخصوص ضمان مساندة الحكومة من طرف أزانيا وجماعته والقيام بكل ما يمكن لمساعدتهم على تجميد تردداتهم. وذلك ضروري أيضا لمنع أعداء اسبانيا من أن يروا فيها جمهورية شيوعية والحؤول هكذا دون تدخلهم الصريح الذي يشكل خطرا بالغا بالنسبة إلى اسبانيا الجمهورية.
-4يمكن إيجاد المناسبة للتصريح للصحافة بأن حكومة اسبانيا لن تسمح بأن يتطاول أحد على الملكية والمصالح المشروعة للأجانب في اسبانيا ولرعايا الدول التي لا تساند المتمردين.
تحية أخوية«
من المفيد إبراز كيف يتناسى في النقطة الأولى الدور الذي قد يلعبه استقلال المغرب في القاعدة الرئيسية لمؤخرة فرانكو، عندما يُشير إلى الدور الذي يمكن للقرارات الزراعية أن تلعبه في تنظيم وحدات الغوار. وليس ذلك نتيجة انعدام رؤية [واضحة] بل على عكس ذلك.
إن سفر الوفد المغربي قد افزع فرانكو بما فيه الكفاية، حيث لم يكن من قبيل السياسية الخيالية تصور الكارثة التي كان قد يفرضها عليه تحالف رجال الجبهة الشعبية مع الوطنيين، ولذلك كلف المندوب السامي بيگبيدير بربط الاتصال بهم وبالتعبير لهم عن كل الوعود التي يردون سماعها مع القيام في نفس الوقت بنهج سياسة واسعة للإصلاحات الليبرالية في المنطقة. لقد أدرك فرانكو، منذ اللحظة الأولى، الأهمية القصوى التي يكتسبها بالنسبة إليه اجتذاب المغاربة كحلفاء. إن لحم المدافع) الجنود)، وأمن المؤخر يستحقان حقا وعدا بالاستقلال، وببرنامج مع النوع الإصلاحي كان بإمكانه توجيه الحركة الوطنية والاستفادة منها لبلوغ أهدافه. وكان فرانكو يدرك بالبداهة أن الجمهورية أو الجبهة الشعبية نفسها لو أنها نهجت سياسة استقلال ذاتي، ولو أن المغاربة تمتعوا بنفس الحقوق التي كان يتمتع بها جميع الاسبانيين في تموز/يوليو 1936، لباء التمرد الفاشي بالفشل. ذلك أن العرب سيواجهون كرجل واحد أولئك الذين يريدون سلبهم تلك الحقوق. وبهذا الشكل، ومن اجل سلب حرية الاسبانيين، اضطر فرانكو أن يعد المغاربة بالحرية. وبنفس القدر الذي كان يمنع الأحزاب السياسية والحرية النقابية وحرية الصحافة ويُلغي التشريعات الديمقراطية في شبه الجزيرة، كان فرانكو يرخص للأحزاب السياسية المغربية. وبموازاة التشريع الفاشي الذي انهال على اسبانيا، تم إقرار الديمقراطية في ما يسمى المغرب الاسباني، إلى حد أن منطقة الحماية في الشمال خلال حربنا الأهلية كانت بؤرة حقيقية للتحريض الوطني العربي.
وكان أول قائد تقابل مع بيگبيدير هو الأستاذ المكي الناصري الذي سمع الممثل الفرانكاوي يقول: إن اسبانيا الوطنية مستعدة لمنح المغاربة الحريات الديمقراطية التي رفضها لهم الجمهوريون. ولما اجتمعت كتلة العمل الوطني اتفقت على قبول الاقتراح الفاشي، مع العلم أن فرانكو يحاول استعمالها. ولم يكن أحد يجهل الماضي الاستعماري للزعيم المتمرد وأن حرية المغاربة ستنتهي يوم انتصار الفاشيين في الحرب. غير أنه كان الاختيار الوحيد الذي بقي لهم، واعتق قادة الكتلة أنهم ستوفرون على بعض الوقت لتطوير نشاطاتهم الدعائية والتنظيمية بشكل حر. وسقطت البذور التي زرعوها خلال السنوات الثلاث على ارض خصبة. وظهر ذلك بعد سبع سنوات ابتداء من 1947 عندما بدأت الحركة الوطنية ضغطها الأخير الذي سينتهي بطرد الفرنسيين والاسبانيين.
وبدأت سنة 1937، في منطقة الحماية، بالعفو عن الوطني المغربي أحمد بن أحمد بن الطيب الذي حكمت عليه الجبهة الشعبية بالإعدام نتيجة اغتياله لقائد عميل في ربيع 1936. وبدأت سلسلة من مواكب الحج إلى مكة على نفقة الجنرالات المتمردين على متن عابر المحيط «إلمركيز دي كمياس» الذي سُمي من جديد» المغرب الأقصى». وخلال السفرة الأولى تم قصف هذا العابرين من طرف الطيران الجمهوري، واستغل ذلك إلى أقصى حد من طرف الدعاية الفاشية. وفي 21 كانون الثاني/يناير، خلال تجمع كبير في مسرح اسبانيول دعا القادة الوطنيون الرئيسيون :المكي الناصري، عبد الخالق الطريس والحاج عبد السلام بنونة وحسن بوعياد بنداود، الريفيين إلى النضال من اجل مغرب حر مستقل.

وفي نهاية كانون الثاني/يناير عينت الحكومة الانقلابية مغربيا هو سيدي محمد قدور بن أمقار قنصلا لاسبانيا في جدة ومكة في المملكة العربية السعودية. وفي افتتاحيتها، أبرزت الصحافة الوطنية الشمال افريقية السرية، الأسفار المجانية والمريحة لمغاربة الشمال إلى مكة: «فبينما تبعث اسبانيا الحجاج المسلمين من منطقة الحماية في الباخرة الرائعة «المغرب الأقصى» مع كل أنواع الاهتمام والخدمات، فان الجبهة الشعبية الفرنسية تجمعهم كالماشية على متن الباخرة ميندوسا.«

ولأول مرة منذ أن فقد المغاربة الاستقلال في 1912، احتفلوا بشكل حر بعيد الأضحى. وأمر المندوب الاسمي بتزيين الشرفات وبالإنارة خاصة خلال العيد والترخيص لكل أنواع التظاهرات. وضمت إحدى المظاهرات آلاف المسلمين بإعلام مغربية وهتافات «يحيا المغرب»»، ومرت أمام مبنى المندوبية السامية في 21 شباط/فبراير حيث استقبلت لجنة من طرف بيكْبيدير. ومن 1931 إلى 1936 كانت هذه المظاهرات ممنوعة وكانت تنتهي دائما باصطدامات بين المظاهرين والبوليس وبالآلاف الاعتقالات.

وبعد ثلاثة أيام، تم الاحتفال بالتآخي الطلابي الاسباني-المغربي بمقر جمعية الطلبة المغاربة بعاصمة الحماية. وفي قاعة مزينة بالأعلام المغربية تحدث عبد الخالق الطريس والقائد الكتائبي بيدرو ليون الذي أشار إلى أحزاب الجبهة الشعبية باعتبارها عدوة لاستقلال المغرب المغرب، وتلا قرار يُلغي كل القوانين القمعية التي كانت حكومات الجمهورية والجبهة الشعبية قد سلطتها على الريف وجبالة.

وصرح العقيد بيكْبيدر، للجريدة الفرنسية «لوطان» في عدد 21 آذار/مارس، جوابا على سؤال حول الكيفية التي حصل بها المتمردون على الموافقة التامة للمغاربة: «إنهم يعرفون انه بإمكانهم الاعتماد علينا لنشركهم كل مرة أكثر في إدارة بلادهم. ثم سنرى بعد الحرب. وفي الوقت الراهن إن إنقاذ اسبانيا هو المسألة الوحيدة التي تهم.«

وبعد أيام، كتب المكي النصاري في جريدة وطنية «الوحدة المغربية» ليوم 22 آذار/مارس 1937: «نرمي إلى تعريفهم بالمثل الأعلى الوطني للوطنيين المغاربة كما يتصوره ويُحس به هؤلاء، وان نفسر لهم ما هي المطالب الحقيقية التي يرغب فيها الوطنيون.

»لقد عاش المغرب زهاء 25 سنة من الحماية دون أن يصل خلال هذا الظرف الوجيز إلى تفاهم حقيقي مع الأمم الحامية. وبفضل اسبانيا تجاوزنا، لأول مرة، عدم التفاهم هذا. إن القرار الأخير الذي يُخصص 75% من وظائف الإدارة للمغاربة هو انتصار على معاهدات دولية هي بمثابة قيود ثقيلة تكبّل وشفافة تضطهد المغاربة.«

إن وفاة السلطان مولاي عبد الحفيظ بأنجيين، وهو السلطان الذي قدم استقالته بعد ما أرغم على التوقيع، تحت تهديد السلاح، على المعاهدات التي تعطي شكلا قانونيا للاحتلال الاستعماري، هذه الوفاة كانت مناسبة بالنسبة إلى السلطات الاسبانية لتُشيد خلال شهر نيسان/أبريل كله، إشادة حقيقية بشخصية مولاي حفيظ.

ولإعادة الاعتبار لعبد الكريم، وفي أيار/مايو استقبل فرانكو في اشبيليا مجموعة من الحجاج بعد عودتهم من مكة وخطب فيهم قائلا: «في هذه الظروف الجديدة للعالم، عندما يبرز خطر بالنسبة للجميع، وهو خطر أناس بدون إيمان، على جميع الناس المؤمنين أن يتوحدوا لمكافحة من لا إيمان لهم. وانتم المسلمون الذين تقومون بتظاهرة الإيمان هاته، انتم هم الذين تفهمون أحسن هذا الصراع. وعندما يُزهر نبات ورد السلم سنعطيكم أحسن الزهور.«

وعند استقباله بتطوان خلال الصيف لمحمد الليمون، قائد الوطنيين المغاربة الذي لم يضع السلاح إلا منذ أربع سنوات، عاد بيكْبيدير إلى الرب على وتر الإحساسات الأكثر محافظة ورجعية في الإسلام: «إننا لا نحتاج إلى تعليقات لأن الشعب المغربي مثل الشعب المسيحي يعرفان أن من لا إله ولا وطن لهم يطاردوننا .إن هؤلاء الشيوعيين الملعونين يريدون إبادتنا من العالم، غير أنهم لن يُحققوا ذلك لأن المسيحيين والمسلمين يكافحون معا في هذه الحرب المقدسة. وبعون الله الذي لا يؤمن به الشيوعيون سنكون المنتصرين. تحيا اسبانيا! يحيا المغرب.«!

وفي نفس الوقت تصاعد القمع ضد الوطنية في المغرب والجزائر التي تحتلها فرنسا، نتيجة للازدهار التي عرفته الحرية في المغرب الاسباني .وفي تشرين الثاني/نوفمبر توالت مظاهرات عنيفة بالدار البيضاء تطالب بنفس الحقوق التي تتمتع بها المنطقة الاسبانية، ونتج عنها اعتقال قادة مهمين مثل علال الفاسي . وأدى ذلك إلى إقامة أعمال تضامنية كبرى في الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا ووجدة وتازة وفي مدن وقرى مغربية أخرى. واصطدمت المظاهرات بالشرطة مما أدى إلى إصابة عدد كبير من الجرحى. واستمرت المظاهرات خلال عدة أسابيع كانت السلطات الفرنسية خلالها نموذجا للعنف والوحشية في القمع. وتم نفي آلاف الوطنيين في معسكرات الاعتقال في بوذنيب في قلب الصحراء حيث تم إخضاعهم للأعمال الشاقة وتوفي بعضهم. وفي نفس الوقت عقد بالجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري تحت رئاسة بن جلون وبمشاركة كل الاتجاهات السياسية الوطنية. وصادق هذا الاجتماع على خطة المطالب التالية:

-1انتخابات حرة لبرلمان جزائري،

-2إلغاء قانون «الوضعية الأهلية»، إصلاح قانون الغابات، وإلغاء قانون 4 آب/أغسطس 1926 المتعلق بتنقلات الجزائريين، وإلغاء القرار الرجعي رينيي الذي يرمي إلى مكافحة من يمس بالسيادة الفرنسية في الجزائر،

-3حذف المديرية العامة للشؤون الأهلية،

-4الاعتراف بالعربية كلغة وطنية للجزائر،

-5انجاز تطهير عام للإدارات الجزائرية.

واجتاحت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها مظاهرات وإضرابات تساند المطالب المذكورة. وكانت حركات يوم 11 في سيدي موسى ويوم 13 في بيرتوتة ويوم 15 في حسين داي والروفيي وكوة الما وبير خادم ويوم 16 في كتاولة وبجاية، عنيفة بشكل خاص. وفي سيدي بلعباس انفجر صراع بين الجزائريين والفرنسيين أسفر عن خمسين جريحا. وحدث نفس الشيء في وهران وتلمسان ومستغانم حيث قُتل العديد من الوطنيين الجزائريين. ووقعت أخطر حادثة في قرية مرسى الكونت بدائرة وهران حيث اتفق مئات من المياومين على القيام بمظاهرة للتضامن مع الوطنيين. وتوجهوا لأجل ذلك إلى السوق الموجود على طريق مسكارة لمنع اي كان من خرق الإضراب الذي كان له بالإضافة إلى ذلك قيمة رمزية للدعوة إلى النضال. وهو ما يُعرف حسب تقاليد قبائل المغرب بـ«تفجير السوق» ويشكل علامة تمرد قبيلة ما. وحاصروا الشاحنات المتوجهة إلى السوق، ولما رأى الوالي الفرنسي أنه يستحيل عليه ردهم، دعا اللفيف الذي ملأ الحقل بجثث الجزائريين في رمشة عين. إن هذا الحدث والأحداث التي وقعت في المعامل وفي مناجم النحاس في ناحية قسطنطينة قد تم استغلالها بذكاء من طرف الدعاية الفاشية في المغرب الاسباني، وعلى الخصوص الحادث الثاني نظرا لخصائصه المميزة: أعلن العمال الجزائريون الإضراب احتجاجا على تقاضيهم لأجرة أقل من أجرة رفاقهم الفرنسيين، ولما رفض العمال الأوربيون، الاشتراكيون والشيوعيون، التضامن معهم حدث اشتباك بين الطرفين انتهى بتدخل الجيش، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى.

منذ بداية هذه الأحداث شرع بيكْبيدير في استغلالها، وأعطى اللجوء السياسي للوطنيين الذين جاءوا هاربين من الرباط والجزائر العاصمة، وسمح بمظاهرات يومية لصالح الاستقلال الإسلامي، وقدم احتجاجا رسميا للمقيم العام الفرنسي «ضد القمع البربري للوطنيين الشمال-إفريقيين». وبدأت الصحافة الفاشية حملة ضد أعمال السلطات الفرنسية وقدّمت تفاصيل حول الحركة الوطنية وتضحياتها وطالبت بإطلاق سراح قادتها ومناضليها.

غير أن أحسن حججهم الدعائية قدمتها لهم مجموعة من الوطنيين الجزائريين من مستغانم، والمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر في أرليس. فقد بعث الأولون برسالة إلى الجنرال كيبو دي يليانو، أذاعتها اشبيليا، يعبرون فيها عن رغبتهم في أن ينتصر أنصار فرانكو، وبهذا الشكل سيحصل المغرب والجزائر على استقلالهما. والثاني [أي المؤتمر] حيث ألقى موريس توريز خطابا جاء مباشرة بعد الانفجارات الوطنية التي علقنا عليها والذي اتخذ الموقف التالي من المسألة الاستعمارية: «لئن كانت المسألة الحاسمة راهنا هي الكفاح الظافر ضد الفاشية، فإن مصلحة الشعوب المستعمرة تكمن في الاتحاد مع الشعب الفرنسي وليس في الموقف الذي قد يساعد المشاريع الفاشية، ووضع الجزائر وتونس والمغرب مثلا تحت ربقة موسولني أو هتلر، أو جعلها قاعدة للعمليات بالنسبة إلى اليابان العسكرتاري. ومن اجل شروط هذا الاتحاد الحر والأخوي مع شعبنا فإن الإصلاحات التالية ضرورية: توسيع حق التصويت في الجزائر وحذف قانون «الوضعية الأهلية»، نهج سياسة الأشغال الكبرى ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية، بسط الحريات العامة والتشريع

الاجتماعي القائم في المتربول ليشمل المناطق المستعمرة. إن هذه الإجراءات، ودون أن تؤدي إلى قطيعة مع المتربول، يجب أن تسمح على العكس بتلافي تفرقي نرفضه ونُندد به. وباسم مصلحة فرنسا تُطلب [هذه الإصلاحات] حتى لا نعطي خلال مدة اكبر الحجج الديماغوجية للفاشية التي تحاول إثارة بعض فئات السكان الأهليين ضد بلدنا. إن الحق في الطلاق لا يعني وجوب التطليق.«

وتمت تلاوة هذا النص أيضا من طرف كيبودي ليانوفي أحد برامجه الإذاعية التي احتج فيها ضد الجرائم التي يرتكبها الاستعمار في الجزائر والمغرب، مُحملا مسؤولية ذلك لبلوم وتوريز. ورددت صدى هذه الأطروحة» الاستعمارو-شيوعية» مصلحة دعاية المندوب السامي التي وزعت بالمغرب الاسباني آلاف المناشير التي تتضمن هذه الفقرة وفقرات أخرى من تدخل موريس توريز مصحوبة بتعليق معاد للشيوعية بوضوح. ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الكاتب العام للحزب الشيوعي الفرنسي كان من بين رجال ستالين في اسبانيا الجمهورية، وكان يلعب دورا لا يُستهان به في توجيه الحزب الشيوعي الاسباني ساهرا على [احترام] الأرثوذوكسية الستالينية.

إن الوضعية على أحسن ما يرام بالنسبة إلى بيكْبيدير إلى حد أنه صرح لصحفي بريطاني عشية عيد ميلاد المسيح: غن السكان الأهليين المغاربة والجزائريين الموجودين تحت النفوذ الفرنسي يغبطون نظام الحريات السياسية والنقابية التي تتمتع بها حمايتنا.«

وفي فاتح كانون الثاني/يناير 1938 كتب في الوحدة المغربية: «إن اسبانيا لا تحجم عن مطاردة الحركة الوطنية فقط، بل تقدم لها ابتسامة وشكرا. إن الاستقلال الذاتي الإداري والرفع من الاعتمادات وحرية الصحافة والكلمة والاجتماع والمساواة القانونية ينظر إليها مغاربة المنطقة الفرنسية كما ينظر جائع إلى الندماء الجالسين إلى مائدة رائعة توجد فوقها أحسن المأكولات.«

وهي مأكولات سيتم سحبها قبل نهاية السنة. فمنذ كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر شرع الفاشيون في الحد من الحريات التي لم يكن لهم بد من إعطائها. وبقدر ما كان فرانكو يتقدم في السيطرة على الأرض، كانت أهمية الوحدات المغربية تقل. ولما غدا الجيش الجمهوري مهزوما في الابرو في الخريف لم يعد من الضروري مجاملة الريفيين. ولذلك أقال فرانكو بيكْبيدير من منصبه وعين في محله الجنرال أسِنْسيُو الذي قضى على كل الإصلاحات الديمقراطية التي أدخلت بالمغرب، في وقت وجيز. وانتهت الحرب الأهلية في فاتح نيسان/ابريل 1939، وعجل المندوب السامي وتيرة التصفية إلى حد أن الريف كان في الصيف يعطي نفس المظهر الذي تقدمه اسبانيا :اعتقالات، تعذيبات، قادة منفيون الخ. ومنعت الأحزاب وحُلت النقابات وأغلقت الصحف، إنها «أحسن زهور حقل ورود السلم» التي أهداها فرانكو للذين ساعدوه على تشطيب الحرية من اسبانيا. إن شعبين مضطهدين قد ساعدا الاضطهاد بتفرقتهما. وما كان بإمكان النهاية أن تكون مخالفة لما عليه.

وفي 20 أيلول/سبتمبر 1936، كتب ميخائيل كلطسوف في يومياته لحرب اسبانيا، وهو ملاحظ يقظ للحياة السياسية آنذاك ومراسل البرافدا، كتب» إن الريفيين رماة رائعون، كما هو شأن كل القبائل الجبلية التي كافحت ضد الغزاة، وقد كونوا تكتيكا جيدا لإطلاق النار. إنهم يطلقون النار بدقة خارقة للعادة ودون تبذير الذخيرة. ويحكي عن الريفي خلال حروب المغرب أنه ينزل إلى السهل ويعمل عند المالك الاسباني، يعمل خلال سنة وبعد ذلك يذهب إلى السوق وبكل النقود التي حصل عليها مقابل عمله يشتري خرطوشة وبتلك الخرطوشة يقتل مستخدمه. من الطبيعي أنه من الضروري في هذه الحالات إطلاق النار دون أخطاء الهدف. «إنهم يقاتلون جيدا الآن ويقومون بكل ما يُطلب منهم. آلاف الأشخاص، نفس الأشخاص الذين أخضعتهم بالأمس الامبريالية الاسبانية الصغيرة والجشعة للحديد والنار. هم اليوم مخدوعون، بالسلاح هذه الامبريالية يخدمون أشرس أعدائهم، ويطلقون النار على عمال اسبانيا، على أولئك الذين يقاومون امبريالية بلدهم.

»وفي 1931 في تطوان، عرضت عليَّ القبائل آثارها الفنية وشرحت لي كيف تقوم ثقافتها القديمة بمقاومة الضغط الوحشي للجنرالات الاسبانيين شبه الأميين. وكانت تتحدث عن الارتقاء الوطني وعن الإمكانيات التي ستبرز بالنسبة إلى المغرب مع النظام الجمهوري الجديد.

»وتحولت الآن بلاد القبائل الأبية إلى باب خلفي لعسكر بركُوس وروما إلى مطار عسكري احتياطي لطائرات القصف الألمانية. لقد مرَّغ الفاشيون ذلك البلد بالوحل ويلقون على كاهل «المورو» بكل المسؤولية المتعلقة بقساوتهم ووحشيتهم. ولمراسلي الصحف الأجنبية، عندما يقع الحديث عن المذابح وعن الإعدامات الجماعية رميا بالرصاص وعن الانتهاكات وعن اغتيال الأطفال، يُفسر الجنرالات الفاشيون ذلك، مخفضين صوتهم: إن ذلك من فعل المغاربة، فهم قوم متوحشون لا يمكننا التغلب عليهم، ولهم طبائع افريقية.

»وحتى صيحاتهم عندما ينطلقون للهجوم، وهي طريقة قديمة للحرب عند قبائل الريف، تؤخذ الآن بعين الاعتبار لتبيان أنهم وحوش ودمويون.

»وأخيرا بدأ المغاربة يفهمون بعض الشيء. يتقدمون فرادى ومثنى ويرفعون بنادقهم إلى أعلى ويصيحون: لا تطلقوا النار، عاش الرفيق أزانيا!

»وتتم محاولة تكوين فيلق كامل بالذين هربوا. وسيسهر على ذلك شاب عربي معاد للفاشية هو مصطفى بن كاك، ويحث الريفيين على السيطرة على ضيعات الجنرالات المتمردين واللفيف الأجنبي في المغرب.

»ويكتب، أنها أجود أراضي البلاد وأخصبها، وقد تم نزعها من الفلاحين الريفيين: أليس من الحماقة القتال وإراقة الدماء من اجل تقوية سلطة هؤلاء اللصوص.

والجمهوريون أنفسهم مسؤولون أيضا عن الكثير. أنهم لا يقولون اي شيء للمقاتلين عن حالة معنويات الريفيين المجندين. ويعتبر أعضاء المليشيا أن المغاربة أعداء لا يمكن مصالحتهم. ومازالت الأوساط المدريدية –بما في ذلك أوساط مرموقة بشكل كبير- تتبنى مواقف استعمارية. لماذا لم تعلن الجبهة الشعبية الاستقلال الذاتي، على الأقل بنفس القدر الذي هي عليه مناطق وطنية أخرى في اسبانيا؟.«

إن إخضاع الطبقة العاملة الاسبانية لمصالح الدول العظمى يُجيب عن هذا السؤال، لكن جزئيا فقط، تلعب النظرة الأوروبية المركزية للمنظرين والقادة الثوريين دورها أيضا. فقبل 1914، لم يهتم المنظرون الماركسيون على الإطلاق، بما فيهم لينين، بالمشاكل الخاصة للبلدان المستعمرة، لأنه كان يبدو من البديهي أن الثورة الاشتراكية يجب أن تنطلق من بلدان الغرب العالية التصنيع. واعتقد كل من ماركس وانجلز أن القوة المحررة الرئيسية ستكون هي الحركة العمالية والاشتراكية للبلدان الأوروبية وهي التي ستُحرر المستعمرات. وعبر انجلز شخصيا عن نفس هذه الأطروحة في رسالة موجهة إلى كاوتسكي في 12 أيلول/سبتمبر 1882:

تسألوني عن رأي العمال بخصوص السياسية الاستعمارية، إنه بالضبط نفس الرأي الذي لهم بخصوص السياسية عموما: أي رأي البرجوازية. لا وجود هنا لحزب عمالي، يوجد فقط محافظون وراديكاليون ليبراليون، ويشارك العمال بمرح في وليمة الاحتكار الانجليزي للسوق العالمية والاستعمارية. وفي رأيي إن المستعمرات بمعنى الكلمة، اي البلدان التي يحتلها سكان أوروبيون –كندا، جنوب افريقيا، استراليا، - ستستقل كلها. ومن جهة أخرى إن المستعمرات التي يسكنها سكان أهليون– الهند، الجزائر والمستعمرات الهولاندية والبرتغالية والاسبانية- يجب أن تتكلف بها حاليا البروليتاريا وتقودها بأسرع ما يمكن نحو الاستقلال. وبعد تحقيق إعادة تنظيم أوروبا وأمريكا الشمالية، سيُعطي ذلك قوة عملاقة. وبنموذج كهذا، لا بد وان تتبعنا كل البلدان المتحضرة.

إن الانشغال الرئيسي لماركس وانجلز بخصوص المستعمرات تركز حول التأثير الذي يمكن أن تمارسه المستعمرات على أوروبا الاشتراكية. وكتب ماركس: «إن المشكل العويص بالنسبة إلينا الآن هو التالي: إن الثورة في القارة] الأوروبية] تبدو على الأبواب، وستكتسي طابعا اشتراكيا منذ البداية. لكن ألن يتم سحقها في هذه الزاوية التي لا تُعتبر ما دامت حركة المجتمع البرجوازي ما تزال صاعدة في منطقة أوسع بكثير؟.«

وإلى حدود 1914 سادت «الاشتراكية-الاستعمارية» للأممية الثانية في صفوف الحركة العمالية. وبدافع إدوارد برنشتين عن مبادئ امبريالية صرف مغلفة بلغة ماركسية وإنسانية. وكان موقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لصالح نضالات تحرير كل الشعوب في نهاية الاشتراكي الديمقراطي الألماني لصالح نضالات تحرير كل الشعوب في نهاية القرنXIX ، إلا أنه كان يُحدد لائحة من الاستثناءات لهذا القانون، ومن بينها الشعوب الافريقية التي تتعاطى لتجارة العبيد أو التي تعتبر أن من حقها الانقضاض على جيرانها المسالمين لاستغلالهم. وفضلا عن ذلك إن «دعم المتوحشين والبرابرة الذين يقاومون تغلغل الحضارة الرأسمالية سيكون نوعا ما رومانسيا». وكان برنشتين يعتقد أن الحضارات «العليا» لها حقوق أكبر من حقوق الحضارات «الدنيا.«

وأدى به ولعه الاستعماري إلى الدفاع عن الاستعمار البريطاني للهند أيضا، لأن الهنود عاجزون عن الخروج من حالة فقرهم: «ليس من الضروري أن يؤدي احتلال البلدان الاستوائية من طرف الأوروبيين إلى الضرر بالأهليين في تمتعهم بالحياة كما تم ذلك لحد الآن. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتراف للمتوحشين بحق مشروط على الأرض التي يحتلونها فقط. إن حضارة عليا يُمكنها، عمليا، أن تلجأ إلى حقوق أسمى». لقد صفق قائد الأممية الثانية هذا الغزو الروسي والشمال أمريكي الذي احتل بيكين في 1900 من اجل قمع الوطنيين «البوكسر»، وذهب إلى حد المطالبة أنه «يجب على ألمانيا أن تتضمن لنفسها موقعا» عندما يتعلق الأمر «بمصالح هامة حقا كما هي الحال في الصين مثلا». وذات مرة ذهب إلى حد الاعتراف بأن أضرارا قد لحقت بالمستعمرات إلا أنه ادعى أنها «معوضة بصراحة» بالفوائد التي تجلبها الامبريالية معها [للمستعمرات.[

ووصل بعض تلاميذته مثل لدفيك كيسيل وكٍيرهارد هيلد براند، إلى بلورة نظرة تقول إن الاستعمار سيكون له مفعول تمديني اكبر إذا تمت إدارته من طرف الاشتراكيين. وكان شعار هؤلاء الاشتراكيين الاستعماريين هو: نحن سنفعل ذلك بشكل أفضل. وفي ايطاليا، صادق انطونيو لبريولا على الغزو العسكري لليبيا من طرف الايطاليين وذلك في مؤلفه «طرابلس، الاشتراكية والتوسع الاستعماري». وبلور قائد آخر هو إنريكو كوماديني أطروحة تقول إن «الأمم البروليتارية» لأوروبا ستكسر الاحتكار الاستعماري الذي تملكه «الأمم البلوتوقراطية.«

وكان جوريس أكثر وضوحا: إذ قال «تمثل فرنسا في المغرب نوعا أسمى من الحضارة. إننا لا نوافق بشكل كامل على الظلم والعنف والنهب الذي يذهب ضحيته الأهليون لأن الاستعمار بالنسبة إلينا يكمن في الإتيان بحضارة أسمى للأهليين». ويُدين في نفس الوقت مقاومة المغاربة المسلحة التي «تؤدي إلى كثير من القتلى في صفوف أبناء فرنسا». وبعد سنوات، في 1920 بمؤتمر تور، عبر ليون بلوم عن معارضته «للخلط بين حركة تمرد الشعوب المضطهدة وبين مهمة تحرير البروليتاريا»، وهذا الخلط «سيُفسد الصراع الطبقي ويُثير الحرب العرقية.«

وتذبذبت مختلف مؤتمرات الأممية الثانية بين الاستعمار المكشوف (-تقوم أوروبا بمهمة تمدينية بهدف التعجيل بتطور البلدان المتخلفة بواسطة الاستعمار-) ومعاداة الاستعمار بوحي موقف اخلاقي وإنسانوي. وكانت المقررات المصادق عليها تُحدد كمهمة تربية المستعمرين ليصبحوا أكفاء للاستقلال. وكان ذلك يُرضي الأغلبية الاستعمارية والأقلية المعادية للاستعمار. ومع ذلك فإن الاتجاهين كانا متفقين في عدم ادارك أو لرُبما الإدراك الجزئي جدا للظاهرة الاستعمارية وللدور الذي يجب أن تلعبه لاحقا في إستراتيجية الثورة البروليتارية.

وطرح لينين بصرامة، مقابل هذين الموقفين، أن على البروليتاريا الثورية في الغرب، أن تجعل من قضية الشعوب المضطهدة قضيتها، وان تساندها بحزم وتعتبرها جزءا هاما جدا من الثورة الاشتراكية العالمية وعاملا يساهم في القضاء على أسس الامبريالية بشكل حاسم. وبالرغم من ذلك فإن المؤتمر الأول للأممية الثالثة قد اعتبر أن تحرير الشعوب المستعمرة، لا يمكن أن يتم إلا بعد أو بشكل متواقت مع الثورة الاشتراكية في المتربولات. وجرت في المؤتمر الثاني والثالث وفي مؤتمر شعوب الشرق أول مناقشة كبرى حول المشاكل الإستراتيجية والتكتيكية للحركة الثورية في البلدان المتأخرة والمضطهدة من طرف الرأسمالية الأوروبية.

ووسط نقاشات كبرى –حضر 1823 مندوبا في مؤتمر شعوب الشرق الذي انعقد في باكو –وسجلات حادة مع الشيوعي الهندي رُويْ أساسا ومع مندوبين آخرين عن البلدان المستعمرة، أعطت الأممية الثالثة لنضال الشعوب المستعمرة دورا من الدرجة الأولى في المسلسل الثوري العالمي، ولم تخضع بعهد إمكانية انتصار الثورة في المستعمرات لانتصار البروليتاريا. غير أن ذلك كان في النظرية فقط إذ اتهم هوشي منه الأحزاب الشيوعية بعدم تثمين أهمية النضال المعادي للاستعمار «عند مناقشته إمكانية ووسائل تحقيق الثورة، وعند تهيئ خطتكم الحربية، انتم أيها الرفاق الانجليز والفرنسيون وانتم أيضا يا رفاق البلدان الأخرى، تغيب عن بالكم كلية هذه النقطة الإستراتيجية الهامة. ومن تم علي أن أصرخ بكل قواي: حذار«!

وفي المؤتمر الخامس ندد هوشي منه بالحزب الشيوعي الفرنسي وهو عضو فيه «يمكننا أن نقدم أفعالا تتجاوز الخيال وتدفع إلى الاعتقاد أن حزبنا يحتقر بشكل منهجي كل ما يتعلق بالمستعمرات.«

وذكر سلسلة أخطاء لومانيتي، التي تخلت عن نشر توجيهات الأممية الشيوعية، مادحة مآثر الملاكم السنغالي سيكسر لكن دون أن تقول ولو عبارة واحدة عن بروليتاريا دكار، ومثنية على الطيار بيلوتي دورسي الذي حطم الرقم القياسي للطيران بين باريس وسايغون لكن دون أن تتهم، ولو قليلا، بالفلاح الهند الصيني...

مادام لينين على قيد الحياة، كان من الممكن النقاش حول السياسة الأكثر ملاءمة لأن تنهج تجاه الشعوب المستعمرة. ومع وفاة لينين وصعود ستالين اختفى المشكل لأنه تكفل بالإبادة الجسدية للذين كانوا يطرحونه. وآخر سجال كبير هو ذلك الذي طرح من طرف سلطان غلييف القائد البلشفي لجمهورية التترية المؤسسة في 1920.

وقد حلل، من الناحية النظرية، ثلاث قضايا أساسية هي:

-1تكييف النظام الاشتراكي مع مجتمع إسلامي ما قبل رأسمالي،

-2دور الإسلام في العالم الاشتراكي،

-3موقع العالم المستعمر في الإستراتيجية العامة الأممية الشيوعية.

وبصدد الجمهورية الإسلامية التترية، يتحدث سلطان غلييف عن تعددية نماذج بناء مجتمع اشتراكي. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 1917، خاطب لينين المسلمين الروس قائلا: «إن معتقاتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم وثقافتكم الوطنية حرة، ولا يمكن خرقها، وذلك حقكم ويجب أن تكونوا السادة في بلادكم وعليكم أن تنظموا حياتكم حسب تطلعاتكم الخاصة.«

كان تطبيق هذه السياسة يخلق مشاكل عويصة بالنسبة إلى بناء الاشتراكية في الجمهورية التترية. واستنادا إلى البنية الفلاحية والفيودالية للبلد، كان سلطان غلييف يدافع على أن فكرة الاعتماد على البروليتاريا المحلية ليست لها أية قيمة نظرا لانعدام طبقة عاملة تتيرة، إنها نظريات مبلورة في مكتب للعمل.

ومادام من غير الممكن انجاز تكوين الأطر القيادية انطلاقا من الحركة النقابية، فيجب أن يتم هذا التكوين انطلاقا من الجيش وهو مدرسة حقيقية للقادة. ثم إن التصور اللينيني القائل إن الاشتراكية العلمية يجب إدخالها» من الخارج» حتى بالنسبة إلى الطبقات العاملة للبلدان الرأسمالية المتطورة، إن هذا التصور يُعبر عنة نفسه في البلدان الفيودالية تحت أشكال مختلفة بالضرورة تغير بشكل عميق «النموذج» الممكن تحقيقه في البلدان المتطورة اقتصاديا.

والمشكل الثاني حسب سلطان غلييف هو دور الإسلام في العالم الاشتراكي. كان سلطان غلييف ملحدا مقتنعا بأن الإسلام «ككل الأديان الأخرى مآلها الاضمحلال» وان نزعة المحافظة الدينية هي «السبب الأول في التأخر الثقافي والفكري للمسلمين». وتدافع دراسته الأساسية حول هذه القضايا «أساليب الدعاية المعادية للدين في وسط مسلم» (كراس نشر في موسكو من طرف مفوضية القوميات في 1921 (عن أطروحتين أساسيتين، تتعلق إحداهما بالطبيعة الباطنية للديانة الإسلامية: أولوية العناصر الاجتماعية-السياسية بالنسبة إلى العناصر الأخلاقية-الدينية. وتتعلق الأطروحة الأخرى بالتطور الأخير للإسلام ويتم فيها التمييز بين «الملاة الحمر «أنصار السلطة السوفياتية و«الملاة البيض» أنصار كولشاك: «وهكذا، يقول سلطان غلييف، تفرض علينا عدة أسباب تطبيق أساليب خاصة للنضال المعادي للدين مع المسلمين»، بينما كان المناضلون البلاشفة غير المسلمين، الجاهلين للعقلية الخاصة لهؤلاء السكان، يتعاطون لدعاية ليس من شأنها فقط أن لا تتسرب وسط الجماهير، بل كانت تهين هذه الأخيرة وتنجح في دفعها إلى التمرد على السلطة السوفياتية لأسباب ليست طبقية.

وأخيرا شهَّر بـ«التوجه القسري للثورة الاشتراكية الأممية نحو الغرب» باعتباره خطا خطيرا. ووصف ستالين «السلطانغلييفة» بأنها «بأنها» اتجاه وطني وتحريفي» وبرر اعتقال سلطان غلييف والحكم عليه بعشر سنوات من الأعمال الشاقة في سيبريا لقاء «نشاطه التكتُّلي، المعادي للحزب والمعادي للثورة.«

لقد اختفى رجل واستمرت المشكلة قائمة. مشكلة ذات حجم كبير إلى حد أن العديد من التتر التحقوا بوحدات الجيش النازي لمحاربة الروس إبان الغزو الألماني [لروسيا]. وعندما انتهت الحرب ألغي قرار مجلس السوفيات الأعلى، المؤرخ بـ 26 حزيران/يونيو 1946، الجمهورية التترية وحكم بالنفي إلى سيبيريا على أزيد من 200000 تتري. وبعد يومين شرحت البرافدا أن «العديد من التتر في كريميا انخرطوا، بتحريض من العملاء الألمان، في وحدات المتطوعين التي

شكلها الألمان وحاربوا إلى جانبهم ضد الجيش الأحمر. ولم تعارض جماهير السكان خونة الوطن هؤلاء.«
وبقدر ما كان ستالين يتقوى في السلطة كان الإلحاح الذي كانت كتابة الأممية الثالثة تضغط به على الأحزاب الشيوعية لتكون التوجيهات المعادية للاستعمار شيئا أكثر من مجرد شعارات، كان هذا الإلحاح يسير نحو الاندثار. وأدى بروز النازية وقوة الامبريالية الألمانية غلى اندثاره نهائيا. إن مصالح الاتحاد السوفياتي مضافة إلى ثقل التقليد الاستعماري الطويل للحركة العمالية، إرث الأممية الثانية، قد اقبرا نهائيا معاداة الاستعمار كممارسة عملية. إن اللينينية، في هذه المسألة وفي غيرها، قد وضِعَتْ جانبا من طرف قادة الأممية الثالثة، ونتيجة لذلك، كان مناضلو الشبيبة الشيوعية في المستعمرات قليلين بما فيه الكفاية باستثناء الصين .وحسب فرناندو كلودين كان عددهم 22000 في آسيا و5000 في افريقيا، ومن بين هؤلاء الأخيرين جزء كبير من فرنسي الجزائر والمغرب وعمال بيض من بلاد الميز العنصري جنوب افريقيا.
ومع الاحترام الضروري لأعضاء، الأحزاب الشيوعية هؤلاء يحق التساؤل هل كانوا حقا شيوعيين بالمعنى اللينيني لهذا المفهوم. وقبل سنوات كان أهم تنظيم شيوعي في كل افريقيا هو تنظيم سيدي بلعباس المؤطر في الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد بلور ونشر هذا التنظيم تصريحا يمكن وصفه بحق بالخطاب القدسي« للاستعمارو-شيوعية». إن المستعمرين الفرنسيين بسدي بلعباس المنخرطين في الحزب الشيوعي، يُقدمون القالب النظري –بتعبير شبه ماركسي- لممارسة سياسية تتغاضى على القال عن الاستغلال الامبريالي إن لم تدعمه بشكل مكشوف:
-1إن أهليي شمال افريقيا، هم في اغلبهم عرب غير قابلين للتطور الاجتماعي والثقافي والأخلاقي الضروري للأشخاص من اجل تكوين دولة مستقلة قادرة على بلوغ الكمال الشيوعي.
-1إن أهليي شمال افريقيا، هم في اغلبهم عرب غير قابلين للتطور الاجتماعي والثقافي والأخلاقي الضروري للأشخاص من اجل تكوين دولة مستقلة قادرة على بلوغ الكمال الشيوعي.
-2وحيث إنهم لا يتوفرون لا على التقنيين ولا على أدوات والعمال القادرين على استغلال الأرض وباطن الأرض الشمال افريقية.
-3وحيث إن البروليتاريين مستغلون على الخصوص من طرف أبناء دينهم البرجوازيون ومن طرف رؤسائهم الدينيين ورؤساء استغلالهم القروي.
-4وحيث أن البرجوازيين الوطنيين هم الذين سيستفيدون من استقلالهم من اجل نهج سياسة فيودالية تجاه الجماهير الفلاحية الأهلية. لهذه الأسباب، فإن الفرع الشيوعي لسيدي بلعباس يعتبر أن تحرير البروليتاريا الأهلية لشمال افريقيا لن يكون إلا ثمرة للثورة المتربولية.«
وبقيت المشاكل الثلاث التي عرضها سلطان غلبيف بدون حل .ولذلك تكبدت الحركة الثورية اكبر هزائمها في القرة الافريقية. إن تجاوز المصطلحات التي انبثقت من التجربة الأوروبية والتي تدل على ظواهر اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، بالإضافة إلى التخلي عن لعنة متحجرة وجامدة هما الخلاصتان اللتان تبرزان من» السلطانغلبيفية»، واللتان ما زالتا تحتفظان بكل قيمتهما في الثلث الأخير من القرن العشرين.

الفصل الخامس: الجلاء

خلال الحرب العالمية الثانية التزم الوطنيون موقفا سياسيا معاديا لألمانيا دون الكف عن مكافحة الإمبريالية الفرنسية- الإسبانية. إن التناقض الذي يطرحه هذا الموقف، قد حل من طرفهم بالاكتفاء بعمل التوعية السياسية وبالعمل التنظيمي والدعاية الوطنية في صفوف القبائل. وكانت تساعدهم بشكل فعال البرامج اليومية لإذاعة لندن وواشنطن وموسكو التي ضاعفت نداءاتها لصالح حرية الإنسان والمساواة بين الشعوب، مساهمة بشكل كبير في توعية الشعوب المستعمرة.

وفي نفس الوقت، أعلنت حكومة مدريد عن أحلامها الإمبريالية لاعتقادها أن النازيين سيكتسحون الإمبريالية الأنكلوسكسونية والاتحاد السوفياتي. وإن قائمة مطالبنا الترابية؛ مطالب إسبانيا "التي حررها الكتاب المأجورين الفاشيون خوسي ميرادي أرليسا وفرناندو مريا كستيلا تحدد هدفا واضحا: جلاء الاستعمار الفرنسي عن المغرب وحلول الإسبانيين مكانه. إذن "من ثم يمكننا أن نعلن بصوت مرتفع أن وطننا لا يطالب بالمغرب وإنما يطالب بشكل قسري بمهمة- مهمة سامية جدا- في إمبراطورية السلطان، تلك المهمة التي يمكننا أن نطرحها بإيمان نبيل وحار قائلين: "إسبانيا واحدة تساعد مغربا واحدا". ولذلك، فإن المذكرة التي بعث بها السفير الألماني بمدريد ستوهر إلى هتلر في 8 غشت 1940، تحدد شروط الحكومة الإسبانية لتدخل الحرب ضد الحلفاء:

1- تحقيق المطالب الوطنية حول جبل طارق والمغرب الفرنسي والجزء من الجزائر الذي تستعمره وتسكنه أغلبية إسبانيا، منطقة وهران (كانت الإمبريالية الإيطالية- الجرمانية تفكر في تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أجزاء:

منطقة الجزائر العاصمة تبقى بين أيدي حكومة فيشي، ومنطقة قسنطينة تعود لإيطاليا والمنطقة الثالثة التي ستشمل أراضي وهران لإسبانيا؛

2- توسيع مناطق الصحراء وإيفني؛

3- توسيع غينيا الإسبانية.

إن هذه الرزمة من المطالب وهي آخر برنامج استعماري للرجعية الإسبانية، لم تذهب في الممارسة أبعد من الاحتلال المؤقت لطنجة التي اضطر الاستعمار الإسباني إلى الجلاء عنها في نوفمبر 1942 عندما نزل الحلفاء في شمال إفريقيا.

إن لقاء السلطان محمد الخامس بالرئيس الأمريكي روزفلت بأنفا في ديسمبر 1943، ووثيقة الاستقلال في يناير 1944، ونهاية الحرب، قد طرحت على البساط من جديد مسألة استقلال المغرب؛ إلا أن ذلك الطرح جاء الآن في ظروف مناسبة أكثر بالنسبة إلى مطامح الوطنيين. ذلك أن الاتحاد السوفياتي أكد قوته، ودول أوروبا الشرقية نهجت الطريق غير الرأسمالي، في حين كان الشيوعيون والصينيون على وشك استلام السلطة السياسية، وضاعف الفيتناميون والأندونيسيون والملغاشيون والسوريون والجزائريون والكوريون هجوماتهم ضد الاستعمار الذي أصيب بجروح قاتلة. لكن أحداث سطيف (الجزائر) على الخصوص هي التي كان لها وقع عميق على المغاربة. ولنذكر بهذه الأحداث بشكل مقتضب.

في الثلاثاء 8 ماي 1945 وهو يوم السوق الأسبوعي تأوي مدينة سطيف فيه 15000 شخص أكثر من المعتاد أغلبهم فلاحون وتجار جاؤوا إلى السوق من أماكن أبعد. عشية ذلك اليوم، رخص للوطنيين بالتظاهر، وحذرهم قائد شرطة قسنطينة بوضوح أن عليهم الاكتفاء بالمطالب الديمقراطية وإلا سيأمر بإطلاق النار على المتظاهرين إذا رفعوا الراية البيضاء والخضراء الجزائرية.

بدأت المظاهرة في ضواحي لاكار قرب المسجد واتجهت نحو وسط المدينة وكانت محاطة بالبوليس. وقطعت المظاهرة حوالي ألف بمتر بالراية الجزائرية مرفوعة ولم يتدخل الدركيون. لكن على مقربة من "الكران كافي دي فرنس"، في قلب المدينة حاول عميد [الشرطة] أن ينزع الراية الوطنية من يد أحد المتظاهرين. لكن المناضل قاوم وأطلق الشرطي النار، وسقط قتيل وعدة جرحى، عندئذ بدأ التمرد.

طارد المتظاهرون الأوروبيين، وأطلقت الشرطة، مدعومة من طرف الجيش، النار على المتظاهرين، وسقط العديد من القتلى والجرحى. وعندما انسحب "الفلاكة" من المدينة حكوا للقبائل ما حدث وبذلك امتد التمرد إلى البوادي والقرى المحيطة بسطيف. ومات 112 فرنسيا خلال ذلك التمرد.

وبالمقابل، فإن أكثر من 40.000 جزائري قد ذهبوا ضحية القمع الشرس الذي قام به الجيش الفرنسي الذي احتل مدينة سطيف تحت قيادة الجنرال ديفال. إن جنود اللفيف والسنيغاليين والمعمرين الفرنسيين بمساعدة الدبابات والطائرات والبواخر الحربية- (قصف الطرادة ديكي ثروان قرى تكيتونت وواد المرسى)- انقضوا على الجزائريين وشرعوا في عملية قنص حقيقية للعربي. وقدمت الحكومة الفرنسية الأحداث على أنها نتيجة لـ"مؤامرة فاشية" وأعلن الحزب الشيوعي نفسه؛ وكان له وزراء في الحكومة؛ بل دافع وطالب بالقمع في بيان اللجنة المركزية الذي يندد فيه بالانتفاضة باعتبارها "مؤامرة فاشية" و"استفزازا [من تدبير] عملاء هتليريين"، ويجب قمعها فورا وبصرامة، يقول بيان اللجنة المركزية: من "الضروري، وباستعجال، معاقبة منظمي التمرد والعملاء الذين حضروا له، بدون شفقة وبشكل سريع". وبعد ذلك بشهر، بمناسبة المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي اتخذ موريس توريز نفس الموقف الذي اتخذه والي قسنطينة حيث قبل المطالب التي ليست وطنية وهدد الوطنيين وافترى عليهم، واقترح أن يجرد من السلاح "الجنود والضباط الجزائريون الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية.

وبمجرد ما عرفت تفاصيل هذا الاغتيال الجماعي اندلعت حركة قوية من الاحتجاج والتضامن في منطقتي المغرب. وفي الحماية الإسبانية كان ذلك أول ظهور جديد وعلني للوطنيين منذ نهاية حربنا الأهلية. وشهدت تطوان عدة أعمال ومظاهرات تم قمعها بعنف من طرف البوليس والجيش الإسباني. وخلال هذه المظاهرات، بالإضافة إلى السخط الذي أثارته مذبحة سطيف لدى الجماهير الريفية، كانت هذه الأخيرة تعبر عن رغباتها في توقيف الهجرة السياسية الفاشية وتوقيف نزع الأراضي لفائدة المعمرين الإسبانيين الجدد الذي يقوم به المندوب السامي الجنرال فريلا، كما كانت تطالب أن لا تكون المساعدة الاقتصادية [التي تقدم] للكنيسة الكاثوليكية على حساب الميزانية المغربية. وكانت المطالبة بإقامة الحريات العامة وتكوين حكومة وطنية مؤقتة وتهيئ البلاد للاستقلال، هي الشعارات الأخرى المعبئة لهذه الأعمال. حاولت الصحافة الاستعمارية الإسبانية، بإيعاز من المندوب السامي، استغلال غزو سطيف في اتجاه معاد للديمقراطية محملة للاشتراكيين والشيوعيين جزء من المسؤولية فيما حدث. وإن لم يكن ذلك غير خاطئ، فلم يكن له أي تأثير في صفوف الوطنيين، الذين استفادوا من محنة "غرامهم" بالفرانكاوية وأدركوا أنهم موضوع محاولة إغراء جديدة. إن التجربة السابقة، واستحالة الاستفادة من التناقضات بين الإسبانيين، والتغييرات التي وقعت في العالم، أدت إلى فشل مشروعات فريلا- المدافع الحازم عن الاستعمار- بشكل مدو. وبعد شهور، في فبراير 1946، بعث الوطنيون إلى القاهرة بوفد من المنطقة الخليفية سلم ملاحظات وتقارير، حول الوضعية في المغرب الشمالي، إلى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في أنشاس، وإلى مؤتمر بلودان، وإلى مجلس الجامعة العربية. ولدى عودتهم إلى تطوان في 25 غشت، نظم الوطنيون مظاهرة سلمية في كل أنحاء الحماية، مساندة للمندوبين سيدي محمد بن عياد وسيدي محمد الفاسي، لتلافي اعتقالهما من طرف البوليس الإسباني. وتدخلت السلطات العسكرية مما أدى إلى اصطدامات عنيفة بينها وبين المغاربة. واحتجت حكومة الخليفة- التي لم تبق مجرد حكومة أوبريت- ضد موقف الجيش الإسباني وحذرت فريلا من النتائج الخطيرة التي قد يؤدي إليها استعمال القوة. وفي سبتمبر 1946 أرسل أهم حزب في منطقة الشمال، حزب الإصلاح، وفدا بقيادة كاتبه العام الأستاذ الطيب بنونة إلى الرباط. وبعد لقائه بمحمد الخامس، عقد اجتماعا مشتركا مع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال، واتفقوا على توحيد برامجهما من أجل المطالبة بالاستقلال ووحدة البلاد في ظل العرش العلوي الشريف والرفض الرسمي لسياسة الخداع التي ينهجها فريلا في المنطقة الخليفية. ولدى عودته إلى تطوان صرح عبد الخالق الطريس بوضوح، وهو أهم المندوبين، أن "حزب الإصلاح في الشمال وحزب الاستقلال في الجنوب قد عاهدوا الله، وقرروا العمل بشمل مشترك، من أجل تحقيق هذا الهدف، بأن لا يقبلوا عن استقلال ووحدة البلاد بديلا.

وهكذا بما أنه لا وجود لاختلافات بين جنوب وشمال المغرب ولا بين السلطان والخليفة، وجب لذلك أن تتوحد توجهات حزب الإصلاح مع توجهات حزب الاستقلال".

على إثر هذه النشاطات الجديدة للحركة الوطنية، قرر فريلا تقديم عرضه أمام الملأ. فبمناسبة عيد إسلامي، ألقى خطابا في حفل استقبال أمام الخليفة وعدد من الأعيان المغاربة، وأعلن في ذلك الخطاب أنه سيقدم للخليفة، مشروع إصلاحات للمصادقة عليه يرمي إلى إحداث بعض الوزارات الجديدة. وهناك في الحين، رد ممثل وطني مؤكدا أن الوطنيين غير مستعدين لقبول الدخول في أية حكومة، لأن مرحلة الانبهار بالوزارات انتهت، كما أن المغاربة مقتنعون بأن إصلاحات الحماية ليس سوى خداع لفائدة الاستعمار الإسباني. وبعد أيام، أصدر حزب الاستقلال نشرة في نفس الاتجاه مؤكدا تضامن [الحركة] الوطنية المغربية في الشمال والجنوب في مطالبها وفي أساليب عملها من أجل تحقيقها، ومحذرا مواطنيه من الانبهار بـ"العبارات المعسولة" للحكومات الاستعمارية لباريس ومدريد. ورد فريلا على هذا الرفض بالقوة، وأوقف الجريدتين المغربيتين، الوحيدتين اللتين بقيتا كمخلفات لفترة الحريات 1936 إلى 1938، "الوحدة المغربية"، و"الحرية" لسان حال حزب الإصلاح، وقام بعمليات التفتيش والاعتقال وطرد من عمله كل من كانت له أدنى صلة بالوطنيين.

أمام كل هذا، بعث الوطنيون بمذكرة إلى الكتابة العامة للأمم المتحدة وبنسخ من نفس المذكرة إلى كتابة الجامعة العربية، ويطالب الوطنيون في المذكرة بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال.

واستمر التوتر في تصاعد إلى أن انفجرت الأحداث المأساوية ليناير وفبراير 1948 والتي جاءت بعد المؤتمر الهام للمغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة.

إن النضال المتصاعد للوطنيين التونسيين والجزائريين والمغاربة طرح عليهم ضرورة تنسيق جهودهم. لذلك اتفقوا مع الجامعة العربية على عقد مؤتمر عام لدراسة قضايا المغرب العربي والبحث عن أنجع الوسائل من أجل تداخل نشاطاتهم وإعلان تضامن العالم العربي بالشكل المناسب لخدمة قضية التحرير. ودامت أشغال المؤتمر أسبوعا من 15 إلى 22 فبراير 1947، وخلالها تمت المصادقة على اتفاقات تكتسي اهمية استثنائية:

1- بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر؛

2- مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد؛

3- المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها؛

4- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله؛

5- اعتبار أيام احتلال الجزائر (5 يونيو) وفرض الحماية على تونس (12 مايو) وفرض الحماية على المغرب (30 مارس) أيام حداد في جميع أقطار المغرب؛

6- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

وعرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب وقد اتخذت فيه القرارات التالية:

1- الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر إما باندماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية منها؛

2- إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة ويوصي المؤتمر بتحقيق ذلك بما يأتي:

أ- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء

ب- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنيسق العمل لكفاح مشترك.

ج- العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا

4- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها.

وفيما بعد رفعت المطالب التالية للجامعة العربية:

1- بإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار، مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

2- بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة أقطار المغرب على تحقيق استقلالها الكامل.

3- بإرسال لجنة تحقيق إلى أقطار المغرب.

4- بتعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة.

5- عرض الحالة الثقافية بالمغرب على الجامعة العربية، ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب، وحل مشكلات الطلبة المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم في المعاهد العربية، وتذليل العقبات التي يلاقونها.

ثم عرض المؤتمر المشاكل الخاصة، بالمغرب، وتمت المصادقة على النقط التالية:

1- رفع مذكرة إلى إحدى الدول العربية، يبين فيها بالأسانيد الصحيحة، كيف أن فرنسا وإسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية، كل ما قررته هيئة الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب، ويطالب منها رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة.

2- أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة، تشرح فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته ومنعه من استعمال حقه في تقرير مصيره. وأن تطالب بإرسال لجنة للتحقيق في أعمال هاتين الدولتين التي تناقض ما قرر في ميثاق هيئة الأمم المتحدة من ممالك.

3- إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى مجلس الاقتصاد والاجتماع وحقوق الإنسان. تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا وإسبانيا على حقوق الإنسان الأساسية فيا لمغرب العربي وحطمتا كيانه الاقتصادي والاجتماعي وتطلب رفع هذه المسائل إلى الهيئة وإرسال لجنة المغرب للتحقيق.

وفي صيف نفس السنة، قدم مندوب مغربي، هو المهدي بنونة ممثل وطنيي المنطقة الإسبانية، مذكرة إلى الكاتب العام للأمم المتحدة ترينك لي وطالب بأن يسمح له بعرض وجهة نظره أمام اللجنة السياسية التي ستناقش علاقات إسبانيا الفرانكاوية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وطلب منويل أسنار، سفير فرانكو بواشنطن، من الأستاذ بنونة عدم القيام بمساعي أخرى حتى يتصل بمدريد. ولاد القائد المغربي على ذلك بالإيجاب شريطة أن تقدم الحكومة الإسبانية بالخطوات التالية:

1- أن تعلن إسبانيا أنها تساند قيام دولة مغربية مستقلة تضم المغرب الفرنسي وطنجة وطنجة والمنطقة الخليفية؛ وأن تعلن الاستقلال الفوري للمنطقة الخليفية كإجراء أول؛

2- أن تصدر عفوا شاملا على كل المعتقلين والسجناء السياسيين؛

3- أن تشرع في مفاوضات مباشرة مع الخليفة من أجل تحقيق هذه الهداف.

وبعث أسنار بالمطالب إلى فرانكو، وكجواب تلقى مجموعة من الأسئلة حول مطالب الوطنيين وحول معنى مفهوم "المعتقلين السياسيين". وأمام هذا الرفض المقنع بالتهرب، تابع بنونة مباحثاته مع مختلف الوفود في سان فرانسيسكو. لكن خارج العالم العربي، كان يبدو أن لا أحد من المعسكرين مهتم في ذلك الوقت بالمصير الذي ينتظر الشعوب المستعمرة.

ولتسهيل القمع أكثر، قرر فريلا إنهاء مهزلة القضاء الأهلي بواسطة قرار يبعد بموجبه المخزن عن الفصل في القضايا المرتبطة بالأمن العام، متجاهلا المعاهدات التي تلزمه أمام تلك الحكومة؛ وذلك لنه فقد الثقة في الموظفين المغاربة الذين كانوا يعارضون تنفيذ التوجيهات التي تعطى لهم لمعاقبة الحركة الوطنية.

ومع القرار الجديد أصبحت كل المحاكم الإسبانية هي الوحيدة التي لها صلاحية الفصل في كل ما يرتبط بالمس بالأمن العام.

ويشرح حزب الإصلاح تحذيرا يتلخص في العبارات التالية: "إن هذه الخطوة التي أقدم عليها الإسبانيون خطيرة جدا وستؤدي لا محالة إلى اصطدام بيننا وبينهم. إن السلطات الإسبانية قد ألغت الحكومة المغربية بشكل تام لما أسندت مهمة الأمن العام لسلطات المراقبة الإسبانية. وبهذه الطريقة اعتدت إسبانيا على القضاء الإسلامي، ووضعت المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية. حرب مستمرة في المنطقة".

إنهم لا يبالغون لأن الفصل الثاني من القرار يلغي الشرطة المغربية ويسند مهمتها للشرطة الإسبانية. ويخول الفصل الثالث للبوليس الاستعماري الحق اللامشروط في تفتيش المنازل؛ ويحدد الفصل السادس أن الشرطة ستتلقى أوامر مباشرة من المندوب السامي. ويشكل ذلك خرقا سافرا لمعاهدة الحماية التي لم تخول لإسبانيا إلا حق المراقبة. ويعطي الفصل الثامن طابعا عسكريا للبوليس الإسباني.

وبذلك أعطيت صلاحية النظر في قضايا المن العام للقضاء العسكري الإسباني.

وفور ما عرف النبأ اجتاحت كل شمال المغرب موجة من السخط. وبقيت تطوان مشلولة بإضراب لمدة 24 ساعة، بينما كانت لجنة من الأعيان، المجتمعين في المسجد الكبير، تحرر بيانا يطالب بإلغاء ذلك القانون. وفي نفس الوقت كانت تنتظر عودة الأستاذ المهدي بنونة من الأمم المتحدة والأستاذين عبد الخالق الطريس ومحمد بن عبود من مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة. وأمام نبأ منعهم من دخول منطقة الحماية من طرف فريلا، كان رد فعل الشعب المغربي مدهشا حيث وقع تمديد إضراب تطوان لمدة 72 ساعة أخرى، وفي 3 فبراير عمت المظاهرات كل المناطق الخليفية هاتفة بحياة المغرب المستقل، والموت للاستعمار الإسباني والفرنسي، وفي تطوان حوصر مقر المندوبية السامية. لذلك أعلن فريلا حالة الحرب وأنزل الجيش إلى الشارع. وفي 4 فبراير، بقي أبرز المستعمرين الإسبانيين مجتمعين خلال أزيد من 20 ساعة في انتظار الأخبار القادمة من القبائل؛ واتخذوا قرار تسليح الإسبانيين إن لم يكف المغاربة عن أعمالهم في اليوم الموالي. وفي نفس الوقت حقق "الجيش الإسباني المجيد" مأثرة أخرى من مآثره وهي اغتيال مئات المغاربة؛ ويجب أن يضاف إلى ذلك آلاف الجرحى والمعتقلين والمعذبين- إن 20 وطنيا ماتوا تحت التعذيب- الخ... وإلى جانبهم سقط أيضا عشرات الجنود الإسبانيين وهم الضحايا الخفية والمجهولة لاستعمارنا.

وأصدر عبد الكريم، البطل الشيخ، من منفاه بالقاهرة البيان التالي: "في الوقت الذي تعمل فيه كل الدول على تحسين وضعيتها بعد نهاية الحرب العالمية الأخيرة، فإن تطور الأحداث في مناطق المغرب يسير من سيء إلى أسوأ. وكأن تنافسا عنيفا يجري بين فرنسا وإسبانيا لتبيان من منهما سيلحق أسوأ المصائب بهذا البلد البريء. لم نكد ننتهي من الحديث عن التضحيات الهائلة التي فرضتها علينا فرنسا [7 أبريل 1947: قمع شرس فرنسي شرس في الدار البيضاء أدى إلى سقوط العديد من القتلى]، حتى سارعت إسبانيا لتجعلنا نتحمل تضحيات مماثلة".

وقعت الآن أحداث دموية في تطوان، وذهب ضحيتها العديد من أبناء المنطقة، لا لشيء، إلا لأنهم احتجوا ضد منع ثلاثة من خيرة أبنائهم من الدخول إليها. وإن دلت هذه الأحداث على شيء فإنما تدل على بطولة الشعب المغربي وعلى جبن الإسبان الفاشيين. [لاحظ كيف تميز الدعاية الوطنية بين الإسبان بعضهم بعض] إن هؤلاء طعنوا من الخلف شعبا أعزل. وحينما كان لهذا الشعب جيش مسلح، لم تكن الجيوش الإسبانية تقوم إلا بالتراجع.

من الأكيد أن إسبانيا وفرنسا، بالرغم من اختلافات سياستهما، متفقتان ضد بلدان المغرب العربي وقد نسقتا خططهما وأعمالهما من أجل القضاء على العروبة في هذه البقاع [يشير إلى الاجتماع الذي عقده فريلا وجون في طنجة في بداية 1948 حيث اتفقا عل ىاتخاذ موقف مشترك ومنسق لمواجهة الوطنيين].

نناشد إخواننا عرب المشرق بأن يكونوا على حذر من الدسائس التي ما فتئت إسبانيا الفاشية تحاول نشر دعايتها الكاذبة في نفس الوقت الذي تريق فيه دمنا".

إن التعاون الاستعماري القائم بين المارشال جوان المقيم العام لفرنسا بالمغرب والجنرال فريلا المندوب السامي لإسبانيا بالمغرب، انتهى بموت الثاني في مارس 1951 وبعزل الأول في غشت من نفس السنة. وإن خلفيهما الجنرال غليوم وغرسيا فالينيو قد خرقا اتفاقية طنجة وانتهجا سياسة مختلفة وعدائية إلى حد أنها، خصوصا ابتداء من 20 غشت 1953- خلع محمد الخامس-، أدت إلى إعادة طبع مزيدة ومنقحة لوضعية سنوات 1936- 1938: قمع عنيف من طرف الاستعمار الفرنسي ودعم صريح للوطنيين المغاربة من طرف الاستعمار الإسباني. فبعد شهور نمن تعيينه صعد غليوم القمع إلى حد أن الدرك اغتال، خلال شهر واحد أكثر من 500 مواطن مع إغلاق الجرائد الوطنية "العلم" و"المغرب" و"الاستقلال" و"الرأي" تاركا للتداول الجريدة الشيوعية "السبوار" (الأمل) فقط. بينما منح غرسيا فلينيو بواسطة ظهير، وذلك في سبتمبر 1951، مزيدا من الاستقلال الذاتي للجماعات [مجالس القبائل] حتى "تتهيأ وتحصل على الممارسة الضرورية؛ حتى في أقصى زوايا منطقة الحماية؛ للقيام بمهام أخرى وبمسؤوليات سياسية ذات أبعاد كبرى". وفي 7 مارس 1952 سمح بنشاط الأحزاب السياسية بالمغرب استنادا إلى حجة تؤدي بنا في حالة الأخذ بها إلى القول: إن مستوى حضارة إسبانيا كان عند إصدار هذا القانون، بل وإلى حد اليوم بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ، هذا المستوى كان أدنى من مستوى الشعب المحمي من طرفها "نظرا لتطور الشعب المغربي في هذه المنطقة وسيره الحثيث نحو مستوى ثقافي أرقى بفضل العمل الحامي لإسبانيا التي لا تذخر جهدا للقيام بمهمتها؛ ونظرا لرغبة الأمة الحامية في أن يكتسب هذا الشعب النبيل، يوما بعد يوم، مزيدا من الثقافة المدنية الضرورية لتسيير مصائره بنفسه، ثقافة يجب ان تكون ثمرة تبني تحصيل منهجي وتدريجي. وكل هذه العوامل

تملي إصدار بعض القوانين التي يمكنها بسهولة أكبر، توسيع مجال التعبير عن المشاعر النبيلة والمطامح المشروعة التي تعتبرها الأمة الحامية جديرة بكل احترام وتقدير، ولذلك، وبالرغم من أنه تم السماح عمليا بنشاط الأحزاب السياسية المغربية في مراحل مختلفة، أصبح من الضروري إضفاء الشرعية على هذه الوضعية، بتوضيح الإجراءات المعمول بها حول ممارسة حق الاجتماع بشكل مناسب، حتى تتمكن الأحزاب السياسية المذكورة أو التي تتأسس، من ممارسة نشاطاتها في إطار المشروعية.

وهكذا كانت الأحزاب والقادة الوطنيون، في بداية 1953، يعملون بكل حرية في الشمال الإسباني، في حين كانوا مضطرين إلى إنشاء المنظمة السرية في الجنوب الفرنسي، والمقاومة السرية التي كان محمد الزرقطوني أول قادتها قد عذب واغتيل في مركز الشرطة الفرنسية. إن هذا التقسيم السياسي كان يلعب لصالح العدو المشترك للدولتين المستعمرتين أي [الحركة] الوطنية المغربية. لكن لماذا وضعت باريس ومدريد حدا للتنسيق الذي كان قائما بينهما سنة 1948؟

إن الأحداث التي وقعت بالمغرب الإسباني، بعد شهر من التوقيع على ذلك الاتفاق المعادي للوطنية، دفعت فرانكو إلى التفكير. إن الحركة الوطنية حقيقة متنامية لا يمكن تجاهلها. وعاجلا أم آجلا سيكون من الضروري حمل السلاح لمحاولة سحقها، إلا أننا لم نبق في السنوات العشرين "السعيدة". إن بانوراما الوضع الدولي تغيرت وحصلت مجموعة من البلدان على استقلالها. وحركة تحرير وطني مثل حركة هوشي منه قضت على الإمبريالية الفرنسية في الهند الصينية، واجتاحت رياح التمرد القاهرة وأدت إلى سقوط الملك فاروق سنة 1952.

وكانت المجموعة العربية الآسيوية قد كالبت بتسجيل القضية المغربية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في 4 أكتوبر 1951. وفي 10 سبتمبر 1952. وأصبح سلطان المغرب يعمل إلى جانب الوطنيين صراحة، وفي رسالة مؤرخة بـ 14 مارس 1952 الموجهة للحكومتين الفرنسية والإسبانية يطالب بـ:

1- تصفية الجو السياسي؛

2- إعطاء الحريات العامة والخاصة وعلى الخصوص الحريات النقابية؛

3- تكوين حكومة مغربية مؤقتة.

ولم تكن الوضعية الداخلية لبلادنا ملائمة لمواجهة الحركة الاستقلالية. كان الديكتاتوري قد نجح في إفشال المحاولات الغوارية، لكن إضراب 1951 في برشلونة كان الدليل الملموس على أن المعارضة اختارت طرقا أخرى لمحاربته. لا، لم يكن بالإمكان الانهماك في حرب جديدة في المغرب. ومن جهة أخرى كان استغلال نضال العرب المعادي للإمبريالية لفائدة الديكتاتوري ممكنا. كانت إسبانيا معزولة وتم طردها من منظمة الأمم المتحدة ورحل السفراء. وقد يكون اجتذاب العالم الإسلامي الذي كان، في نهاية المطاف، يتوفر على عدد لا يستهان به من الأصوات في الأمم المتحدة، أحد أشكال مقاومة هذه العزلة. وكان بالإمكان أن تتحول [إسبانيا] أيضا إلى وسيط بين الإمبريالية والشعوب العربية، وسجل ميزان حرارة الحرب الباردة عدة درجات من الصفر. كل ذلك كان سهل التحقيق، بإعطاء غطاء وتسهيلات لجماعة من "المتحمسين" الذين وإن كان لهم القوة لطرح الكفاح المسلح، فليست تلك القوة كافية لتهزم الجيش الفرنسي. وحتى لو حققوا ذلك فلن يكون سلبيا لأن الأمريكيين الشماليين سيتدخلون آنذاك، ولربما قاموا بتقسيم جديد لتراب المغربي الذي سنحتكر كيلومترات أكثر منه. تلك الحسابات، تقريبا، هي الحسابات التي كان فرانكو يقوم بها عن بداية عقد الخمسينات. وبالإضافة إليها كان له حقد عميق على فرنسا التي قضبت إمبراطوريتنا وكانت تساند الحمر [الشيوعيين] في "الحرب الصليبية" و"تشنع" إسبانيا الوطنية.

وتتاح الفرصة الآن لرد الصفعات، وبالإضافة إلى [الإحساس] بلذة خفية لمشاهدة الكيفية التي ستحل بها فرنسا "الديمقراطية" هذه المسألة. على كل حال يعتقد فرانكو أنه من الإنصاف أن يؤدي الثمن من احتكر "شرحة اللحم" المغربية. لم يكن يملك سوى 5% من أفقر الأراضي وليس من الإنصاف أن يتخذ نفس الموقف الذي اتخذته باريس. وفي هذه القضية وبالرغم من اعتماده على حسابات خاطئة مثل التقليل من شأن الوطنيين والتعظيم من شأن الإمبريالية، وبالرغم من أنه يحاول استعمال المطالب الوطنية المغربية لمصلحته الخاصة مرة أخرى، فمن البديهي أن الجنرال فرانكو تصرف بكرامة أكبر من ملكية الفونس الثالث عشر الذي قبل [القيام] بدور البوليس لخدمة الإمبريالية الفرنسية- البريطانية. وبشكل مفارق، كان فرانكو ينهج السياسية الأوربية المعادية للاستعمار الوحيدة آنذاك. إذ بينما كان النظام الفاشي لمدريد يقدم المال والسلاح والملجأ والتدريب للوطنيين المغاربة، كانت الأنظمة الديمقراطية لباريس ولاهاي ولندن وبروكسيل تغتال الجزائريين والتونسيين والمغاربة والفيتناميين والملغاشيين والأندونسيين و"الماوماو" وبكينيا والكونغوليين الخ...

لم يكن الاستعمار الفرنسي من حل إلا الدفاع عن نهبه بالحديد والنار، ومن حيث الكم والكيف كان يملك أحسن جزء من المغرب. وكانت إسبانيا تخسر المال في حمايتها لم تكن باريس تخسر بل على العكس من ذلك. إن دليل الأرقام غير القابل للجدال ومغر أكثر من اللازم لتفادي الإشارة إليه، وكلما كان أكثر اقتضابا اقترب من الحقيقة أكثر. وهكذا نرى أن المغرب كان هو الإقليم الوحيد تحت الإدارة الفرنسية الذي يزود صناعة الصلب بالمنغنيز الضروري الذي ارتفع إنتاجه من 221800 طن في 1949 إلى 334000 طن في 1951. وكان الكوبلط الذي يستهلكه الفرنسيون يرد كله من الحماية وفي 1944 كان إنتاجه يبلغ 1750 طنا وبلغ 7000 طن في 1952. وارتفع إنتاج "شربوناج نور أفريكان" من 141.000 طن في 1939 إلى 4.600.000 طن في 1951. وعلى المستوى الفلاحي زات المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 15% منذ 1947. وارتفع إنتاج الحوامض بنسبة 20% بالمقارنة مع موسم 1948- 1949. وأنشئت في سنة 1950 وحدها 197 شركة للمصبرات، وكانت مساحة المنشآت الصناعية الجديدة في نفس السنة هي 300.000 متر مربع. إن جزء هاما من هذه الزيادة في الإنتاجية راجع إلى مخطط التحديث والتجهيز الذي مول ثلثي الاستثمارات الضرورية للوصول إلى نتائج من هذا القبيل؛ ويبرز من بينها إنتاج الطاقة الذي كان يبلغ 144.000.000 كيلو واط ساعة في 1951. ويقدر مجموع الاستثمارات في المغرب من 1949 إلى 1952 برقم 189 مليار و350 مليون فرنك [حوالي 300.00 مليون لسنة 1951]، ومنها حوالي 63 مليون من نصيب استثمارات خاصة.

إذا استحضرنا في كل وقت هذا المجهود المالي الذي لم يسمع به قط، يصبح تشبث باريس بالتناور، ومن أجل البقاء على أرض مغمورة بكتلة هائلة من الرأسمال7، على قاعدة الوضع القائم أو على تغييرات قليلة التعرض للخطر؛ مفسرا بشكل تام. لأن الأمر لا يتعلق فقط باستثمارات الدولة وإنما أيضا بالرأسمال الخاص الذي يتشجع أكثر للاستثمار بقدر ما لا تكون الأرباح مرهونة بالضرائب التي تثقل الاقتصاد الخاص في المتربول. وتعوض يد عاملة رخيصة [مكونة من] الأهليين كلفة اليد العاملة المتخصصة وكلها أوربية تقريبا. لكن هذا النمو الاقتصادي المتسارع لمغرب الجنوب عجل بظاهرة التغيير

الجذري للأسس السوسيولوجية المغربية، الممثلة في جماهير فلاحية مكونة في أغلبيتها من البربر المتشبثين بتقاليدهم وعاداتهم- مغرب "السيبة" القديم- وسكان حضريون مبرجزون من التجار والصناع التقليديين والموظفين- مغرب "المخزن" القديم- وتتكون [هذه الساكنة الحضرية] من بربر قلائل ومن البربر المعربين ومن أخلاف سكان الأندلس وقد اندمجوا تقريبا في الحضارة الغربية وهم، على كل حال، متأثرون في عقليتهم وعاداتهم وثقافتهم بالوجود الفرنسي. إن هذه الخطاطة لم تعد تعكس الواقع كليا. إن الاستعمار الفلاحي الذي بدأ بكثير من المثابرة باعتباره نجاحا بالنسبة إلى المعمرين الفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح يرحل نحو المدن الشاطئية مجموعات من الفلاحين يبحثون عن عمل. إن النمو الديمغرافي وسهولة المواصلات ضاعفت، يوما عن يوم، تمركزا حضريا لم يكن من مميزات المغرب. إن ظهور البروليتاريا هو العامل الذي غير البانوراما السوسيولوجي المغربي. فبالرغم من إسلامها لم تكن هذه الطبقة العاملة تختلف بشكل كبير في مميزاتها الأساسية عن تلك [الطبقة] التي برزت في أوروبا في بداية التصنيع في القرن الماضي.

انقرضت البنيات التقليدية تاركة الفرد معزولا في مواجهة مجتمع مادي يحركه الريح الاقتصادي والرغبة في السيطرة. إن البؤس وعدم استقرار الوضعية العمالية، والخوف من البطالة أو الطرد، كان يخلق قلقا مستمرا، وكان يؤد إلى البحث عن حماية في يقين وتأكيدات جماهيرية تعوض الإطار التقليدي الذي تقوض. وهكذا، وبطريقة شبه حتمية كان الفرد ينتهي إلى الاندماج في المنظمات الوطنية. إن تعايش أنوية فلاحية وافدة من قبائل مختلفة؛ كانت من قبل في اتصال فيما بينها وكانت تجعل من المغرب بلدا [مكونا] من أجزاء؛ والابتعاد عن الإطار الاجتماعي العائلي وعن الحساسيات التقليدية نحو المجموعات البشرية الأجنبية عن النظام القبلي، حملت مسلسل انصهار أدى إلى ظهور إحساس بالانتماء للمغرب وليس لهذه القبيلة.

إن التحريض الوطني الذي اقتصر آنذاك على أقلية من البرجوازيين ومثقفي المدن، بالرغم من الصدى الذي كانوا يلقونه لدى الشعب، تجاوز بشكل كبير الحدود الضيقة التي كان يتحرك فيها. وكان يجد في هذه البروليتاريا المستجدة قاعدة جماهيرية لمنظماته. وكان يقوم بدعايته الوطنية على أرض مسمدة- الوعي بأنها مفككة كأمة- ويزيد من انتشار هذه الدعاية ارتكازها على معطيات ملموسة: عدم المساواة في الأجر مع العامل الأوربي، غلاء المعيشة، احتقار تكوين يد عاملة متخصصة وتقنيين مغاربة، أو الهجرة الفرنسية التي ناهزت الرقم العالي لـ 40.000 من المهاجرين الذين يستقرون سنويا في المغرب، وتتحول الحماية إلى منطقة للاستعمار المكثف. لقد نجح الوطنيون في كسب البروليتاريا المغربية الشابة إلى جانبهم، وكانت تجد فيهم إحساسا جديدا بالوحدة الوطنية، وصيغت تبدو صالحة لتجاوز وضعيتها الاجتماعية، كما لو أن مجرد تغيير قانون سياسي سيؤدي بشكل آلي إلى تغيير جذري في طرح المسألة الاقتصادية.

وكان على الاستعمار الفرنسي أن يواجه حركة جماهيرية، ولم يبق له اختيار آخر سوى محاولة اتخاذ تدابير قوية، فبالقضاء على أصل الداء يقضى على الداء؛ إنه أسلوب جذري كانت له فعالية سياسية كبرى في بعض المناسبات. ولذلك كان من الطبيعي أن يحاول [الاستعمار الفرنسي] تطبيقه. لكن، كان ثمة مشكل إذا تشكل رهط حقيقي فالكلاب المدجنة التي كانت تسير على منوال الكلاب لم تكن مكافحة، باستثناء الكلاوي. إن عقد الآمال الاستعمارية على مستقبل صاف من السحب الاستعمارية على المدى الطويل، اعتمادا على قطاع ضعيف، بشكل لا يناقش من السكان العرب، أمر لم يكن له من معنى. وكتب مسونروس رومانونس في مذكراته، أن الذكرى التي يحتفظ بها 2 ماي 1808 في مدريد هي تشوش وقلق عائلته على ورم وقع لما سقط. إن مجموعة من العائلات المنشغلة بورم أولادها في الوقت الذي يطرح فيه تحديد مصير شعب، ليس ذلك ولن يكون أبدا التعبير الصادق عن إرادة شعب سواء في الرباط أو مدريد أو أي مكان.

وفي 20 غشت 1953، عندما خلعت فرنسا محمد الخامس بالقوة، وأحلت محله الدمية محمد بن عرفة، دشنت آخر مرحلة من النضالات الوطنية بالمغرب. وكان الكلاوي، وهو سيد إقطاعي من مراكش، هو السند الوحيد الذي وجده الجنرال غليوم الذي نفى السلطان إلى الجزيرة الملغاشية. وفي وجدة والرباط والدار البيضاء قتل 36 مغربيا وجرح 40 آخرون جروحا خطيرة عندما فرق الدرك بالرصاص أعمال احتجاج الوطنيين. وحاول علال بن عبد الله، وهو عامل، اغتيال بن عرفة واستشهد دون أن ينجح في ذلك. وفاجأ الإجراء الخطير الذي اتخذه الفرنسيون فرانكو إذ لم يكن ينتظر أنهم سيذهبون بعيدا إلى ذلك الحد. وقد أسره الخبر؛ بالرغم من انشغال باله به نظرا للانعكاسات التي قد تكون له في الحماية الإسبانية، لأن فكرة تدخل الأمريكيين وحصول فرانكو على توسيع المنطقة الإسبانية كانت تخامره في ذلك الوقت. وكان حلمه يرتكز على آخر تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب التصويت الأمريكي لصالح اقتراح المجموعة العربية- الآسيوية بتسجيل القضايا المغربية في المرتبة الثانية والثالثة من جدول أعمال الدورة، وكان ذلك يعني إلزام فرنسا بالمثول أمام هيئة الأمم المتحدة ووضع صلاحيات فرنسا بين قوسين عند التصويت على ثلاثة مقررات متعلقة بـ"حق الشعوب في تقرير مصيرها"، صوتت الولايات المتحدة ضدها. وأصدر الديكتاتور أمره إلى غارسيا فالينيو باستنكار الإجراء الفرنسي وإطلاق حريات الوطنيين المغاربة إلى أقصى حد.

ولذلك، قدم المندوب السامي "بعد ستة أيام، احتجاجا إلى المقيم العام لأن استشارة إسبانيا لم تتم في مسألة خلع السلطة، ونبه إلى أن التعاون سيكون جد صعب من الآن فصاعدا "لأنه لم يعط لإسبانيا سوى اعتبار قليل إلى هذا الحد، إسبانيا التي لها شأن أكبر من أية دولة أخرى في المسألة المغربية". وفي 25 نوفمبر صرح المندوب السامي لجريدة "أ. ب. س" أن الإجراء الذي اتخذ في المغرب الفرنسي خطير لأن جزءا كبيرا من سكان المغرب يعتبر نفسه معتدى عليه؛ وفي نفس الوقت أشار غارسيا فلينيو أن هناك ثلاثة مسؤولين عن الوضعية:

أولا، فرنسا التي لا تعتبر إلا رأي المعمرين؛

ثانيا، السلطان الذي يصغي لديماغوجية الوطنيين؛

وثالثا، حزب الاستقلال لأنه يطالب "باستقلال ليس المغرب مهيئا وفي بداية 1954، في 21 يناير، في تجمع سياسية حاشد أمام أزيد من 30.000 مغربي، حذر المندوب السامي من "أن فرنسا خطت خطوة لا رجعة فيها، وعليها أن تواجه الآن مسؤولياتها وحدها، وأعلن عن تضامنه مع ضحايا "القمع الفرنسي الشرس". وفي نفس الحفل تلا تصريحا موقعا من طرف 430 من الممثلين المغاربة:

1- نرفض بعزم، ودون أي تساهل، السياسة المتبعة في منطقة الحماية الفرنسية من المغرب، ونرفض الإجراءات التي أدت إلى خلع الملك الشرعي محمد بن يوسف [والذي جاء] نتيجة لمناورات الإقامة الفرنسية باتفاق مع عناصر محلية من طينتها ومن وراء الشعب المغربي برمته في هذه المنطقة، مبينة بذلك عن احتقار تام لآرائه ومشاعره وطاعنة في الاتفاقيات التي تقرها الحماية.

2- نعبر عن تأييدنا اللا مشروط، فضلا عن امتناننا وامتنان الشعب المغربي قاطبة، للسياسة المتبعة في منطقة الحماية الإسبانية، ونتيجة لهذا التأييد نعلن لكم أننا لا نعترف بسلطة مولاي بن عرفة لأنه فرض بشكل تعسفي من طرف فرنسا ضد على مشاعر الشعب المغربي وباحتقار لها ولا نمتثل إلا لسلطاننا المحبوب فقط. واستنادا إلى الفكرة الأساسية، التي ما فتأت إسبانيا تدافع عنها، لوحدة المغرب، نطالب بالفصل الظرفي للمنطقة الإسبانية، ما لم تتغير الظروف السياسي التي تهيمن في المنطقة الفرنسية، ونطالب بأن تكون لخليفتنا السيادة الكاملة فيها دون أية تبعية لعرفة.

وبعد خمسة أيام أصدر فرانكو عفوا شاملا عن كل المعتقلين السياسيين المغاربة. وفي بداية فبراير، استقبل فرانكو في قصر البرادو، وفدا من الوطنيين وتسلم منه "تصريح تطوان" وعبر للوفد عن ألمه لـ"الأحداث المحزنة التي نأسف لها اليوم" وندد بالتواطؤ مع الاستعمار الفرنسي. "إن التزام الصمت من طرف أمم أخرى مهتمة أمام وضعية التوتر الخطير، لا يعني أنها توافق وأن ليس لها تحفظات إزاء عنف وشذوذ العمل الفرنسي"، وأكد بنتر أوناموني" يقينه بأن "منطق العقل سينتهي بالانتصار على منطق القوة". وانتهى الشهر باحتجاج فرنسي يقول "إن فرنسا تلقت باندهاش موقف الحكومة الإسبانية"، وقام السفير جاك ميري بتسليم نص الاحتجاج إلى وزارة الشؤون الخارجية.

وفي نفس الوقت وجهت المؤسسات الرأسمالية الرئيسية في المغرب الفرنسي، رسالة إلى الغرفة التجارية للمغرب الإسباني، تعبر فيها عن ذهولها وهي ترى الشركات الإسبانية الخاصة توافق على مساعي المندوب السامي "التي تعني في الواقع انتحار الوجود الإسباني- الفرنسي". إن صعود عبد الناصر إلى السلطة، بعد استقالة نجيب، ساهم في تجذير كفاح المنظمة السرية. ففي 6 مارس ألقى الميكانيكي الشاب بن علي بقنبلة على بن عرفة؛ وفي 6 مايو تمت تصفية عميلين أساسيين هما إمام مسجد فاس وباشا نفس المدينة. وسجلت عشية الذكرى الأولى لخلع محمد الخامس تصاعدا هائلا للنشاط الإرهابي: 32 قتيلا و66 جريحا في الأسبوع الأول من غشت، 9 قتلى و32 جريحا خلال يوم واحد- 8 غشت- في بور ليوطي [القنيطرة]؛ 75 قتيلا و244 جريحا في الأيام العشرة الأولى من غشت التي توجت بالاحتلال العسكري لفاس من طرف جنود اللفيف الأجنبي والسنغاليين. وفي نفس التاريخ الحاسم، 20 غشت، تمت تصفية باشا الدار البيضاء من طرف مناضلين وطنيين؟ وفي نفس الوقت شهدت تطوان مظاهرة للتضامن بقيادة عبد الخالق الطريس، بعد أن استمعت إلى خطاب غارسيا فالينيو "علينا أن نواصل السير في طريقنا المستقيم الذي يستهدف تسهيل وتشجيع تور الشعب المغربي إلى أقصى حد، بسخاء وعطف حقيقي وبخطى ثابتة".

وإلى خطاب آخر للخليفة: "إن عجلة الزمان لا تتوقف عن السير وفي يوم ما، قريب أو بعيد، سنصل إلى أسمى أهدافنا". وفي نفس اليوم، مشرت جريدة "ألكسار" بمدريد مقابلة مع علال الفاسي قال فيها: "إن الأحداث الدموية التي أثارها الفرنسيون بالمغرب حاليا، لا تسمح بالتنبؤ بمستقبل متفائل".

وبمناسبة الذكرى 27 لتربع السلطان على العرش في 18 نوفمبر التي أعلنت عيدا في المنطقة الإسبانية، عرض المندوب السامي موقفه، وهو من شقين، قائلا "من الواضح أن التفكير في استقلال ذاتي سياسي غير مناسب مادام الشعب المغربي غير مؤهلا لتسيير نفسه بشكل فعال. نطرح على عاتقنا هذين الشرطين: إعطاء شهادات التأهيل التقني لكل مغربي يستحق ذلك مهما كان عدد المستحقين، وأن لن يبقى مغربي واحد يتوفر على شهادة التأهيل للقيام بمهمة ما، دون أن يقوم بتلك المهمة، وهكذا تملص المندوب السامي من كل التبعات: إن الحل الذي يستند إلى القوة ليس حلا، ومن المنتظر أن تتصاعد موجة العنف. وعلى الفرنسيين أن لا يتهموا أحدا، لأنهم يتحملون المسؤولية كلية.

وفثي شهر ماي شهدت السنة التي انتهت حدثا حاسما له تأثير عميق على كل الشعوب المستعمرة، ففي 6 ماي سقطت ديان بيان فو. إن الوطنية الفيتنامية هزمت الإمبريالية الفرنسية. وأظهرت أن أقدام الاستعمار من طين وأن هزيمته ممكنة. وارتفعت معنويات مقاتلي المنظمة السرية بشكل كبير بهزيمة الجنرال دي كاستري.

بدأت سنة 1955 بحكومة جديدة للخليفة، ظهر فيها من جديد قادة وطنيون بارزون من منطقة الشمال يشغلون فيها وزارات العمل والعدل والتربية والحبوس. بينما كان العنف يحصد كل يوم مزيدا من الضحايا، كان الهدوء يسود في الحماية الإسبانية إلى حد أن الجمعية الثالثة عشر للفيدرالية الوطنية لجمعيات الصحافة اجتمعت في تطوان. وفي غشت اقترح المقيم العام لفرنسا كرنفال على حزب الاستقلال أن يشغل ثلث الوزارة في حكومة بن عرفة. وكان رد علال الفاسي:

1- خلع بن عرفة؛

2- عودة محمد الخامس؛

3- حكومة مؤقتة للمفاوضات بأفق الاستقلال.

انتهت الذكرى الثانية لنفي الملك الشعري، في 20 غشت، بقرابة 1400 قتيل، وأعلنت حالة الحرب في الدار البيضاء؛ ومن جديد غصت تطوان باللافتات والأعلام الوطنية. وأحرقت خريبكة من طرف مناضلين، وهي مركز صناعي هام يصدر 15.000 طن من الفوسفاط يوميا، وأضرمت النار في الأوراش والمصانع والآلات تعبيرا عن الاحتجاج. ومات ريمو ديفال، قائد جيوش الاحتلال الفرنسية، في حداثة طيران حسب الرواية الرسمية، والحقيقة أنه ذهب ضحية اغتيال؛ ولم يكن 140.000 جنديا كافيا وتم استدعاء 60.000 من الاحتياطيين. وأخبر جورج بنشينيي، مراسل لوموند، أنه شاهد عملية عقاب قرية عربية: "يعتقد أن بعضا لمتمردين خرجوا منها وبما أن الشبان رحلوا وبقي الشيوخ والأطفال والنساء فقط، فقد تم اغتيالهم جميعا.

ووصل مدى الأعمال إلى حد أن الحكومة الفرنسية، بعد خمسة أيام في 25 غشت، قررت الاعتراف بالحركة الوطنية المغربية رسميا. وبدأت المفاوضات في إيكس ليبان. وفجأ النبأ فرانكو الذي انهارت حساباته. إن الفرنسيين أضعف مما كان يتوقعه، وكان يحس بأنه وقع في الفخ الذي نصبه. وتتبع الخطوات الأولى للمفاوضين وسجل أن الصراع سيستمر والتزم بصمت مطلق خلال شهر بالضبط وبعده نشر مذكرة للحكومة الإسبانية. وخلال هذه الثلاثين يوما الطويلة صمت غارسيا فالينيو، وتدخله العلني الوحيد كان هو تكريم كركوريو كوسانو حيث شبه ممارسة مصارعة الثيران بالسياسة. ألا يشكل ذلك انعكاسا

للاشعوره؟ وخرج عن صمته في 25 سبتمبر عندما قدم بيان مدريد: "تعتبر الحكومة الإسبانية أن إعادة إقامة الشرعية في المنطقة الفرنسية من المغرب، باعتبارها قضية تهم فرنسا، لا يجب على فرنسا، التي لم تكن لها أية صلة بتغييرها إطلاقا أن تتدخل.

لكن، إذا تعلق الأمر بإدخال تغييرات على النظام الحالي للحماية تؤدي إلى مراجعة الاتفاقات المعمول بها، عند إقامة الشرعية في المنطقة الفرنسية، فيجب أن تكون إسبانيا حاضرة منذ اللحظة الأولى في المفاوضات التي لا بد وأن تكون إسبانية- فرنسية- مغربية. إن إسبانيا لن تقبل أبدا ما قد يتم التفاوض ب شأنه حول المغرب في غيبتها".

وبالرغم من استقالة بن عرفة في 3 أكتوبر 1955، تصاعدت أعمال المنظمة السرية التي تجد كل مرة مزيدا من التسهيلات للعمل في المنطقة الإسبانية. ولذلك ففي 17 أكتوبر، استنكرت باريس (من المعروف جيدا أن المنشقين المغاربة وجدوا المساعدة والملجأ والسلاح في المنطقة الإسبانية) ووردت مدريد- على السلطات الفرنسية أن لا تنتظر من الإسبانيين أن يقترحوا أنفسهم للتعاون في القمع.

وفي عز الخريف تسارعت الأحداث. ففي 3 نوفمبر استقالت الهيئة العميلة الرئيسية، وهي مجلس التاج. وقبل أربعة أيام وافق الكلاوي نفسه على عودة محمد الخامس والتمس منه العفو. وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر اجتمع السلطان بالحكومة الفرنسية بباريس، وفي 16 نوفمبر استقبل 600.000 مغربي محمد الخامس بالرباط. وفي نفس اليوم احتفلت مظاهرة من 25.000 شخوص بالعودة في تطوان، وأمامها هتف غارسيا فالينيو "أصدقائي المغاربة، إنه اليوم لسرور كبير بالنسبة إلي كما هو الشأن بالنسبة إليكم؛ إنه انتصار الحق على الباطل وتحقيق لنقطة أولى من المثل الأعلى للمغاربة. وإنكم تعلمون أنه لم تكن هنا إلا تسهيلات من كل نوع".

وشهد دجنبر 1955 ويناير 1956 آخر مجهود للاستعمار الإسباني من أجل إبقاء المغاربة تحت ربقته. إن تصريحات فرانكو وغارسيا فالينيو لوكالة الأنباء "إيفي" وبيان الحكومة الإسبانية وضعت من جديد النقط الاستعمارية على حروف الوطنيين.

وفي 15 ديسمبر أوضح الديكتاتور "أن الخطوات التي يجب على الشعب المغربي أن يقطعها في الطريق لا بد أن تكون ثابتة ومضمونة، ويجب عدم ترك هذا البلد عرضة للدسائس والمطامع بحثا عن تأثيرات سياسية وقتية". وبعد أربعة أيام كرر المندوب السامي التحذير "لا بد من قطع مراحل طويلة ومعقدة لكي يحقق المغرب مثله العليا بشكل كامل. واعتبر أن تسرع وعصبية بعض الأحزاب السياسية المغربية تؤدي إلى عكس النتيجة المتوخاة".

نشرت الحكومة الإسبانية في يوم 18 يناير، المذكرة التالية:

1- "تعلن عن إرادتها الراسخة في الاستمرار في الدفاع، بسلطة الملك الشرعي محمد الخامس، عن وحدة الإمبراطورية وعن استقلال المغرب؛

2- تعمل على توفير الوسائل لكي يتم الاتفاق مع الخليفة في إطار السلم والنظام الداخلي والحكم الذاتي للمنظمة من طرف سلطاتها الطبيعية؛

3- مواصلة المساعدة والتعاون مع الشعب المغربي من أجل ضمان عدم الإخلال بالتطور السلمي للمنطقة من طرف الشيوعية أو أي نوع آخر من التخريب؛

4- متابعة تطور الوضعية العامة في المغرب والعمل في المنطقة المجاورة بحذر من أجل تحقيق رغبات الشعب المغربي دون الإضرار بالمصالح المشروعة للأمة الإسبانية".

وقد أثار هذا التصريح استياء عميقا في الأوساط الوطنية، لأن لهجته الملتبسة لم تنجح في إخفاء مضمونه الاستعماري. وبسرعة بدأ يظهر أن النقطة الثالثة تتضمن نية اعتقال أبرز مناضلي الأحزاب السياسية المغربية تحت ذريعة الشيوعية الكاذبة. وفي نهاية الشهر تم توقيف جريدة "الأمة" ل سان حال حزب الإصلاح بسبب "انتقادات منهجية وجائرة، لأنها غير معقولة، ومفاجئة لأنها متحمسة". وتم اعتقال قادة مرموقين، وقمعت المظاهرات بقساوة "في الأيام الأخيرة وقعت في بعض القبائل محاولة الإخلال بالنظام... والنتيجة هي أن السلطة التي تم تجاهلها فرضت نفسها، وأعيد النظام الذي تمت محاولة الإخلال به" [صحافة تطوان ليوم 8 فبراير] ومنعت الدعاية الوطنية في مجموع المنطقة الإسبانية.

لكن، كيف يفسر هذا التصلب غير المتوقع لفرانكو؟ لقد عاد محمد الخامس لكن حكومة باريس لم تتحدث عن الاستقلال. وأخرج غي موليه من كمه مفهوما لا يفهمه أحد ويرفضه المغاربة "الاستقلال المتبادل". إنها طريقة كأي طريقة أخرى للاستمرار في مراقبة المغرب مع بعض التنازلات لها صبغة الاستقلال الذاتي. وبهذا الشكل ينوي القائد الاشتراكي إرضاء المطالب الوطنية الملحة أكثر فأكثر. وفي 11 يناير كتب السلطان إلى روني كوتي، رئيس الجمهورية الفرنسية، مطالبا إياه بالاستقلال التام والكامل. وفي نفس اليوم أجرى غارسيا فالينيو مقابلة مع ديبوا، المقيم العام الفرنسي، وأكد خلالها هذا الأخير للإسباني أن فرنسا لن تذهب أبعد من "الاستقلال المتبادل". وبموازاة مع هذا العرض، صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية، في 9 فبراير، على إعطاء سلطات استثنائية لغي موليه من أجل سحق جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي ما لبثت أن رفضت الدخول في دائرة استقلال متبادل مماثل. إن النواب الفرنسيين، بما فيهم 150 من الشيوعيين وعلى رأسهم جاك ديكلو؛ أعطوا لغي موليه "أوسع سلطة لاتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية التي تتطلبها الظروف من أجل إعادة إقامة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الإقليم الجزائري: وقال ريمون كيو، أحد الشيوعيين، في تدخله إنه "يوصي بإقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية ولغوية قوية للغاية بين فرنسا والجزائر".

إن مثل هذا الحزم وهذا الإجماع- الذي لم يصوت ضد إلا البوجاديون- إضافة إلى حكم بالإعدام على 200 من الوطنيين الجزائريين ، يوم دخول القرار حيز التطبيق أدى بفرانكو إلى ارتكاب خطأ جديد حيث ظن أن باريس ستبقى في المغرب، ولذلك، بعد عودة السلطان، من المناسب تقليم أظافر الوطنيين الذين عملوا بسهولة كبرى في المنطقة الإسبانية.

وإذا صوت الشيوعيون أيضا بشكل إيجابي، فذلك يعني أن الإدارة الفرنسية صلبة فيما يخص عدم التخلي عن شمال إفريقيا. إن تحيلا من هذا القبيل، أدى إلى أن المنطقة الإسبانية عرفت تصعيدا قمعيا، إلى حدود منتصف مارس، وسجلت الضربات الإرهابية الأولى للمناضلين المسلمين. وفر عبد الخالق الطريس إلى

طنجة للهروب من الشرطة الإسبانية، وتكرست موجة من الدعاية الاستعمارية [للنيل] من شخصيته. هكذا كتبت "دياريو دي أفريكا" في 7 مارس "لا يمكن لشوارع تطوان ولا للنظام والسلطة أن تصبح بين يد تمرد أقلية ليس لها تأثير في قطاعات أخرى من المنطقة. وهذا الموقف الذي يتحول بموجبه زعيم إلى محرض، موقف قليل اللباقة، سيما إذا أخذ بعين الاعتبار أن القائد المذكور قد هرب ورحل إلى طنجة لتوجيه العملية من هناك".

وفي اليوم السابق وقعت مظاهرات وظنية في الناظور والشاون وتركيست وتطوان حيث سقط بعض القتلى. وبعد ساعات انفجرت قنبلتان في وسط عاصمة الحماية، إحداهما في فندق درسة والأخرى في مندوبية المالية. وعلق بيان لغارسيا فالينيو على الوضعية بهذا الشكل: "من أجل تعكير فرحة الشعب المغربي السلمية، وتطبيقا لتوجيه مغرض، تسربت مجموعات من المحرضين غير المرغوب فيهم إلى مظاهرات سلمية في عدة مدن؛ وبالحجارة التي وفروها وبقضبان الحديد وبأسلحة قاطعة أخرى مستعملة، هاجموا بهتافات مخربة، عناصر من الشرطة المكلفة بحفظ النظام وجرحوها وحاولوا الاستيلاء على الأسلحة التي كانت تحملها وأرغموها على استعمالها في النهاية مما ادى إلى سقوط عدة قتلى في صفوف المتمردين. إن صيحات هذه العناصر تدل على أنها في خدمة أعداء إسبانيا".

في بداية نفس الشهر تخلت فرنسا عن الصراع. وكانت تتنازل في الحلبة الاستعمارية عدة شعوب مستعمرة في نفس الوقت ولا يمكنها أن تنتصر عليها. ولذلك قررت الاحتفاظ بالجزائر أغنى المستعمرات وإقامة تحصينات فيها. وذلك هو مغزى تصويت 9 فبراير في الجمعية الوطنية. وقد أدرك فرانكو ذلك عندما اطلع على النص الذي تعترف فيه باريس بالاستقلال الواضح والصريح للمغرب. "إن نفس التصرف الأجنبي الذي فرض علينا في يوم إقامة الحماية، يضعنا من جديد أمام مراجعة سياستنا: ولم يكن هناك إلا طريق واحد..."، ذلك ما سيقوله الديكتاتور أمام الكورتيس في 17 ماي 1958.

وبدأ يسير في تلك الطريق. ففي 15 مارس وبموجب مرسوم خرج إلى الشارع من جديد كل المعتقلين السياسيين المغاربة. وفي 18 مارس، وصل إلى مدريد الخليفة لتهيئ مفاوضات مدريد مع السلطان. وفي 20 مارس كان الوطنيون يسيطرون بشكل كامل على منطقة شمال المغرب: تجمعات سياسية وتظاهرات وأغاني ورقصات ورايات وصور الأبطال الرئيسيين للمنظمة السرية ظهرت حتى في القبائل الأقل تسيسا ووقعت عدة حوادث مع جيوش الاحتلال. وإن لم تضع إسبانيا بعد، توقيعها على وثيقة الاستقلال، فالاستقلال قائم فعلا في الحماية. وبالرغم من كل شيء قاوم فرانكو حتى آخر لحظة محاولا البحث عن صيغة تسمح لنا بالاستمرار في "حماية" العرب. وأعلن محمد الخامس عن نيته في الذهاب إلى مدريد، وعشية وصوله، في 14 أبريل، نشرت "النيويورك هيرالد تريبون" مقابلة مع فرانكو أكد فيها "سيتم اتفاق سلمي في شمال إفريقيا يؤدي إلى انقراض منطقة الحماية الإسبانية في الوقت المناسب".

وبعد 72 ساعة. في 17 أبريل 1956. وقع فرانكو على إعلان استقلال المغرب، وسيشرح في الخطاب المذكور الذي ألقاه أمام الكورتيس في 17 ماي 1958: "إن حكمتنا كانت تصطدم بمكر الذين يحاولون تأليب كل اتجاه الرأي العام ضد الأمة الإسبانية، وهذا الرأي كان إلى حدود الأمس يتركز على فرنسا". و"اتجاه الرأي" هذا من الواضح أنه هو الذي كانت تمثله الحركة الوطنية المغربية التي، بعد أن حققت الاعتراف بالاستقلال من طرف الإمبريالية الفرنسية، كانت تطالب الاستعمار الإسباني بنفس الشيء.

وبعد 44 سنة من الاضطهاد الاستعماري، استقبل أزيد من 100.000 مغربي، في 9 أبريل، محمد الخامس في تطوان الحرة وكان إلى جانبه غارسيا فالينيو. وانتقد محمد الخامس بشدة الذين كانوا المضطهدين إلى حدود يومين من قبل وقال: "لقد شهدت هذه الناحية من مملكتنا الشريفة نفس المراحل التي اجتازها باقي المغرب في تاريخه ونالها من خيرها وشرها ما ناله. فبعد أن كانت البلاد موحدة في عهود الاستقلال الطويل الآماد تجلت في مطلع هذا القرن ظروف وأحوال وظهرت مطامع دولية استهدفت لها بلادنا وأدت في النهاية إلى تجزئتها وتقسيمها مناطق وقطعا تقوم بينها حواجز مصطنعة؛ وهكذا فرض عل المغرب نظام حجر وحماية وأصبح مناطق مختلفة الأنظمة والوضعيات فنال ذلك من السيادة المغربية ولم يتح لأرجاء البلاد انسجام في تطورها ورقيها؛ ولقد كانت هذه الوضعية الشاذة التي لم يرض عنها الشعب المغربي في يوم من الأيام ولا في منطقة من هاتيك المناطق مدعاة قلق وتوتر حينا ومقاومة حينا لآخر".